٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٥١٨١

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم الإدارة التربوية والتخطيط

جامعة أم القرى بمكة المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية بمكة المكرمة
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالبة

علا إبراهيم حمزة سليم

إشراف الدكتور

زهير احمد علي الكاظمي

الأستاذ المشارك بقسم الإدارة التربوية والتخطيط

متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط

مقدم إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط

في كلية التربية بجامعة أم القرى

الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٢٥هـ

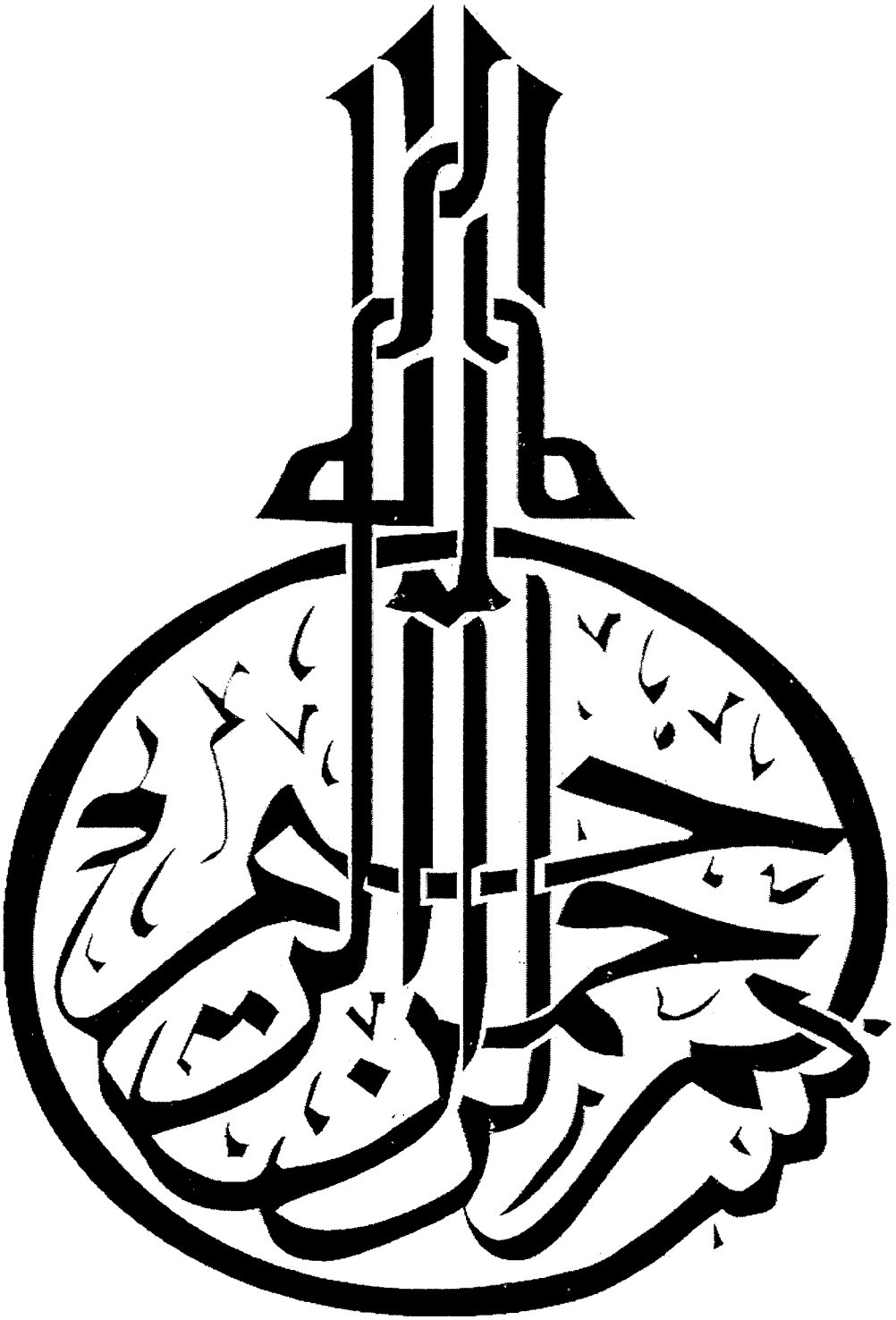

ملخص الدراسة

مما لا شك فيه أن الموارد المالية هي الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أي مشروع تنموي خاصة حينما يتعلق الأمر بتنمية القوى البشرية، والتي تتمثل في إنشاء الجامعات والكليات الأهلية ودعمها وتوفير مصادر مالية لتمويلها وضمان حسن استخدامها لرفع كفـاءة التعلـيم الأهلي لهذا هدفت الدراسة إلى اقتراح بعض المصادر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية. وللإجابة على أسئلة الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة لجمع أراء مجتمع الدراسة المكون من (٥٥) فرداً من المسؤولين والمسؤولات بعملية التمويـل بالكليـات الأهلية (ذكور وإناث) وتوصلت الباحثة من خلال ذلك إلى عدة نتائج منها :

- حصل مصدر التمويل القائم على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة على متوسط مرتفع يساوى (٣,٥٦) وهذا يشير إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .
- بينما حصل مصدر التمويل القائم على الرسوم المحصلة من الطلبة بمتوسط مرتفع يساوى (٣,٤٧) يدلل أيضاً إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .
- ومصدر التمويل المستند على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية حصل على متوسط مرتفع يساوى (٣,٣٨) يوضح أيضاً أهمية هذا المصدر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية.
- وحصل مصدر التمويل القائم على ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها على متوسط ذا مستوى مرتفع يساوى (٣,٠٠ وهذا يوضح أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية ..
- و حصل مصدر التمويل القائم على الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليـات علـى متوسط يساوى (٢,٩٤) وهذا يوضح أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية تمثل أهميـة متوسطة ..
- وحصل مصدر التمويل المستند إلى القروض على متوسط يساوى(٢,٨١) وهذا يشير إلى أن هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد ذا أهمية متوسطة أيضاً.
- وحصل مصدر التمويل القائم على الأوقاف على متوسط يساوى(٢,٥٣) وهذا يوضح أن هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد مصدراً متوسط الأهمية من المصادر المقترحة لتمويل التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية.
- كما حصل مصدر التمويل القائم على الوصايا" على متوسط يساوى(٢,٥٠) وهذا يوضح أن هذا المصدر لتمويل التعليم العـالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يمثل مصدر متوسط الأهمية

و على ضوء النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى عدة توصيات منها :

- تخفيف العبء على ميزانية الدولة من تمويل التعليم العالي الأهلي .
- الاستفادة من التجارب العربية والعالمية في مجال مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي.
- فتح برامج للدبلومات ودورات تدريبية يفرض على الدارسين بها رسوم يمكن الاستفادة بها في تمويل التعليم العالي الأهلي.
- العمل على تطوير أنظمة الجامعات الأهلية لتستوعب المستجدات في مصادر التمويل.
- التخلص من البيروقراطية والإجراءات الروتينية التي تعوق محاولات بعض التمويلات الأهلية مما يشجع الراغبين تمويل ودعم هـذه الكليات الأهلية.
- التوسع في عدد الطلاب المقبولين في هذه الكليات حتى يزداد العائد من هذا المصدر للتمويل وهو المصروفات المحصلة مـن هـؤلاء الطلاب.

(summary)

No doubt that financing and financial resources are the corner stones upon which any projects is but it . Specially when the subject is related to developing human resources which is represented in establishing private (Non governmental) universities and college, financing , supporting and using them to raise the standard of efficiency of private education.

This study aimed at suggesting some resources for supplying and Financing the private education . Specially higher education in Saudi Arabia. The sample of the study in this questionnaire included 55 persons concerning financing and supplying resources . and from her results the researcher reached these based on the previous results the researcher reached the following recommendations and conclusions.

Results:

1. The financing resources based on donation and conditioned and unconditioned loans. 3.56 % this indicates the importance of this resource in private higher education.
2. Financing resources based on students fees, equal 3.47% which indicates the importance of this resource.
3. Financing resources the accreditation from the kingdom as a source for the private faculties and collage a qual 3.38% .
4. Financing resources based on revenues of projects equal 2.94%. which indicate the importance of these resources .
5. Awkaf resources equal 2.53% as a source of financing private education
6. The financing resources resulting from wills equal 2.50% which shows moderate important of this resource.

Conclusions and recommendations:

1. Private education should not be aburaen over the budget.
2. The kingdom should benefit from the Arabic countries previous experiences in the field of financing private education.
3. Accepting diplomas programs and training courses, at the same time, students involved in these courses pay Fees for their studies .
4. Developing private universities systems to cope up with the renewals in financing resources.
5. Facilitating financing from accepting private and beneficent financing from people, associations and businessmen.
6. Facilitating acceptance measures for students for students to increase the revenues of the private education. Thus financial resources increase.

شكر و تقدير

الحمد لله حمداً طيباً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي ، اشكره سبحانه واثني عليه أن ألهمني الصواب والرشد وأعانني على إتمام بحثي هذا ، وأسأله أن يجعله علماً نافعاً لي ولكل طالب علم أراد الرجوع إليه والصلاة والسلام على الرسول الكريم ﷺ معلم البشرية وهادي الأمة الإسلامية ... وبعد

أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الصادق لأستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور / زهير بن احمد على الكاظمي الذي تفضل بأشراف على هذه الدراسة ، و جسد لي بذلك أفضل صور الإخلاص و الصدق في العمل ، فكان لي خير معلم يقتدى به ، وقد بذل معي الكثير من الوقت والجهد ، وأمدني بأصدق التوجيهات والآراء السديدة التي كان لها اكبر الأثر في الوصول بالدراسة إلى صورتها الحالية.

فجزاه الله خيراً وجعل عمله هذا في موازين حسناته .

كما أتقدم بالشكر إلى كلاً من : سعادة الدكتور / محمد الوذيناني و سعادة الدكتور / حمزة عقيل، اللذين تفضلا مشكورين بمناقشة الرسالة.

كذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى والى قسم الإدارة التربوية والتخطيط خاصة والى جميع المنسوبات له.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير والحب العميق إلى خالاتي الأستاذات/سميرة عبد الرحمن سجيني، وصائمة عبد الرحمن سجيني التين ساعدتاني في توفير مراجع هذه الدراسة من خارج البلاد وفقهم الله ديناً ودنيا وجزاهم الله عني ألف خير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى خالي الأستاذ / حمزة عبد الرحمن سجيني الذي ساعدني وسهل لي سبل هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى خالي الأستاذ / حسين عبد الله سجيني الذي كان خـــير عون لي في توفير مراجع هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ أبو بكر الأمين لمشاركته تصحيح هذه الدراسة لغوياً

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ/خالد الرشيد الذي كان خير عوناً لي في توفير مراجع هـــذه الدراسة من خارج البلاد وفقه الله وجزاه عني ألف خير

كما أتقدم بالشكر إلى كل من شارك في إنجاز هذه الدراسة ولم يرد اسمه هنا .

والله مجيب الدعاء ...

الباحثة

إهداء

إلى من أضاءوا لي بشمس حبهم دروب العلم والحياة ، إلى من خجل العطاء من عطائهم ، واثني الثناء على أفضالهم إلى من وهبوا حياتهم لحياتي ، وضحوا بوقتهم لإسعادي ، إلى من لهم الفضل بعد الله سبحانه وتعالى فيما وصلت إليه مسيرة حياتي العلمية والتعليمية ، بارك الله في عمرهم ومتعهم بالصحة والعافيـــة ، إليـــك جدتي واليكم خالاتي كل معاني العرفان و التقدير ، اهدي ثمرة جهدي هذا الذي ما هو إلا غيض من فيض عطائكم . والى روح أمي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته والى روح جدي

الشيخ عبد الرحمن سجيني رحمه الله واسكنه فسيح جناته والى والدي العزيز الأستاذ إبراهيم سليم

والى أحب الناس وأقربهم لي نوف الغالية التي كانت معين ومشجع على بلوغ هذا والى جميع أفراد أسرتي وأحبائي وأصدقائي الذين شجعوني وأعانوني . والى كل من شاركني عملي هذا بنفس راضـــية اشـــكرهم جميعا على أفضالهم وادعوا لهم بالتوفيق والسعادة في الدنيا والآخرة ، انه سميع الدعاء ...

الباحثة

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... أ

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

الإهداء ..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ح

الفصل الأول : المدخل لدراسة

المقدمة..... ٢

مشكلة الدراسة..... ٣

أهداف الدراسة..... ٥

أسئلة الدراسة..... ٦

أهمية الدراسة..... ٧

حدود الدراسة ٨

مصطلحات الدراسة..... ٩

الفصل الثاني : أدبيات الدراسة

الإطار النظري..... ١٣

الدراسات السابقة ٦٢

الفصل الثالث : إجراءات الدراسة الميدانية

مقدمة ٨٦

منهج الدراسة ٨٦

مجتمع الدراسة ٨٦

عينة الدراسة ٨٧

أداة الدراسة ٨٨
ثبات وصدق الإستبانة ٨٩
أساليب التحليل الإحصائي ٩٢

الفصل الرابع : نتائج الدراسة الميدانية و مناقشتها

إجابة السؤال الثاني ٩٤
إجابة السؤال الثالث ٩٨
إجابة السؤال الرابع ١٠١
إجابة السؤال الخامس ١٠٤
إجابة السؤال السادس ١٠٦
إجابة السؤال السابع ١٠٩

الفصل الخامس : خلاصة النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة ١١٣
التوصيات ١٢٠
المقترحات ١٢٠
المراجع ١٢١
الملاحق ١٢٧

قائمة الجداول

م	اسم الجدول	الصفحة
١	عدد أفراد مجتمع الدراسة والعدد العائد منه التي تمت عليهم الدراسة	٨٦
٢	توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة في الكليات الأهلية	٨٧
٣	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	٨٧
٤	توزيع أفراد العينة حسب الكلية التي ينتمون لها	٨٨
٥	يوضح معاملات الارتباط بين عبارة المحور الأول والدرجة الكلية له	٨٩
٦	يوضح معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية له	٩٠
٧	يوضح معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية له	٩١
٨	يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للإستبانة والدرجة الكلية لكل محور..	٩٢
٩	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الأول واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي	٩٥
١٠	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الثالث أبرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي	٩٨
١١	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الثاني أهمية المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي	١٠١
١٢	تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه واقع مصادر التمويل نتيجة الاختلاف في [أ] المؤهل العلمي	١٠٤
١٣	تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه واقع مصادر التمويل نتيجة الاختلاف في [ب] سنوات الخبرة	١٠٥

١٤	الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم الأهلي [ج] الجنس	١٠٦
١٥	تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه أهمية مصادر التمويل نتيجة الاختلاف [أ] المؤهل	١٥
١٦	تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه أهمية مصادر التمويل نتيجة الاختلاف في [ب] سنوات الخبرة	١٠٧
١٧	الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة تجاه أهمية مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي	١٠٨
١٨	تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة نتيجة الاختلاف في [أ] المؤهل	١٠٩
١٩	تحليل التبابين الأحادي للفروق تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة نتيجة الاختلاف [ب] سنوات الخبرة	١١٠
٢٠	الفروق بين الذكور والإثاث من أفراد العينة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي	١١١

قائمة الملاحق

م	اسم الملحق	الصفحة
١	الإستبانة في صورتها النهائية	١٢٨
٢	الاساتذة محكمين الاستبانة	١٣٣
٣	خطابات الموافقة على تطبيق الاستبانة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة	١٣٥

الفصل الأول : المدخل للدراسة

أولاً : المقدمة

ثانياً : مشكلة الدراسة

ثالثاً : أهداف الدراسة

رابعاً : أسئلة الدراسة

خامساً : أهمية الدراسة

سادساً : حدود الدراسة

سابعاً : مصطلحات الدراسة

المقدمة :

مما لاشك فيه أن جميع الدول على مختلف تصنيفها (دول العالم المتقدم أو دول العالم الثالث) تهتم بتنمية القوى البشرية واعتمدت في ذلك على الجوانب التربوية ، على اعتبار أن التعليم يؤدي وظيفته في اكتشاف وتنمية الأفراد ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الإبداع والابتكار (حسن ١٤٠٨هـ ، ٣٣٨) وقد وفرت المملكة العربية السعودية فرص التعليم العالي من خلال إنشاء وزارة التعليم العالي التي تتولى مسؤولية الإشراف على التعليم العالي المتمثل في العديد من الجامعات التي أنشأتها الدولة في مختلف مدنها حتى بلغت ثماني جامعات . وقد اهتمت الدولة بإنشاء هذه الجامعات ليقينها التام إن التعليم العالي الجامعي يقدم مجالات المعرفة المختلفة التي تجعل من الجامعات ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقق الرفاهية والرخاء للمجتمع الذي تخدمه ، حيث تتولى هذه الجامعات إعداد القوى البشرية المدربة في كافة المجالات ، ولم يقتصر دور الدولة على إنشاء تلك الجامعات فقط بل تلتها العديد من الكليات التي أنشأتها الرئاسة العامة لتعليم البنات في العديد من مدن المملكة، حيث توفر هذه الكليات تعليما جامعيا للبنات في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتربوية (خوقير ١٤١٧هـ،٣) .

وحتى تستطيع هذه الجامعات أن تقوم بهذا الدور لابد من توفر إمكانيات متاحة لتحقق أهدافها، لهذا عمدت الدولة منذ إنشاء تلك الجامعات على رصد ميزانيات ضخمة خاصة بالجامعات ، وقد تزايدت حاجة الإنفاق على التعليم العالي نتيجة لشدة الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم بسبب زيادة عدد السكان ولاشك أن هذه الزيادة يقابلها نقص في الإنفاق لقلة الموارد والتي من أهم أسبابها :

الانخفاض الحاد الذي مازال يلازم أسعار النفط إضافة إلى الأزمات العالمية كتلك الأزمة التي بدأت في جنوب شرق أسيا واضطرابات السوق العالمية التي أثرت بدورها على النمو الاقتصادي

العالمي. وانه نتيجة لهذه الظروف التي واكبت مراحل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والتي تمثلت في الطلب الجامعي المتزايد على التعليم العالي الجامعي من الطلاب والطالبات وانخفاض أسعار النفط والأزمات العالمية تمت إعادة النظر في سياسة الباب المفتوح في القبول بالجامعات بإتباع سياسة أكثر تقنيناً في قبول الطلاب بالجامعات حتى يقتصر على المتفوقين (خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠هـ ، ٢٠، ٣٠) هذه السياسة أدت إلى بروز أفكار جديدة تدعو إلى إيجاد بدائل للتعليم العالي التي تلبي رغبات أولياء أمور الطلبة والطالبات أنفسهم بإتاحة الفرص أمامهم للالتحاق بالتعليم العالي الجامعي بالشكل الذي يحقق التنسيق بين خطط التنمية وسياسات القبول وتخفف العبء على الإنفاق الحكومي على الجامعات . من هنا برزت فكرة إنشاء جامعات أهلية كإحدى الصيغ المميزة التي تسهم في توفير فرص التعليم العالي للطلبة والطالبات . وقد وجدت هذه الفكرة العديد من المؤيدين من خلال حوارات المثقفين والمربيين على صفحات الصحف انطلاقا من دور القطاع الأهلي في التنمية في ظل مجتمع يتمتع بنظام اقتصادي حر وفي ظل دعوة القطاع الأهلي للاستثمار في التعليم العالي الأهلي . لهذا فان المستجدات التي برزت على السطح تحتم علينا إيجاد مصادر لتمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية (الشهوان ،١٤١٨).

مشكلة الدراسة :

إن تاريخ التعليم العالي الأهلي لم يمض على ظهوره بشكله الحالي أكثر من ثلاثة عقود حيث برز تخصيص التعليم العالي كاستراتيجية بارزة للتنمية التربوية، وذلك بتزايد الاتجاه نحو اقتصاديات السوق في الدول التي تأخذ بالنمط الرأسمالي ، عندها أخذت ظاهرة خصخصة التعليم تجتاح العديد من الدول النامية بسبب جملة من العوامل الخارجية والداخلية لهذه الدول . أشار الحاج (٢٠٠٠ م: ١٩ ، ٢٠) إن التعليم الجامعي الخاص في الوطن العربي ترجع بداية ظهوره إلى مدارس اللغات ، وبعض الجامعات الأجنبية في العديد من الدول العربية . وذلك عندما سمح الاستعمار بإقامة مدارس وكليات وجامعات

خاصة ببعض الفئات كالأقليات والطوائف ، ولكن بعد جلاء الاستعمار استمرت تلك المدارس والجامعات تمارس مهامها باعتبارها مؤسسات خاصة بالأقليات والطوائف . ففي الدول العربية بصفة عامة نجد أن مصر سبقت العديد من الدول في إنشاء الجامعات الخاصة مثل الأردن والمغرب والسودان . ولكن بالرغم من ذلك فلقد كان لظاهرة التعليم العالي الأهلي والعمل على خصخصته صدى في العديد من الدول العربية ، ومنها المملكة العربية السعودية حيث بدأت فيها فكرة الجامعات الأهلية تأخذ طريقها في حوار المثقفين ولمربيين على صفحات الصحف، انطلاقا من دور القطاع الأهلي في التنمية في ظل مجتمع يتمتع بنظام اقتصادي حر ، وفي ظل دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في التعليم العالي ، وفي ظل الحاجة إلى القوى العاملة المؤهلة للوفاء بمتطلبات التنمية .

وحيث أن المملكة العربية السعودية استطاعت وفي فترة وجيزة قياسا بتاريخ الأمم أن تنشئ ثماني جامعات حكومية تحتوي على العديد من الكليات والتخصصات وأدى ذلك إلى زيادة الطلب

على التعليم العالي ولم تقم الدول بذلك إلا بسبب قناعتها بان التعليم يمثل عملية استثمار وتوظيف لرأس المال البشري و إدارة فعالة للتغير الاجتماعي والتقدم الحضاري . إن التزايد المطرود والذي يمكن وصفه بالانفجار في عدد الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي وشدة الطلب الاجتماعي بشكل عام على التعليم العالي أسهم كثيرا في توسيع قاعدته وتنوع برامجه . أشارت الإحصاءات أن عدد الطلبة والطالبات المستجدين بالتعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بمرحلة البكالوريوس للعام الدراسي ١٤١٩هـ بلغ (٨٣٧٥٣) وعدد المقيدين بنفس العام (٣١٤٠٥٥) .

كما أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الخريجين في مرحلة البكالوريوس في الجامعات الثماني وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات وكليات إعداد المعلمين يبلغ (٣٩٤٨٨) خريجا وخريجة . فهذا الإقبال على الالتحاق بالتعليم العالي يمثل تطورا ملحوظا في الاهتمام بهذه المرحلة من التعليم (باجري ١٤٢٢هـ ،).

ومن خلال هذا الإحصاء يلاحظ مدى الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي عاما بعد آخر بسبب الزيادة السكانية خصوصا من منهم في سن التعليم ، وهذا مما يثقل كاهل ميزانية الدولة ويؤدي بالتالي إلى تكوين ضغط اقتصادي لتوفير ما يلزم من موارد مالية لتمويل الزيادة المتوقعة للالتحاق بالتعليم العالي . وبسبب هذه المستجدات شجعت الدولة فكرة إنشاء جامعات وكليات أهلية حتى يسهم القطاع الخاص في تحمل مسؤولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية سعيا منها لقبول من هم لم تتوفر لهم الفرصة في قبول الجامعة .

لذلك فان هذه المتغيرات حتمت علينا بحث مشكلة تمويل التعليم العالي الأهلي وذلك لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية اخذين في عين الاعتبار المستجدات الحالية واحتياجات المرحلة القادمة .

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في " بحث مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

أهداف الدراسة :

تعتبر الموارد المالية الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أي مشروع تنموي خاصة حينما يتعلق الأمر بتنمية القوى البشرية ، والتي تتمثل في إنشاء الجامعات والكليات الأهلية ودعمها وتوفير مصادر مالية لتمويلها وضمان حسن استخدامها لرفع كفاءة التعليم الأهلي لهذا تهدف الدراسة إلى ما يلي :

١. التعرف على تجارب بعض الدول العربية والأجنبية فيما يتعلق بموضوع تمويل التعليم العالي الأهلي .
٢. التعرف على واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة
٣. معرفة ابرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

٤. معرفة مرئيات مجتمع الدراسة تجاه المصادر الجديدة والبدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

٥. التعرف على ابرز الفروق ذات الدلالة الإحصائية لوجهات نظر مجتمع الدراسة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة بالكلية الأهلية والجنس (ذكر – أنثى) .

٦. التعرف على ابرز الفروق ذات الدلالة الإحصائية تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة بالكليات الأهلية.

٧. التعرف على ابرز الفروق ذات الدلالة الإحصائية تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

أسئلة الدراسة :

تعمل هذه الدارسة على الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بالتعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية ومن هذه الأسئلة ما يلي :

١. ما تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي ؟

٢. ما واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

٣. ما أبرز المعوقات التي تواجه واقع التمويل من وجهة نظر مجتمع الدراسة ؟

٤. ما توجهات مجتمع الدراسة تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي ؟

٥. هل هناك فروق ذات دلاله إحصائية تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي لدى مجتمع الدراسة باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة و الجنس (ذكر– أنثى) ؟

٦. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي من

وجهة نظر مجتمع الدراسة باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة في الكلية الأهلية و الجنس (ذكر – أنثى)

٧. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجتمع الدراسة بالكليات الأهلية نحو مصادر التمويل المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية باختلاف المؤهل و سنوات الخبرة والجنس (ذكر – أنثى) ؟

أهمية الدراسة :

انبثقت أهمية هذه الدراسة من أهمية التعليم العالي بشكل عام وأهمية التعليم العالي الأهلي بشكل خاص ودوره في إمداد المجتمع بالكوادر المتخصصة في كافة المجالات ، باعتبار التعليم العالي استثماراً حقيقياً تتحقق بموجبه التنمية الشاملة التي تحتاج إلى نوعيه معينة من التدريب في ظل التفجر المعرفي والتقنيات الحديثة .

إن تطور التعليم العالي الأهلي لن يتحقق إلا بتوفر المصادر المالية الكافية و القادرة على تحمل مسؤولية النهوض بالتعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية بالشكل الذي يوازي ما يقوم به التعليم العالي الحكومي وان لم يتفوق عليه .

إذ أن المطلع على التجارب والدراسات السابقة يجد مدى الأهمية التي أولتها تلك الدراسات بشأن تحقيق عدة أهداف من بينها البحث عن مصادر جديدة مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي . وترجع أهمية هذه الدراسة إلى عدة مبررات هي :

١. تزايد إعداد الطلاب من الجنسين المقبلين على الدراسات الجامعية يحتم على الدولة تشجيع إنشاء جامعات وكليات أهلية لتخفيف العبء المتزايد الملقى على عاتقها . وبالتالي فيجاد مصادر مقترحة لتمويل مؤسسات التعليم العالي الأهلي يعد أمراً مهماً وضرورياً .

٢. التوجهات العالمية المصحوبة بالتطور العلمي التي تستدعي بحث بدائل لمصادر تمويل التعليم العالي الأهلي .

٣. الوعي الاجتماعي الذي صاحب التقدم الاقتصادي بأهمية التعليم العالي للفرد يعتبر حافزاً قويا على تشجيع إقامة الجامعات و الكليات الأهلية . وإعداد الدراسات المساعدة لإيجاد مصادر مقترحة لتمويل الجامعات والكليات الأهلية .

حدود الدراسة :

حددة الدراسة بالحدود التالية :

الحدود الموضوعية ، الحدود الزمنية ، الحدود المكانية

الحدود الموضوعية :

فيما يتعلق بالحدود الموضوعية فان الدراسة تناولت موضوع مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية :

طبقت هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول و الثاني لعام ١٤٢٣ هـ و الفصل الدراسي الأول ١٤٢٤ هـ .

الحدود المكانية :

طبقت الدراسة الميدانية على الجامعات والكليات التي تقدم التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية ، والمتمثلة في التالي :

- كلية عفت – بمدينة جدة
- كلية دار الحكمة – بمدينة جده
- كلية الأمير سلطان – بمنطقة الرياض
- كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة – بمدينة أبها
- كلية العلوم الطبيعية – بمدينة الباحة

مصطلحات الدراسة :

أ - التمويل :

في الاصطلاح هو : موّل تمويلاً صيره ذا مال (المنجد الأبجدي ، ١٩٦٧م الطبعة الرابعة : ١٠٢٩) ويقصد بالتمويل عملية إمداد وتزويد أو تهيئة المال اللازم لعمل ما حين الحاجة إليه باستخدام الطرق والمصادر المشروعة التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة (عون ، ١٤٢١هـ : ٢٩٤) .

التعريف الإجرائي للتمويل :

هو عملية توفير المال الكافي للاستثمار في مشروع ما سواء كان ذلك نقداً أو عيناً

ب - التعليم العالي :

في الاصطلاح يطلق على التعليم في أنواع مختلفة من المعاهد التي تواصل تعليم الشباب يشمل الكليات والجامعات ومعاهد التربية ، أو مرحلة التعليم ما بعد الثانوية (الشهوان ، ١٤١٨ هـ)

التعريف الإجرائي للتعليم العالي : يقصد به في هذه الدراسة كل مؤسسات التعليم التي تلي المرحلة الثانوية .

ج - التعليم العالي الأهلي :

التعليم العالي الأهلي هو مؤسسة أهلية مستقلة للتعليم العالي ينشئوها ويمولها ويديرها القطاع الأهلي وفق القوانين المنظمة لها ونقصد بالتعليم العالي هنا أي مؤسسة أهلية تقدم تعليما جامعيا على مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه ويديرها ويمولها القطاع الأهلي (الغامدي ١٤٢٠هـ).

التعريف الإجرائي لتعليم العالي الأهلي (غير الحكومي) : هي الجامعات أو الكليات الخاصة التي يقوم بتمويلها الشركات أو المؤسسات أو رجال الأعمال وتقوم وزارة التربية والتعليم بالإشراف عليها .

د - الوقف :

في اللغة : يقال أوقفت الدار وقفاً حبستها في سبيل الله ، وشيء موقوف أيضاً تسميه بالمصدر والجمع أوقاف مثل (ثوب أثواب) (الفيومي ، ج٢: ٣٤٦) .

الوقف شرعاً : هو حبس العين على ملك الوقف والتصديق بالمنفعة على مصرف مباح .(الفيومي،ج٢:٣٥٠)

٤ - القرض :

في اللغة : ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه ، والجمع قروض .

استقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني . واقترضت منه أي أخذت منه القرض واستلفته (الفيومي ، ج٢ : ١٥٦) .

القرض شرعاً : هو تمليك الشيء برد مثله . وهو جائز بالكتاب والسنة ، وهو مندوب إليه بحق المقرض ومباح في حق المقترض (العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢١٨) .

القرض اصطلاحاً :

أما مفهوم القرض في المصطلح الاقتصادي فهو المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة من الأفراد أو المصارف أو غيرها من الهيئات أو المؤسسات الخاصة أو العامة أو الدولية أو الدول الأخرى مع التعهد برد المبالغ المقترضة .(العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢١٦) .

المنحة:

تعرف المنحة لغة : منحة مالاً : وهبة والمنح : العطاء

(منحة – يمنحه ويمنحه – وهي العطية) . (العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢٢٠) .

الهبات :

هي التبرع بما ينتفع به الموهوب له وتمليكه إياه بلا عوض (العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢٢٤) .

الفصل الثاني : أدبيات الدراسة

أولاً : الإطار النظري
ثانياً : الدراسات السابقة

الجزء الأول : الإطار النظري

أولاً : مقدمة

ثانياً : الإنفاق على التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية .

ثالثاً : مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية .

رابعاً :مصادر التمويل الخاص بالتعليم العالي الأهلي وعلاقته بالنظم الاقتصادية والاجتماعية .

خامساً : صيغ تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

سادساً : تجارب بعض الدول العربية والعالمية في مصادر التمويل في مجال التعليم العالي الأهلي .

الجزء الأول : الإطار النظري

المقدمة:

لا يخفى على أحد تزايد الطلب الاجتماعي في المملكة العربية السعودية على التعليم الجامعي بين الجنسين ، مما حد بوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على التوسع في إنشاء الجامعة والكليات الخاضعة للنظام الحكومي ، ولكن بالرغم من ذلك التوسع خاصة بعد إنشاء جامعة ثامنة وهي جامعة الملك خالد بن عبد العزيز في مدينة أبها بمنطقة عسير ، إلا أن الباحثين كان لهم رأي أخر حيث أكدوا على أن التوسع سوف يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم العالي ، لهذا ظهرت أصوات تنادي إلى إنشاء الجامعات الأهلية ، انطلاقا من دور القطاع الخاص في التنمية في ظل مجتمع يتمتع باقتصاد حر ، لهذا رأينا أن نضع إطار نظريا يشتمل على عدة نقاط ذات أهمية في كيفية إيجاد مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي . نسبة لدور القطاع الخاص في التنمية ، خاصة في مجال تمويل التعليم الجامعي والكليات الخاصة (غير الحكومية) عن طريق المنح والتبرعات والهبات ، أو عن طريق مشاركة الأفراد للحكومة . ومن ثم توفير الأعداد المتزايدة لهذا رأينا أن نضع إطارا نظرياً يشتمل على عدة نقاط ذات أهمية في اقتراح مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي الأهلي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٤٢١هـ) .

- نشأت التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية :

نسبة للزيادة المطردة في النمو السكاني وزيادة الوعي بأهمية التعليم والرغبة باستكماله من التعليم العام إلى التعليم العالي في الوقت الذي تتجه فيه الدول إلى ترشيد الإنفاق نتيجة للضغط الناشئ على الإيرادات العامة بسبب تذبذب أسعار البترول ، والسعي الحثيث لإناطة المسؤولية الكبرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقطاع الخاص اتجهت الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للاستثمار في قطاع التعليم العالي (العولقي والعتيبي ، ١٤٢٢هـ : ١٣) .

وهناك عدة أسباب فرضت الأمر الواقع وحتمت للدولة أن تسعى لإنشاء كليات أهلية ومن تلك الأسباب :

إتاحة الفرصة التعليمية لمن لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الجامعي من خريجي وخريجات الثانوية العامة في إطار الطاقة الاستيعابية الحالية للجامعات ، وإذا أمعنا النظر في الواقع الذي يتطلبه التعليم من تطوير وتوسيع المجالات نجد ما يبرر تشجيع الدولة لإنشاء الكليات الأهلية و من ذلك :

- إن الدولة لا تستطيع الاستمرار في إنشاء الجامعات الحكومية لاستيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب.
- إن سياسة العولمة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والخاص والخصخصة تؤكد حرص الدولة على زيادة دور القطاع الخاص .
- إن إنشاء الجامعات أو الكليات الأهلية عملية ستوفر ما ينفق على إبتعاث الطلاب للتعليم بالخارج .
- زيادة مستوى الأداء التعليمي (العولقي والعتيبي ، ١٤٢٢ هـ : ١٣) .

ونتيجة لتلك الظروف والعوامل مجتمعة أصدر مجلس الوزراء السعودي عام ١٤١٨هـ قرار الموافقة على تمكين القطاع الأهلي في إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكملة بذلك الدور الذي تقوم به الجامعات الحكومية .

وحتى يأخذ قرار مجلس الوزراء الطابع العملي أصدر مجلس التعليم العالي قراراً عام ١٤١٩هـ والمتضمن الموافقة على اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية غير الربحية .

وتعتبر وزارة التعليم العالي صاحبة الصلاحية في إعطاء التراخيص للكليات والجامعات الأهلية .

ووفقاً للمادة (٣) من اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية غير الربحية يكون إنشاء الكلية بقرار من وزير التعليم العالي السعودي .

وقد تم بالفعل منح تراخيص مبدئية لإنشاء كليات أهلية في عدد من مدن المملكة ومن هذه الكليـــات مايلي :

- كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض
- كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بأبها
- كلية عفت الأهلية بجدة
- كلية دار الحكمة الأهلية بجدة
- كلية جدة الأهلية بجدة
- كلية الرياض الأهلية
- كلية السعودية الأهلية
- الكلية الطبيعية الأهلية بالباحة

وقد بدأت الدراسة في أربع كليات منها وهي :

- كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض.
- كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بأبها.
- كلية عفت الأهلية بجدة.
- كلية دار الحكمة بجدة (العولقي والعتيبي، ١٤٢٢هـــ : ١٥).

أولاً : الإنفاق على التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية :

إن من أهم المشكلات التي برزت أمام النظم التعليمية المعاصرة في مختلف دول العالم هي مشكلة توفير الموارد المالية اللازمة للتعليم والتوسع فيه ، إذ أصبح موضوع الإنفاق على التعليم في كثير مـــن المجتمعات أحد القضايا الرئيسية بالنسبة لقضية التعليم .

ونتيجة للتزايد المستمر في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، فقد كان الاعتماد على مصدر وحيد في التمويل وهو ما يخصص له من ميزانية الدولة. وعلى الرغم من الدعم السخي الذي يحظى به قطاع التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص إلا أن مخصصات التعليم الجامعي قد تأثرت بالظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية (الصائغ ،١٤٢١هـ : ٣) .

ونظراً لان تزايد الطلب على التعليم العالي في معظم بلدان العالم يفوق الموارد المخصصة لتمويل مؤسساته فأنها لا يمكنها التوسع الكمي في التعليم العالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية وعدم كفاية التمويل لان ذلك سوف يؤثر سلباً على كفاءة مخرجاته، مما حدا بمؤسسات التعليم العالي إلى رفع الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد المتاحة التي تتناقص عاماً بعد عام مع الاعتماد على مصادر تمويل غير تقليدية ، بحيث لا تعتمد الدول على الموارد الحكومية.

ونظراً لتفاقم مشكلة التمويل في مجال التعليم العالي فإنه يجب التفكير بأساليب عمليه لمواجهة التحدي .

وتعتبر المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول التي تأثرت بهذه الظروف لهذا يطلب من الجامعات السعودية العمل الجاد نحو تنمية مواردها المالية الذاتية خاصة في ظل ما تواجهه من تحديات الزيادة الكبيرة في تعداد الطلاب المتزايد والملتحقين بالتعليم الجامعي ، إضافة إلى التوسع المطرد في وظائف الجامعة كتلبية لاحتياجات المجتمع والتنمية الشاملة (الصائغ ،١٤٢١هـ: ٤)

- **دور القطاع الخاص في التعليم العالي :**

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي أخذت وما زالت تأخذ بسبل التطور والتقدم الحضاري ، وذلك من خلال التوسع في مجال التعليم العالي بفتح ثماني جامعات حكومية ، وكليات للبنات ، ولكن مع استمرار النمو السكاني وتزايد الطلب على الجامعات أصبح من الضروري أن يباشر القطاع الخاص

دوره ومسؤولياته في تحمل جزء من المسيرة الحضارية التي تشاهدها المملكة العربية السعودية في المراحل الحالية والقادمة .

وإن من أهم القضايا التي تتعلق بالتعليم العالي هي تلك العلاقة ما بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية والقطاع الخاص ، وهذه القضية ذات محاور عدة من بينها :

- الربط بين برامج التعليم ومؤسساته ومتطلبات التنمية ، واحتياجات القطاع الخاص الذي ينـــاط إليه بالمسؤولية من حيث المشاكل في تشغيل مخرجات التعليم العالي ، كذلك تدريب طلاب هذه المؤسسات عملياً لدى القطاع الخاص ، وقيام التعليم العالي بتقديم البحوث العلمية والتنموية في القطاعات الإنتاجية وقطاع الخدمات لصالح القطاع الخاص ، وعلى القطاع الخاص الاســـتجابة لحاجة الجامعات من اجل تطوير مناهجها ونظمها التعليمية وذلك من خلال توفير بعض المبـــالغ اللازمة لتوفير برامج تعليمية متطورة
- كذلك أصبح من المؤكد أن يساهم القطاع الخاص بالتعاون مع الجامعات بإنشاء جامعات أهليـــة تحتوي على التخصصات التي يحتاجها القطاع الخاص وتكون مكملة للجامعات . كمـــا يمكـــن للقطاع الخاص تخصيص مبالغ كافية لدعم البحوث العلمية . وتؤكد الدراسات أن أي تطوير في التعليم العالي بفعل الدور المتنامي للقطاع الخاص في تشكيل ملامح الاقتصاد الوطني لـــن يخـــدم التنمية (ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨هـــ : ٥٧) .

من هنا يتضح لنا حالياً الدور المنتظر بالنسبة للقطاع الخاص في المساهمة في إنشاء الجامعات والكليـــات الأهلية بالمملكة العربية السعودية باعتباره دوراً يحتمه الواجب الوطني .

➢ أهمية التعليم العالي الأهلية وكيفية الإنفاق :

إن للتعليم العالي الأهلي أهمية اقتصادية ، وذلك لان دخول القطاع الخاص في قطاع التعليم يعتبر أداة جديدة لتنفيذ السياسات العامة للدولة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهـــدف تقيـــيم التوازن بين خطط الاستثمار وأوجه الإنفاق .

من هنا برزت الحاجة لوجود التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية ، حيث تعكس سياسات الإنفاق في المملكة العربية السعودية على أن الاستثمار في قطاع التعليم العالي لا يرد أرباحاً على المدى القصير ، بل يشكل عبئاً على ميزانية الدولة لهذا كان الاتجاه نحو القطاع الخاص لإتاحة المجال أمامه للاستثمار في إطار أهداف الدولة ومن أهم هذه الأهداف :

- تخفيف العبء من ميزانية الدولة على مصروفات التعليم الجامعي وذلك و ذلك لازدياد نسبة الإنفاق على التعليم .
- قيام القطاع الخاص في تنمية التعليم الجامعي وذلك بأن تتجه مصروفات التعليم الجامعي الحكومي إلى مشاريع تدر أرباحاً على ميزانية الدولة ، أو يتجه الإنفاق إلى مصادر أخرى كالخدمات العامة مثل الصحة وغيرها .

كذلك إن قيام القطاع الخاص في تنمية التعليم العالي يساعد في إيجاد مصادر أخرى للتمويل بديلة تتحمل أعباء ضمن استمرارية عمليات التنمية ومتطلبات التحديث والتطوير .

أيضاً يساعد في الحد من نتائج زيادة الإنفاق على التعليم التي أدت إلى الإخلال بالموازنات العامة (العتيبي ، ١٤٠٦هـ : ١٣) .

وضمن استراتيجية التربية للتعليم العالي نصت خطة التنمية السادسة على الأتي :

- تامين فرص التعليم العالي للمواطن ذي الكفاءة و القادرة علمياً وذهنياً و الراغب في مواصلة دراسته.
- تفاعل نشاطات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لتواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- توسع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من اجل خدمة قضايا التنمية .

- توفير المرافق الجامعية وصيانتها بأقل تكلفة ممكنة.

وهذه تعتبر أهم معالم خطة التنمية السادسة الخاصة بمسالة الإنفاق على التعليم العالي إذ توحي هذه المعالم بوجود نوع من التحول في نمط الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام إلى الإنفاق المختلط (السهلاوي ، ١٤٢١هـ : ١٣١- ١٣٢)

ثانياً : مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية :

أصبح موضوع البحث عن مصادر وموارد بديلة لتمويل التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص من الموضوعات التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتعامل مع وتؤثر في النظام التربوي في أي مجتمع ، وتمويل التعليم العالي (بشقيه الحكومي و الأهلي) لا يخرج من أربعة أنماط ، النمط الحكومي ، والنمط الخاص (الأهلي) ، والنمط المشترك بينهما ، والنمط الذاتي وستقوم الباحثة بتفصيل ذلك حينما تتناول المبحث الخاص بصيغ التمويل في التعليم العالي .

وهذه المصادر الأربعة التي وردت في السياق يطلق عليها المصادر التقليدية وتضم الميزانية المخصصة من الموازنة و الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم والقروض الداخلية والخارجية وأقساط التعليم الخاص و المصادر الخاصة التي يدفعها الأهل . إلا أن ابرز هذه المصادر هو التمويل الحكومي ، وهو النمط المتبع في جميع الدول العربية والذي يغطي ٨٩% من حاجة الجامعات إلى الموارد بينما لا تغطي المصادر التقليدية الأخرى كالرسوم الجامعية الدراسية ، وإيرادات الأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع وغيرها ١١% من تمويل الجامعات ، وهذه نسبة ضئيلة لا يعتد بها سواء من حيث مجموعها أو من حيث ما يصيب الطالب فيها . وهذه النسبة بالرغم من ضآلتها لا توفرها معظم الجامعات العربية لعدم توفر الظروف الاقتصادية ، أو لعدم حاجتها إلى تلك الموارد كدول الخليج العربية ، والنتيجة الواضحة من ذلك هي أن معظم الجامعات العربية تعتمد على مصادر التمويل الحكومية (المؤتمر التربوي الثاني ، ١٤٢١ هـ : ٣٢٩) .

فإذا اعتبرنا أن الدول العربية تعتمد على المصادر الحكومية في تمويل جامعاتها فان ذلك يكاد ينطبق وبشكل قوي على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي كانت خلال العقود الماضية إلى منتصف الثمانينات الميلادية تعتمد على إيراداتها النفطية التي تجعلها قادرة على تغطية جميع مصروفاتها و إعتماداتها الداخلية والخارجية باقتدار .

ولكن الظروف تغيرت وعهود الطفرة انتهت بسبب هبوط أسعار النفط مما اضر بميزانيات دول الخليج العربية.

وفي الوقت الحالي تعاني الجامعات الخليجية ومؤسسات التعليم الأخرى من مشكلات كثيرة و متنوعة ، بسبب ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقها ، مما جعل وزارة التعليم العالي في الدول الخليجية تسن اللوائح والأنظمة التي تيسر على الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى إيجاد مصادر متنوعة للتمويل ، فعلى توفير التعليم يتوقف كل شيء (العولقي والعتيبي ، ١٤٢١ هـ : ٢٣- ٢٤) .

وعلى هذا نرى أن ازدياد التوجه العالمي نحو اقتصاديات السوق ، وتحرير التجارة العالمية وتشجيع الخصخصة، واحتلال القيم الربحية المكانة العليا في الاقتصاد والحياة العامة ، يقع النظام التعليمي خاصة التعليم العالي تحت ضغوط متعددة من اجل الالتزام بتلك التوجهات العالمية .

وترى بعض الدراسات أن التعليم العالي الجامعي الحكومي أو الأهلي يحتاج إلى نظام للتمويل يتمتع بالخصوصية . فالاستقلال المالي شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي والإداري معاً بل يعد أقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها فالمال عصب كل مشروع (خوقير ، ١٤١٩ هـ : ٩٩) .

إن أي تقصير في ميزانية الجامعات لا بد أن يترتب عليه تقييد لإمكانية الجامعة ويؤدي إلى شلل في قدراتها الفعلية .

" وتؤكد العديد من الدراسات ومن ضمن تلك الدراسات ما جاء به وولد هل **Would Hall** حينما أكد أن جميع دول العالم بدون استثناء تواجه مشكلة تمويل التعليم العالي وتحاول إيجاد

حل لهذه المشكلة ويرى ضرورة مشاركة المجتمع في تكاليف التعليم العالي ، وذلك بمشـــاركة الآبـــاء والطلبة و المؤسسات الخاصة .

واتفق أنصار هذا الاتجاه على ضرورة الإنفاق المختلط (القطاعين العام والخاص) بأن يساهم كل فريق بقد فائدته ، أو بقدر المنافع التي يجنيها ، إلا أن تحديد حجم المنفعة يعد أمراً في غاية الصـــعوبة " (السهلاوي ، ١٤٢١ هـــ : ١٢٧) .

➢ أساليب تمويل التعليم العالي :

هناك العديد من مصادر و أساليب تمويل التعليم العالي ، وهي أساليب أساسية يمكن اللجوء إليها لمواجهة الضغوطات المالية وتتم تطبيقاتها في عدد من دول العالم ، ومن أهم الأساليب والمصادر: الرسوم الدراسية ، والقروض الطلابية ، ضرائب تشغيل الخريج . وستقوم الباحثة بإلقاء الضوء علـــى هـــذه المصادر بشكل موجز كل على حدة .

- الرسوم الدراسية :

تعتبر الرسوم الدراسية أحد أهم الأساليب المتبعة في تمويل التعليم العالي ، وتعد اكثـــر المصـــادر إشكالية و أكثرها جدلاً خاصة في الأقطار غير المعتادة على مثل هذه الرسوم . وفي هذا الأسلوب يقوم الطالب أو ولي أمره بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعـــة للتعليم العالي .

- القروض الدراسية :

يعتبر أيضا هذا الأسلوب من آليات استعادة تكاليف التعليم العالي . ويعد وسيلة لدعم تكلفـــة التعليم العالي بواسطة الطالب وذلك بأن يقوم الطالب بتمويل تعليمه العالي عن طريق دفـــع مؤجـــل ، وتتم استعادة القسط بطرق و أساليب تختلف باختلاف الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب . (السهلاوي ، ١٤٢١ هـــ : ١٣٧ ، ١٣٩) .

- ضرائب تشغيل الخريج :

تعتبر ضرائب تشغيل الخريج أحد مصادر تمويل التعليم العالي في بعض الدول ، وذلك بغرض ضرائب على الجهات الموظفة للخريجين . إذ من المعروف أن مخرجات التعليم يستفاد منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وان هذه القطاعات لا تقدم أي تمويل لمؤسسات التعليم العالي ، لهذا يطالبها البعض بالإسهام في تمويل التعليم العالي من خلال ضرائب سنوية تدفعها في حالة تشغيلها للخريجين ، على أن يتم ربط هذه الضريبة بتكلفة التعليم الذي تلقاه الخريج (السهلاوي ،١٤٢١ هـ ١٤٣)

وبناء على زيادة كلفة التعليم العالي و محدودية الموارد المالية بسبب انخفاض العائدات النفطية اتجهت المملكة العربية السعودية إلى تشجيع قيام الجامعات بدراسات وخدمات عامة لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية . وجاءت اللائحة المنظمة للشؤون المالية بقرار من مجلس التعليم العالي رقم ٢/٦ في ١٤١٦/٦/١١ هـ مجسدة لتطلعات الجامعات لتتبنى دوراً كبيراً في التفاعل مع المجتمع والمشاركة الفعلية في البناء و استثمار الإمكانات المتاحة ، كما أوجدت كذلك فرصاً جديدة للقطاعات الاستثمارية التنموية للاستفادة من المعرفة والخبرة المتوفرة في الجامعات . وجاء قرار مجلس الوزراء السعودي الصادر عام ١٤١٨ هـ الداعي إلى الانفتاح على القطاع الخاص ، ومطالبة وزارة التعليم العالي بأعداد تصور جديد لإنشاء كليات أهلية في ضوء نظام مجلس التعليم العالي والجامعات مؤكد على تشجيع القطاع الأهلي للاستثمار في التعليم العالي لتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية (السهلاوي ، ١٤٢١ هـ : ٩٩) .

➢ أهم مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية :

يتفق التربويون والاقتصاديون على وجود أزمة مالية خطيرة تواجه مؤسسات التعليم العالي تستدعي اتخاذ التدابير و الإجراءات اللازمة التي تحول دون تفاقمها في المستقبل المنظور أو البعيد . ونتيجة للطلب الاجتماعي المتزايد والمستمر على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، فقد كان

الاعتماد على مصدر وحيد في التمويل وهو ما يخصص له من ميزانية الدولة. وعلى الرغم من الـــدعم السخي من قبل الدولة لقطاع التعليم بشكل عام و التعليم العالي بشكل خاص إلا أن مخصصات التعليم العالي قد تأثرت بظروف الاقتصاد الوطني الناتج من تذبذب أسعار السوق العالمي للبترول مما أدى إلى عجز في الميزانية .

ونظراً لان تزايد الطلب على التعليم العالي في معظم بلدان العالم يفوق الموارد المخصصة لتمويل مؤسساته وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية فإنها لا يمكنها التوسع الكمي في التعليم العالي في ظل عدم كفاية التمويل ، لان ذلك سوف يؤثر سلباً على كفاءة مخرجاته ونتيجـــة لهذا الوضع لجأت مؤسسات التعليم العالي إلى رفع الكفاءة والترشيد في استخدام الموارد المتاحة الـــتي تتناقص عاماً بعد عام مع الاعتماد على مصادر تقليدية ، فاغلب التوسع والتطور الذي حدث في مجال التعليم العالي في الدول المتقدمة ومنذ منتصف التسعينات لا يعتمد على الموارد الحكومية .

ولأنه من المتوقع ازدياد مشكلة تمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مستقبلاً أصـــبح لزماً التفكير في أساليب ومصادر عملية لمواجهة هذا التحدي ، خاصة في ظل نقـــص المـــوارد الماليـــة الحكومية

وبناء على ما تقد نرى انه من المطلوب من الجامعات السعودية الحكومية أو الأهلية العمل علـــى تنمية مواردها المالية الذاتية لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي ، ولمواجهة التوسع الطرد في وظائف الجامعة تلبية لوظائف المجتمع والتنمية الشاملة ، إضافة إلى الحاجة الملحة إلى تحديث الجامعات حتى تتلاءم مع مستجدات التقدم العلمي .

ومن أهم مصادر تمويل الجامعات في المملكة العربية السعودية هي مخصصات الحكومة المعتمـــدة للجامعات السعودية في ميزانية الدولة وهذا يعتبر المصدر الرئيسي ، إذ يتم إعداد الميزانيات المعتمـــدة للجامعات السعودية بصفة مستقلة وقد نصت المادة (٥٣) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعـــات

على أن إيرادات التعليم العالي بالنسبة لكل جامعة هي كالتالي:

- الاعتمادات التي تخصص لها في ميزانية الدولة .
- التبرعات والمنح والوصايا و الأوقاف .
- ريع أملاكها وما ينتج عن التصرف فيها
- إيرادات تنتج عن القيام بمشروعات البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية للآخرين

فيما نصت المادة (٥٤) من نظام التعليم العالي على ما يلي :

- للجامعة القيام بدراسات أو خدمات علمية لجهات سعودية مقابل مبالغ مالية
- لمجلس الجامعة قبول التبرعات والمنح والوصايا والأوقاف الخاصة بالجامعات وقبول التبرعات المقترنة بشروط (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ٣ ، ٤) .

➢ مصادر التمويل الحكومية :

فيما يختص بمصادر التمويل الحكومية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، فقد نصت المادة (٢٣٠) من سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أن تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة لدولة . وقد حاولت الدولة توفير التمويل الكافي قدر الإمكان . (الصائغ ، ١٤٢١هـ: ٥) .

وذلك بان يتم تمويل برامج التعليم العالي من ميزانية التعليم بالدولة للجامعات الحكومية التي تشرف عليها الدولة وتديرها وتحدد أهدافها وترسم سياستها لذا توفر الدولة لهذه الجامعات كافة الموارد المالية للإنفاق على المصروفات الجارية والاستثمارية (خوقير ، ١٤١٩هـ : ٩٨) .

وتقوم الدولة بالتمويل في مجال التعليم عن طريق الاعتمادات الخاصة بالتعليم في الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى المخصصات المتعلقة بالشؤون التعليمية في الوزارات التي لا يتعلق نشاطها الأساسي

بالتعليم ، وكذلك المؤسسات العامة المستقلة مثل الذي تنفقة وزارة الصحة علـى معاهـد التمـريض ومساعدي المختبرات .

وتعتبر الدولة الجهة الوحيدة القادرة على تحمل الأعباء المالية الضخمة للتعليم التي لا تقوى على تحملها أي جهة منفردة ، وتتفاوت حجم النفقات التعليمية التي تتحملها الدولة من بلد إلى أخر . وقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بان تكون هناك معدلات عالمية تراعيها الدول في وضع ميزانياتها التعليمية بحيث تتراوح ميزانية التعليم من ١٤ – ١٧ في المئة من ميزانية الدولة .

أما في المملكة العربية السعودية فقد سعت الحكومة إلى زيادة مخصصات التعليم لديها باستمرار ، ويؤكد ذلك ما جاء في المادة رقم (٢٣٠) من وثيقة التعليم الصادرة من اللجنة العليا لسياسة التعليم عام (١٣٩٠هـ) ما نصه " أن تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة وتنمو هذه النسبة مع نمو الميزانية العامة " (العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢٠٠) .

➢ مصادر التمويل غير الحكومية :

وجدت الجامعات في المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً من قبل مجلس التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بقضية كفاءة التمويل ، وتنويع مصادره ، وتمكين الجامعات الحكومية و الأهلية من إدارة مواردها واستثمارها.

وانه بناءً على المادتين الواردتين في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وهما (٥٣) و (٥٤) أصبح لزاماً على الجامعات ألا تعتمد في تمويلها على المورد الحكومي فقط ، بل يجب عليها تنويع مصادر تمويلها، وهذا ما يتمشى مع الاتجاه العالمي وتوصيات المنظمات الدولية (كالبنك الدولي، واليونسكو) فعندما ينص نظام مجلس التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على الاعتماد على التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف فان ذلك يدل على أن قضايا التعليم توجب على كافة أفراد المجتمع السعودي قدر الاستطاعة المساهمة في دعم قطاع التعليم . حيث أن التعليم حق للجميع وهو فريضة على كل مسلم

فان العمل التطوعي من اجل مشروعاته هو عمل خيري يثاب فاعله ، ومن أعمال الخير والنفع العام للمجتمع التي أكدت عليها تعاليم الإسلام ، على هذا فان قيام التعليم العالي السعودي بمشروعات البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية نظير مبالغ مالية ، هو تأكيد لروح الشراكة بينهما وبين قطاعات التنمية المختلفة . ذلك أن العلاقة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع علاقة تبادليه تعود بالنفع على الطرفين ، ويقوم التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع على العديد من المجالات منها :

البحوث ، والدراسات ، و الخدمات العلمية . وهذه الخدمات يندرج تحتها العديد من الأساليب و المجالات ، ومنها على سبيل المثال التدريب ، وبحوث الأداء ، والتعليم المستمر ، والتعليم التعاوني ، والبحوث المشتركة (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ٨) .

ومما لاشك فيه أن صدور اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات يعتبر حافزاً كبيراً للتعليم العالي بشقيه الحكومي والأهلي ، وذلك لتنويع مصادر تمويلها . وان الذي يهمنا في هذه الدراسة هو ما يتعلق بمصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية ، وهي كغيرها من الجامعات الحكومية التي صدرت بموجبها اللائحة المنظمة للمصادر المالية .

وبهذا فانه يمكن للجامعات السعودية عامة و الأهلية خاصة زيادة مصادر دخلها عن طريق :

التبرعات ، و المنح ، و الوصايا ، والأوقاف ، و الضرائب ، و الرسوم الخاصة ، والقروض ، وأقساط التعليم الخاص ، والمصادر الخاصة ، و المصادر المحلية ، والتمويل الذاتي ، والخدمات البحثية والاستشارية.

١ - التبرعات والهبات :

وهي عبارة عن تبرعات وهبات عينية أو نقدية تقدم للمؤسسات التعليمية ، وتشمل مثلاً إهداء قطعة ارض ، أو مكتبة ، أو تقديم مباني أو أجهزه تعليمية (العبد اللطيف ، ١٤١١ هـ : ٦) .

وان ما تحتاجه المملكة العربية السعودية هو تنمية موارد التعليم العالي عن طريق التبرعات من حيث:

- التركيز على الجوانب المعنوية التي تدفع الآخرين على التبرع مثل إنشاء الكراسي بأسماء من يمولها أو إطلاق أسماء المتبرعين على الأماكن التي تبرعوا بها .
- تعريف المجتمع بحاجة الجامعة لدعمهم
- توجيه الشكر للمتبرعين
- إنشاء صناديق للتبرعات تلبي حاجة المتبرعين
- الإعلان عن المشاريع المحتاجة للتبرع
- تعريف المجتمع أن التبرع للتعليم العالي هو من أعمال الخير (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ١٠) .

٢- المنح والمساعدات الخارجية :

وهذه المنح يجب أن تكون غير مشروطة وتتم ضمن التبادلات الثقافية ، بين الحكومات أو المؤسسات التعليمية للبلدين مثل تقديم منح دراسية ، أو تطوير نظام تعليمي و غيرهما (الاحمد ، ١٤٢١ هـ : ٦).

٢ - مصادر المنح :

تنقسم الجهات المقدمة لمنح التعليم إلى قسمين :

١- جهات داخلية : وتتمثل في الهيئات والمؤسسات والشركات الوطنية والأفراد من داخل الدولة على أن تتفق تلك المنح مع سياسات الدولة التعليمية .

٢- جهات خارجية : وهي متعددة المصادر ومتنوعة مثل الدول المختلفة والهيئات و المنظمات والصارف الدولية والإقليمية ، وتتمثل معوناتها في المساعدات الفنية التي تشمل العنصر البشري من معلمين وخبراء ومستشارين بالإضافة إلى المنح والزمالات الدراسية (العبد اللطيف ، ١٤١١هـ : ٢٢٥) .

٣ - الأوقاف :

شرعاً الوقف هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح . وهو من فعل الخير المأمور به وهو من أفضل القرب المندوب إليها ، وقد ذكر العلماء صحة الوقف على طلبة العلم (المبعوث ، ١٤٢١هـ :٢١)

حكم الوقف في التعليم :

أما حكم الوقف على التعليم ، فان للوقف في التاريخ الإسلامي الطويل أعمالاً عظيمة النفع وأهداف متعددة يتم من خلالها الإنفاق عليها . ولقد كان التعليم والتعلم وما يتبعه من ملحقات احد الجهات المتعددة والهامة التي تستفيد من ثمار الوقف . وقد ذكر العلماء صحة الوقف على طلبة العلم وما أشبه ذلك وان لولي الأمر صرف ريع الأوقاف في مصالح المسلمين ، والتعليم من المصالح الهامة للمسلمين (العبد اللطيف ، ١٤١٨هـ : ٢١٤) .

٤ - القروض :

المقصود بهذه القروض هي قروض داخلية وخارجية تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من اجل إقامة مشاريع تعليمية معينة . وقد تكون قروضاً مقدمة مباشرة للطلبة غير القادرين على تمويل تعليمهم بأنفسهم (الاحمد ، ١٤٢١ هـ : ٦) .

يعتبر القرض مصدراً تمويلياً لتعليم لا سيما بعد تغير النظرة إلى التعليم واعتبارة مجالاً استثمارياً للأموال وليس استهلاكاً لها

أ - أهم مصادر القروض :

١- القروض المقدمة من دول مختلفة

٢- القروض المقدمة من المصرف الدولي للتعمير والتنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، والذي يقدم القروض الخاصة بإقامة المشروعات التعليمية المتعلقة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي .

٣- هيئة التنمية الدولية التي تقدم قروضاً تمويلية لمشاريع التعليم منذ (١٩٦٢م) بشروط سهلة إذ يصل العمر الزمني للقروض خمسين عاماً .

٤- المصارف الإقليمية للتنمية مثل مصرف التنمية الآسيوية ، والمصرف الأمريكي الإقليمي ، وجميعها تقدم قروضاً تعليمية (العبد اللطيف، ١٤١١هـ: ٢٢١).

ب - ضوابط الاقتراض للتعليم :

١- أن تتم تلك القروض وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ومبادئها .

٢- وجود حاجة حقيقية وعامة تدفع الدولة للاقتراض .

٣- أن تراعي الدولة عند قيامها بعملية التخطيط للاقتراض مقدرتها على سداد تلك الديون مستقبلاً وفق اجلها المحدد .

٥- التمويل الذاتي :

التمويل الذاتي يتم من خلال الجمع بين العمل والدراسة ، أو القيام بأعمال إنتاجية مأجورة مثل الكليات التقنية أو الصناعية ، أو المستشفيات الجامعية ، أو الاستشارات الهندسية .

وكل هذه تعتبر من المصادر الشائعة الاستعمال ليس في المملكة العربية السعودية فحسب و إنما في جميع دول العالم المختلفة . إذ تعتبر تلك المصادر من أهم مصادر التمويل للتعليم العالي الحكومي أو الأهلي . واعتمدت كل دولة مصدراً أو أكثر هذه المصادر لتمويل التعليم العالي وبنسب مختلفة (الأحمد، ١٤٢١ هـ : ٦)

ثالثاً : مصادر التمويل الخاص بالتعليم العالي الأهلي وعلاقته بالنظم الاقتصادية والاجتماعية :

وكما تمت الإشارة في هذه الدراسة من خلال الإطار النظري على أهمية الإنفاق على التعليم العالي وربط ذلك باقتصاديات الدول . حيث تم التأكيد وبشكل موجز أن الاقتصاديون ينظرون إلى اقتصاديات التعليم على أنها استثمار في الموارد البشرية ، فانه سيتم تناول هذا الجانب بشيء من التفصيل.

فانه ارتكازا على نظرية رأس المال البشري ومبدأ الاستثمار في التعليم والقائم على أن الفرد يستثمر في التعليم العالي الأهلي ، نجد أن العائد الذي يتوقع أن يحققه مستقبلاً لقاء استثماره سوف يفوق ويزيد عن معدلات الفائدة المعروضة في السوق على الودائع . وتؤكد النظرية كذلك أن الدافع الذي يبرر الاستثمار في التعليم العالي مرتبط بحجم العوائد المباشرة المالية والمتزايدة التي يتوقع أن تتحقق للخريج المستثمر بعد انتهاء الدراسة ودخوله سوق العمل ، نرى كذلك أن معدلات العائدات يمكن زيادتها من خلال زيادة حجم الإنفاق العام ، وبرامج دعم ومعونات الطلبة المالية لتغطية تكاليف التعليم ونفقاته (السعيد ، ١٤١٦ هـ : ٢١١) .

ومما لاشك فيه أن الفكر الإنساني يزخر بأدبيات نظرت وما زالت تنظر إلى التعليم من منظور اقتصادي ، وتحاول إبراز القيمة النفعية الاقتصادية للاستثمار في التعليم ، وقد انتقلت النظرة إلى التعليم من منظور التقنيين والقصر إلى منظور التعليم للجميع . وبرزت مفاهيم تكافؤ الفرص والربط بين التعليم والإنتاجية .

ومن خلال الدراسات نجد أن أول جذور جدلية اقتصاديات التعليم والنظر إلى العنصر البشري على انه ذو قيمة اقتصادية ظهرت في كتابات كثيرة ، أحدثها ما ظهرت في كتاب (ثروة الأمم) لأدم سميث **Adam Smith**، على الرغم من محاولة الكثير من الكتاب التربويين و لأسباب أخلاقية الابتعاد عن التفكير بموضوع قيمة الإنسان الاقتصادية . إذ أن الإنسان أسمى من أن يخضع لاعتبارات القيمة الاقتصادية وحسابات الربح والخسارة (السعيد ، ١٤١٦ هـ : ٢٠٠).

إن ما يجب ذكره في هذا الإطار هو أن تقدم الدول الصناعية ارتبط بشكل وثيق بإنفاق متزايد على التعليم وانتشاره في كل جنبات المجتمع . والفرق بين المتقدمين والمتخلفين هو انه يتعين على المتخلفين أن يحققوا خلال عقدين أو ثلاثة ما حققه المتقدمون في قرابة قرنين .

وبنظرة سريعة على الحسابات القومية للدول المتقدمة نجد أن الإنفاق العام على التعليم يمثل

٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يقدر في حالة الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٣٥٢ مليار دولار سنوياً . وذلك في بلد يبلغ فيه عدد المنتظمين في مراحل التعليم ١٨٨ طالباً من كل ألف مواطن لهذا فالطلب على التعليم في تزايد يواكب تقدم العلوم والتكنولوجيا . أمـا في دول الاتحـاد الأوربي فمتوسط الإنفاق العام على التعليم ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان إجمالي التلاميذ والطلبـة المنتظمين في مراحل التعليم كلها ٢١٩ من كل ألف ساكن عدا الطلبة المنتسبين أو الدارسين ليليـاً أو بالمراسلة (عبد الله ، ١٤١٦ هـ : ١٥).

أما في الدول النامية أو دول العالم الثالث بحكم علاقتها مع البنك الدولي المبني علـى التقشـف الحكومي وتخفيض الإنفاق العام كوسيلة لتخفيض عجز ميزانية الدولة يستثني البنك مـن إجـراءات التخفيض الحاد ما يسميه (التعليم الأساسي) ويعلل طلب تضييق الإنفاق العام على التعلـيم العـالي الأساسي والارتفاع بمستواه ، وهذه حجة مردودة لأسباب كثيرة منها إن التعليم العالي يؤهل المعلمـين اللازمين للتعليم الأساسي .

ومن ذلك يتضح أن التعليم من حيث هو استثمار يعود على المجتمع بمنتج بالغ الأهميـة ، وهـو الإنسان المتعلم القادر على التعلم الذاتي ، واكتساب مهارات متعددة ومتجددة ، ولذلك فان مجمل ما ينفقه المجتمع على التعليم استثمار وليس فقط المفهوم التقليدي للاستثمار .فحتى الإنفاق الجاري علـى التعليم جزء من هذا الاستثمار الذي يؤتي ثماره في المدى المتوسط أو الطويل .

ولا يقف الأمر عند هذا بل يرى الاقتصاديون أن تكلفة التعليم تقع على المجتمع كلـه ، حيـث يحسب الإنفاق هنا منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي وليس على موازنة الدولة المركزية وحدها ، ويجب على المجتمع إذاً أن يعبئ ما يكفي لهذا الاستثمار بوسائل مختلفة بحيث يساهم فيه الأسرة كطرف أول ، والحكومة طرف آخر ، بينهما موارد أخرى من منظمات اجتماعية وأفراد (عبد الله ، ١٤١٦ هـ : ١٧- ١٨) .

➢ علاقة التعليم بالاقتصاد :

وإذا أمعنا النظر في علاقة التعليم بالاقتصاد نجد أن هناك أسباباً أساسية وجوهرية جعلت الاقتصاديين يعتبروا التعليم استثماراً ، ومن هذه الأسباب ما يلي :

- انه إذا نظرنا إلى التعليم من وجهتي نظر الاستهلاك والإنتاج وجد أن من نتائجها إنها تزيد من أرباح الأفراد وتيسر لهم أسباب كسب عيشهم .
- إن التربية والتعليم والبحث العلمي تعملان على زيادة النمو .
- من الأسباب كذلك نجد أن التربية والتعليم تفسح المجال للكشف عن ميول الأفراد وقدراتهم ، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج اقتصادية وحضارية .
- تزيد التربية والتعليم من قدرة الأفراد على التكيف مع ظروف العمل .
- أوضحت الدراسات الاقتصادية أن أهم عناصر راس المال البشري والتطور التكنولوجي هو عنصر التربية والتعليم ، و أثبتت هذه الدراسات أن زيادة الإنتاج العام في أي مجتمع يعود إلى عوامل أربعة هي : رأس المال ، وتزايد السكان ، وتزايد منابع الثروة المادية ، والتقدم التكنولوجي .
- كذلك يلعب التعليم دوراً أساسيا في إعداد الطاقة العاملة المؤهلة والمدربة اللازمة لإدارة عجلة الإنتاج والتنمية .
- أيضاً أوضحت الدراسات أن هناك نتائج وروابط قوية بين التنمية الاقتصادية ، وتنمية الموارد البشرية عن طريق التربية والتعليم . وذلك عن طريق التفاعل بين التنمية والنمو التعليمي (البشير ، ١٤١٨ هـ : ٢٩) .

➢ أثر التعليم على النمو الاقتصادي :

لا غرو أن عالم اليوم يشهد تغيرات متسارعة في شتى المجالات العلمية والتكنولوجية ، كذلك

يشهد تطوراً اجتماعياً متزايداً ، ولهذا فان الدول على اختلاف أنظمة الحكم فيهـا وتبـاين عاداتهـا وتقاليدها ، ومقدار ما وصلت إليه من تقدم ، تجد نفسها مضطرة إلى البحث عن وسائل عملية تعينـها على موازنة مواردها وذلك للوصول إلى أفضل السبل التي تتيح لها تنمية مواردها البشرية والمادية .

على هذا فان سبب التخلف الاقتصادي في البلاد النامية يعود إلى نوعية الموارد البشرية المتوفرة فيها، والتي يقع على عاتقها عبء تطويرها وتنمية قدراتها وتغيير تكوينـها في الهيكـل الاقتصـادي والاجتماعي ، من هنا يتضح لنا أن المشكلات الأساسية التي تعاني منها الدول النامية هي النقص الكبير في الكفاءات البشرية في مختلف التخصصات التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية (البشير ، ١٤١٨ هـ : ٣١) .

مما سبق يتضح جلياً أن التعليم بشتى أنواعه قد أصبح صناعة كبرى يخصص لها أموال طائلة ، والنظام التعليمي يعتبر المصنع الذي تتشكل فيه القيادات التي تدير عجلة النشاطات الاقتصـادية ، إذ أصبح الاهتمام بالتعليم العنصر الرئيسي من عناصر التنمية الاقتصادية ويعتبر (الفرد مارشـال) أول من أشار إلى موضوع الربط بين النفقة والعائدات من الاستثمار في التعليم وذلك حينما قال " إن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هو ما يستثمر فيه البشر" (البشير ، ١٤١٨ هـ : ٣٥) .

ويرى Bowen إن التعليم العالي بشقيه الخاص والعام قدما الكثير من الفوائد الاجتماعية التي قد تبرر في نظر فريق من الاقتصاديين والتربويين والسياسيين ضرورة تدخل القطاع الحكومي على الأقل في تمويلها (Bowen ، ١٩٧٦)

وترى الكثير من الدراسات أن التعليم هو أحد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ويتحقق ذلك بعدة أساليب منها :

- يؤثر التعليم في النمو الاقتصادي عن طريق تزويد الأفراد بالمهـارات الخاصـة الـتي تفيـد في الإنتاجية.

- يزود التعليم الأفراد بالمعلومات العادية ، وبطرق حل المشكلات التي تمكن الفرد من تطبيقها في ميدان عمله فالمعلومات وطرق حل المشكلات عاملان قادران على الإسهام في نـــواحي النمـــو الاقتصادي .
- يمكن التعليم من الإسهام في التنمية عن طريق تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة عندهم .
- كذلك يخدم التعليم النمو والتنمية عن طريق تزويد الأفراد بالاتجاهات الملائمة وبنظـــام يقـــوم بغربلة المتعلمين و تصفيتهم والسماح لا صحاب القدرات العالية الوصول إلى المراكز العليـــا في النظام الاقتصادي (رشدان ، ١٤٢٢ هـــ : ٤٠) .

من ذلك يتضح ما يمثله التعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص (الأهلي) مـــن أهميـــة كـــبرى باعتباره أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية وذلك من خلال نقل المعرفة ، و إنتاج المعرفة من خلال البحث ، وخدمة المجتمع والبيئة، لذا تم التوسع فيه بشكل مطرد لكي يقابل النمو المتزايد والملح للطلب الاجتماعي (تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ١٤٢هـــ : ٢٨) .

ومن كل ما سبق نخلص إلى أن التعليم ذو علاقة مباشرة بالمنظور الاقتصادي ، ويعتـــبر التعلـــيم سلطة اقتصادية إلا إنها سلعة متوسطة تتضمن بعض صفات السلعة الاقتصادية التي تتصف بظـــاهرة الاستهلاك الفردي وقابلية تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها أو الاستثمار فيها من جهة ، وتتضـــمن بعض صفات السلعة الاقتصادية العامة التي تتصف بظاهرة الاستهلاك الجماعي وصعوبة تقسيم الفوائد الناجمة عن امتلاكها واستثمارها من جهة أخرى .

هذه الخصائص تبرز واقعية تمويل التعليم العالي وغيره على المستوى الفـــردي أو الحكـــومي أو المجتمعي ، بل إن تضافر كافة أفراد المجتمع وقطاعات لتمويل التعليم يعتبر واجباً مستحقاً ومطلباً وطنياً في ظل الظروف والتحديات التي تواجه قطاع التعليم وتحول دون تحقيقه الأهداف المرجوة (الصائغ ، ١٤٢١ هـــ : ٢) .

و إذا كانت المملكة العربية السعودية تهتم اهتماماً متزايداً بتنمية وتطوير القوى البشرية السعودية التي ستتحمل مهام تنفيذ خطط التنمية حاضراً أو مستقبلا والتي تسهم بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة يستدعي تطوير قطاع التعليم الجامعي ، باعتباره من القطاعات الأساسية في تنمية المواطن السعودي وتطويره (ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ ،ج١ : ٥٨)

إذاً فان أهمية التعليم العالي الأهلي من الناحية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ينحصر في عدة أمور منها :

- إن دخول القطاع الخاص في التعليم العالي يخفف العبء في ميزانية الدولة على مصروفات التعليم الجامعي
- بقيام القطاع الخاص في تنمية التعليم العالي يخدم الدولة في اتجاهين هما :
- بان تتجه مصروفات التعليم الجامعي إلى مشروعات استثمارية تدر أرباحاً على ميزانية الدولة
- إيجاد مصادر بديلة تتحمل أعباء ضمن استمرارية عمليات التنمية ومتطلبات التحديث والتطوير اللازمة ، أو الاستفادة المباشرة عن طريق تخصيص جزء من أرباح ليدر مباشرة على ميزانية الدولة .
- تحويل عبء الجامعة المادي إلى إيراد الخزانة العامة .
- الحد من نتائج زيادة الإنفاق على التعليم التي أدت إلى اختلال في الموازنات العامة في الإنفاق .
- تخفيض العبء على الإنفاق المرتفع على تنمية الموارد البشرية .
- إمكانية فتح أفاق جديدة للاستثمار في قطاع التعليم بحيث يكون رأس المال داخل الوطن لما في ذلك من مردود إيجابي على التعليم وعلى التنمية الاقتصادية .
- توسع قاعدة التعليم الجامعي أفقياً و عمودياً في المملكة العربية السعودية يخدم قطاع الاقتصاد في سرعة دوران عملية الخبرة والمال (القصيبي ، ١٤٠٦ هـ : ١٤) .

أما من ناحية أهمية التعليم العالي الأهلي اجتماعياً فيمكن تلخيصه في ما يلي :

- إيمان المؤسسات التعليمية الأهلية بدور الأهالي في العملية التعليمية ، فنجدها تهتم باشتراكهم في العملية التعليمية بشكل فعال .
- إثارة حماس المواطنين نحو مسؤولياتهم بقطاع التعليم ودفعهم للاشتراك والمساهمة في الجهود التي تبذل نحو تطويره وتنميته في مجتمعهم .
- اهتمام المؤسسات التعليمية الأهلية بشكل دائم بتوفير الشروط والمناخات التعليمية الداعمة والمؤدية إلى حدوث التعليم الفعال لدى المتعلمين كذلك تهتم بتشجيع وتنمية قدرات المتعلمين وإمكاناتهم الإبداعية (القصيبي ، ١٤٠٦ هـ : ١٩) .

من هنا نجد أن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية ، بمعنى أن ما يصيب الجامعة من تدهور قيمي وعلمي وبحثي هو نتاج طبيعي لما يغرزه المجتمع من سلبيات ، ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دوراً وطنياً وطليعياً في بلدان العالم الثالث (بدران ، ١٤١٣ هـ : ١٣) .

رابعاً : صيغ تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية :

إنه من الجدير بالذكر وقبل إيراد صيغ التمويل في التعليم العالي الأهلي (غير الحكومي) أن نشير إلى مصادر التمويل غير الحكومية في المملكة العربية السعودية ، إذ حرص نظام مجس التعليم العالي والجامعات بالمملكة على الاهتمام بقضية كفاءة التمويل وتنويع مصادره ، وتمكين الجامعات من إدارة مواردها واستثمار هذه الموارد بما يعود عليها بالنفع .

لهذا فإنه وفقاً للنصوص الواردة في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات في المادة رقم (٥٣) والمادة (٥٤) يجب على الجامعات ألا تعتمد في تمويلها على المورد الحكومي وحده بل يجب عليها تنويع مصادر تمويلها . تمشياً مع الاتجاه العالمي وتوصيات المنظمات الدولية(كالبنك الدولي – واليونسكو) بضرورة البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم العالي .

فقد أثبتت معظم الدراسات أن المصادر الحكومية لم تعد كافيه لوحدها لمواجهة الارتفاع المستمر في كلفة هذا النوع من التعليم والزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم العالي . ولا شك أن صدور اللائحة الجديدة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات هو حافز كبير لها على تنويع مصادر تمويلها . وبذلك تستطيع الجامعات تقديم المزيد من خدماتها للمجتمع مع العمل على تنمية مواردها الذاتية في المملكة العربية السعودية .

وانه كما أوضحت المادة (٤٨) قواعد قبول التبرعات والمنح والأوقاف الخاصة بالجامعات ، وطرق الصرف فيها ، فقد أوضحت المادة (٤٧) من اللائحة أغراض وقواعد الصرف من عائدات قيام الجامعات بالبحوث والدراسات والخدمات العلمية (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ٨-١٠) .

ولعل هذه اللائحة تندرج تحت صيغة التمويل الذاتي ، والتي هي من الصيغ الثلاث التي تقوم عليها عملية تمويل التعليم العالي الأهلي (غير الحكومي) في المملكة العربية السعودية .

وسنأتي على تفصيل كل صيغة على حدة :

- **التمويل الذاتي :**

إن التمويل الذاتي يقوم على الموارد المالية التي تجنيها الجامعات والمعاهد الأهلية نظير قيامها بإعداد البحوث والدراسات والاستشارات العلمية للقطاع الخاص .

وأنه بناءً على الدراسات في هذا المجال يتضح لنا أن جامعات المملكة العربية السعودية تستطيع أن تعمل على تنويع مصادر دخلها الذاتية كروافد إضافية للدعم الحكومي ، خاصة وأن الظروف أصبحت مواتية لذلك بعد صدور اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات . وبهذا يمكن للجامعات الأهلية السعودية زيادة مصادر دخلها عن طريق التبرعات والمنح والأوقاف ، كذلك الإيرادات الناتجة عن القيام بالخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية للآخرين .وضمن تحقيق ما تصبو إليه الجامعات السعودية في مجال التمويل الذاتي للجامعات الأهلية فإنه من المهم أن تبدأ الجامعات والكليات الأهلية بتنمية مواردها عن طريق التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف لتصبح جزءاً من ممتلكات الجامعة

وتستثمر وتساهم في تطوير موارد ذاتية لها ، حيث يمكن للقطاع الخاص والجمعيات الخيرية المساهمة بشكل فعال في هذا المجال كما هو الحال في دول العالم .

لهذا فالجامعات في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى الآليات المناسبة لاستنباط وتفصيل تلك المصادر لكي تساهم في تقليل الاعتماد المتزايد على مخصصاتها الحكومية .

وهناك صيغ من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق التبرعات ومنها :

"التركيز على الجوانب المعنوية التي تدفع الآخرين على التبرع ، وتعريف المجتمع بحاجة الجامعة لدعمهم ، وتوجيه الشكر للمتبرعين ، وابتكار بعض الوسائل لذلك من أوسمة وشهادات تقدير ، إنشاء صناديق للتبرعات تلبي حاجات المتبرعين ، توجيه الدعوة لأصاب رؤوس الأموال لحضور مناسبات الجامعة ، تعريف المجتمع بان التبرع لمؤسسات التعليم هو من مجالات الخير والإحسان التي يثاب فاعلها، عمل حملات لجمع التبرعات"

أما فيما يتعلق بتسويق الجامعات للخدمات البحثية فإننا نجد أن بعض الجامعات السعودية استطاعت أن تخطو خطوات حثيثة في البحث عن الآليات المناسبة لتفعيل مراكزها البحثية ، وتنمية الإيرادات الذاتية لها عن طريقها . ويمكن عرض بعض الصيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق تقديم خدماتها البحثية والاستشارية منها :

" إنشاء معاهد للبحوث والاستشارات تكون واجهة إدارية معروفة أمام مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة . التركيز على البحوث التطبيقية ذات العوائد المادية . إعداد دليل بالخبرات الجامعية وإمكاناتها البحثية . توجبه سياسات البحث العلمي والتقني نحو قطاعات الاقتصاد . زيادة التعاون مع المراكز البحثية والاستشارية في الداخل والخارج . دعوة القطاع الخاص للمساهمة في تمويل المراكز البحثية والبحوث في الجامعات . التنسيق مع الدولة حول إمكانية توجيه كافة البحوث والاستشارات إلى الجامعات "

على هذا تستطيع الجامعات السعودية الاستفادة من أملاكها والتصرف فيها بشكل أفضل مما هو عليه ، فنظراً للقيود السابقة على عائدات الأملاك كان هناك انعدام الدوافع المؤدية لتنمية موارد الجامعات عن طريقها . ومن اجل ذلك لابد من إنشاء إدارة لأملاك الجامعة تعمل على استثمارها والاستفادة منها بحسب مقتضيات السوق (صائغ ، ١٤٢١ هـ :٩ - ١١) .

ويعتبر التمويل الذاتي من ضمن استراتيجيات قطاع التعليم العالي في خطة التنمية السابعة حينما أشارت إلى تفعيل دور الجامعات (الحكومية ، الأهلية) في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص كمصدر من مصادر التمويل الذاتي (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ١٦) .

➢ التمويل الخاص :

وكما سبقت الإشارة في صيغ التمويل في التعليم العالي الخاص أن التعليم العالي لا يمكن أن يعتمد على التمويل الحكومي فحسب ولا على الرسوم التي يدفعها الطلاب ولا على الاثنين معاً بل هناك مصادر أخرى ومنها التمويل عن طريق مؤسسات الإنتاج ولا ننسى (أن بعض الجامعات لديها أملاك كثيرة ومباني قديمة لا تستثمر ، بالإضافة إلى امتلاكها أراضي حرة ، وكذلك إمكانية استثمار بعض من مبانيها وتأجيرها ، إضافة إلى إمكانية استثمارها لأغراض الدعاية والإعلان بما لا يتعارض مع أهداف الجامعات ومكانتها . ولاشك أن لكل جامعة ظروفها وإمكاناتها التي تجعلها تتعامل بالشكل المناسب)

مما سبق يتضح لنا جلياً بإمكان الجامعات السعودية سواء الحكومية أو الأهلية الحصول على موارد إضافية (خاصة) عن طريق اختيار أفضل البدائل للجامعة بحسب طبيعتها وإمكاناتها .

مع أن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في الأنظمة المالية والعمل على تطويرها والاستفادة من المقترحات الآتية:

" أن تعتمد الجامعات على استثمار النشاطات الإنتاجية في بعض الكليات . واستثمار شعار الجامعة بشكل تجاري يتناسب ومكانة الجامعة ، كذلك باستطاعة الجامعات الأهلية إصدار طوابع ،

وفرض رسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الجامعة . وان تحرص الجامعات على مزارعها ومستشفياتها بشكل مناسب ، وعلى أن تقوم كذلك بفرض رسوم على بعض فئات الطلاب خاصة الطلاب المنتسبين ولا بأس بأن تقبل الجامعات الإعانات غير المشروطة مع الحرص على استثمار الموارد المالية في شكل عقارات"

ولو نظرنا في خطط التنمية الخمسة بالمملكة العربية السعودية لوجدناها أشارت بشكل واضح إلى ضرورة اتجاه الجامعات نحو تنويع المصادر فالخطة الخمسية (١٤١٠هـ ـ ١٤١٥هـ) أكدت على تشجيع الجامعات للبحث عن مصادر التمويل الخاصة وذلك بالقيام بأنشطة البحوث التنموية في مجال العلوم التقنية والتطبيقية مما يتيح فرص التطوير لمهارات المهنيين السعوديين البارزين وتحقيق مستويات مهنية .

أما خطة التنمية السادسة (١٤١٥هـ ـ ١٤٢٠هـ) فقد دعت إلى توسيع نطاق القطاع الخاص لكي يلعب دوراً أساسيا في التنمية الشاملة . وقد أبدى القطاع الخاص استعداده للدخول في عدة مجالات استثمارية ، على الرغم من تحقيقه لبعض الأهداف إلا أن دوره يجب أن يكون أكثر فاعلية في تنمية قطاع التعليم . وقد أتيحت الفرصة للقطاع الخاص لفتح جامعات أهلية وكليات تقنية والمشاركة في بناء تشغيل بعض المرافق التعليمية والاحتفاظ بملكيتها من قبل القطاع الخاص والجامعات الأهلية .

أما إذا نظرنا في استراتيجية التنمية لقطاع التعليم العالي من خلال خطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ ـ ١٤٢٥هـ) فنجد أن الاستراتيجية ركزت على إسهام القطاع الخاص في تمويل البرامج والمشروعات التعليمية ، وتفعيل دور الجامعات في تقديم خدماتها البحثية للقطاع الخاص كمصدر من مصادر التمويل ، وذلك بزيادة دور القطاع الخاص وإسهامه في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي عن طريق افتتاح الكليات الأهلية وتشغيلها والمشاركة في تمويلها .

من هنا يتضح لنا أن خطط التنمية في المملكة العربية السعودية سعت إلى إيجاد مؤشرات تؤدي إلى تحول تدريجي في صيغ تمويل التعليم العالي وذلك من النمط الذي يعتمد على الدعم الحكومي فقط إلى نمط تتعدد فيه مصادر التمويل ، تمشياً مع الاتجاهات الحديثة التي تؤكد على أهمية أن يكون للجامعات (الحكومية ، الأهلية) مصادر تمويل خاصة بها ، واعتماد الجامعات على قدرتها الذاتية (صائغ ، ١٤٢١ هـ : ١٢- ١٧) .

- التمويل المزدوج :

ترى بعض الدراسات أن بعض البلدان تختار صيغاً شديدة التنويع عندما تريد توزيع مسؤولية التعليم بعد الإلزامي خاصة على مستوى التعليم العالي ، بين القطاع العام والقطاع الخاص . لهذا فهناك أسباب ربما تكون مشروعة تدعو إلى اعتماد التمويل العام والخاص في آن واحد . نستنتج من ذلك أن الحل الأمثل يكون في ازدواجية التمويل ، وتشمل مؤسسات رسمية تمول كلياً من أموال عامة من جهة . ومؤسسات خاصة تغطي فيها الرسوم الدراسية من جهة أخرى

ولعل هذا ما يدعم تعريف التمويل المزدوج باعتباره التمويل الذي يتمثل في الجهد المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص وقد أشار (شوفاليه **Chevalier**) أن هناك حججاً كثيرة تدعم مبدأ منح مساعدات عامة لمؤسسات التعليم الخاصة ومن هذه الحجج ما يلي :

أن هذه المساعدات يمكن أن تكون الشرط الضروري لتطوير واسع لقطاع التعليم الخاص ، فتكلفة التعليم بعد الإلزامي مرتفعة وبخاصة على المستوى العالي ، وان قلة من التلاميذ أو أسرهم يستطيعون دفع التكاليف بكاملها . ولا تستطيع مؤسسات التعليم الخاص أن تأمل اجتذاب عدد كبير من التلاميذ أو الطلاب إلا إذا تقاضت رسوما أدنى من التكاليف . ويمكن أن تؤدي المساعدات الممنوحة إلى تحقيق بعض من التوفير في الميزانيات العامة للجامعات . كما أن منح إعانات لمؤسسات التعليم الخاصة يمكن أن يساعد في الوقت نفسه على تحقيق أهداف ثقافية واقتصادية وضمان الاستقرار

. كذلك يمكن أن تسهم المنح في تحميل الأسر قسطاً من العبء المالي عندما يحظر القانون أو العرف على مؤسسات التعليم الرسمية فرض رسوم على طلابها .

من هنا يمكن التوصل إلى حقيقة مهمة ، وهي أن المساعدات يمكن أن تعطي الدولة وسيلة كممارسة بعض الرقابة على مؤسسات التعليم الخاصة في مقابل المساعدة الممنوحة (مستقبليات ١٩٩١م : ٣١)ففي المملكة العربية السعودية يحظى التعليم الجامعي السعودي باهتمام الدولة ورعايتها ، لما يمثله من دور هام في عملية التنمية الشاملة . وقد نصت المادة (٢٣٠) من سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على أن تراعي الدولة زيادة نسبة ميزانية التعليم لتواجه حاجة البلاد التعليمية المتزايدة . وقد تطورت الميزانية الخاصة للجامعات السعودية بتطور هذا النوع من التعليم ، حيث حاولت الدولة توفير التمويل الكافي لها قدر الإمكان .

وانه بناء على النصوص الواردة في نظام مجلس التعليم العالي والجامعات في المادة (٥٣) والمادة (٥٤) فانه يجب على الجامعات إلا تعتمد على تمويلها على المورد الحكومي وحده ، بل يجب عليها تنويع مصادر تمويلها تمشياً مع الاتجاه العالمي وتوصيات المنظمات الدولية . ذلك وان المصادر الحكومية لم تعد كافية لوحدها لمواجهة الارتفاع في كلفة التعليم العالي .

وقد أباحت النصوص السابقة عدة مصادر لتمويل وهي مصادر غير تقليدية وجديدة على مستوى مؤسسات التعليم العالي العربية .

وحيث أن التعليم حق للجميع وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة فان العمل التطوعي من اجل مشروعاته هو عمل خيري يثاب فاعله ومن أعمال الخير والنفع العام للمجتمع التي أكدت عليها تعاليم الإسلام . إذ يعتبر قيام الجامعات السعودية بمشروعات البحوث أو الدراسات أو الخدمات العلمية نظير مبالغ مالية هو تأكيد لروح الشراكة بينهما وبين قطاعات التنمية المختلفة ، باعتبار أن العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاعات التنموية المختلفة ومؤسسات المجتمع ككل هي علاقة تبادلية تعود بالنفع على الطرفين

ولعل هذه العلاقة تدخل في إطار التمويل المزدوج للتعليم العالي الأهلي ليس في المملكة العربية السعودية فحسب بل في جميع دول العالم . وقد أشار نظام مجلس التعليم العالي والجامعات في المملكة العربية السعودية إلى مجالات كثيرة للتعاون بين الجامعات السعودية ومؤسسات المجتمع ومنها البحوث والدراسات والخدمات العلمية وهذه الخدمات يندرج تحتها العديد من الأساليب والمجالات ، ومنها على سبيل المثال التدريب وبحوث الأداء ، والتعليم المستمر ، والتعليم التعاوني والبحوث المشتركة (صائغ، ١٤٢١هـ:٤، ٨ ، ٩) .

ويعتبر التمويل المزدوج من الاتجاهات التي تميل إلى الوسطية والتي تقدم على مساهمة القطاعين العام والخاص من خلال الاعتماد على الإنفاق الحكومي والأنفاق الخاص والرسوم الدراسية . ويشترط التوفيق بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع من خلال ربط التعليم باحتياجات التنمية والأخذ بمبدأ الجدارة الأهلية (السهلاوي ، ١٤٢١ هـ : ١٢٤) .

وقد رأت منظمة اليونسكو أهمية الإنفاق المزدوج أو المختلط من خلال عدة نقاط منها :

- الاعتراف بالتعليم العالي بوصفه استثماراً اجتماعياً يتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة له من الأموال .
- البحث الجاد عن موارد جديدة للتمويل تقوم على مشاركة جميع الذين يجنون فائدة من التعليم العالي.
- ضرورة زيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي وكفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المتاحة .

ومن ذلك يتضح أن التمويل المزدوج يدخل في نطاق التعليم الجامعي التي تدار بصورة مختلطة من قبل الحكومة ، والقطاع الخاص والهيئات الرسمية في المجتمع ، فقد تمول الحكومة بعض الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة ، ولكن يشرف عليها القطاع الخاص ، ويديرها بمعرفته كما هو الحال في بعض الدول (الحاج ، ١٤٢١ هـ : ٢١) .

خامساً : تجارب بعض الدول العربية و العالمية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي :

➢ تجربة تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة الأردنية الهاشمية :

يعتبر التعليم العالي في الأردن معلماً بارزاً حيث أن نصف سكان الأردن يجلسون على مقاعد الدراسة في مراحلها المختلفة وتتزايد فيه مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص بشكل يلفت الانتباه .

وقد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها نهضة تعليمية كبيرة مشهود لها على مختلف المستويات والصعد ، داخل الأردن وخارجها . وقد بدأت الخطوة الأولى في مجال التعليم العالي في الأردن عام ١٩٥١م ، وذلك بافتتاح صف للتدريس وتأهيل المعلمين ، وبعد تزايد الحاجة إلى معلمين مؤهلين تم التوسع في إنشاء دور للمعلمين والمعلمات في عمان ، ورام الله في الضفة الغربية حيث بلغ عدد معاهد المعلمين والمعلمات التي تم إنشائها مع نهاية عام ١٩٦٢م وهي السنة التي أنشئت فيها أول جامعة أردنية ما مجموعه (١٨) معهداً ، (٦) منها للإناث و (١٢) للذكور ، وكانت قد بدأت فكرة إنشاء أول جامعة أردنية رسمية تراود المسئولين في الحكومة الأردنية منذ عام ١٩٥٣م وذلك لسد حاجة الأردن من المعلمين والمعلمات المؤهلين تأهيلاً جامعياً لتدريسهم ، إذ لم تعد مخرجات التعليم من دور المعلمين والمعلمات بالمستوى المطلوب والقادر على تدريس هذا الكم من الطلبة بالكيفية المطلوبة .

وأخذ المواطنون يطالبون بإنشاء الجامعة وأبدوا استعدادهم للمساهمة في تمويلها . وفي عام ١٩٦٢م وجه الملك حسين حكومته بتشكيل لجنة مهمتها الرئيسية تقديم توصيات لتأسيس الجامعة الأردنية ، وبعد أن رفعت اللجنة توصياتها ، صدرت الإدارة الملكية بإنشاء الجامعة الأردنية في ١٩٦٢/٩/٢م كأول جامعة وطنية أردنية (البشير ، ١٤٢١ : ١٧- ١٨) .

ويضع الأردنيون تعليم أبنائهم في موقع متقدم من سلم أولوياتهم وقد برهنوا على ذلك في العقود الماضية من خلال رغبتهم في التضحية من اجل تعليم أبنائهم واستعدادهم لتمويل هذا التعليم إلى ابعد مدى ليتمكن الطلبة من الحصول على الشهادات الجامعية في مجالات التخصص المختلفة (التل ، ١٤٢١ : ١٣) .

وقد ظهر في الأردن خلال السنوات الماضية نمط جديد من الجامعات يختلف عن الأنماط المألوفة والمعروفة من الجامعات ، من حيث الإشراف والإدارة والتمويل .

وعندما اقتنعت الحكومة الأردنية بجدوى إنشاء الجامعات الخاصة أصدرت التشريعات الخاصة بذلك كقانون الجامعات الأهلية المؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩م الذي ينظم عمل الجامعات الخاصة ، وان الجهة المخولة رسمياً وقانونياً بمنح التراخيص و إجازة تأسيس الجامعات الأهلية بعد توفر المتطلبات هو مجلس التعليم العالي الذي يعتبر أعلى سلطة تعليمية تشرف على مؤسسات التعليم العالي في الأردن (الكايد ، ١٩٩٤م : ٥٩) .

أما عن الصيغ القانونية للجامعات الأردنية الأهلية فهما صيغتان قانونيتان :

- صيغة الشركات المساهمة العامة أي شركات الأسهم .
- صيغة الشركات المساهمة المحدودة المسئولة .

ولقد دخل القطاع الخاص في الأردن ميدان التعليم العالي بثقله بعد أن كان متردداً في جدوى الاستثمار فيه لسنوات طويلة (البشير ، ١٤٢١هـ : ١١٧). .

➢ مصادر التمويل في الجامعات الأردنية :

في الأردن (٢٣) جامعة منها (٨) حكومية و (١٥) جامعة أهلية ولا يمكن لهذا العدد من الجامعات أن يتحقق دون استثمارات مالية ضخمة أنفقت في هذا المجال سواء من الموارد العامة للدولة أو من أموال القطاع الخاص ، كما يحتاج هذا الجانب من التعليم كثير من الأموال لغرض الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي الأفضل (بدر ، ١٤٢١ هـ : ١٣٩) .

وللتمويل أهمية بالغة في حياة الجامعات أهلية كانت أم حكومية ، وعليه فانه ل لا جدوى من التخطيط لزيادة عدد الكليات في الجامعات أو زيادة عدد الأقسام العلمية فيها قبل النظر فيما لديها من

مصادر التمويل اللازمة لمواجهة هذا التوسع أفقياً أو نوعياً مثل ، حجم الأقساط الممكن تحصيلها من الطلبة ، أو عوائد الاستثمار المختلفة ، أو الدعم المقدم من الدولة (حجازي ، ١٤١٤هـ : ٢٦) .

وإن ما يعنينا في هذا الموضوع هو مصدر تمويل التعليم العالي الأهلي في الأردن ، فان مصدر تمويل التعليم العالي الأهلي الوحيد في المملكة الأردنية الهاشمية هو الرسوم الدراسية ، و بالرغم من ارتفاع هذه الرسوم إلا إنها تكاد تكون مستوفية لكافة الأنشطة التشغيلية في الجامعات وذلك لضآلة الموارد الأخرى التي ترد إليها من غير الرسوم الدراسية . ثم يأتي في مقدمتها القروض من البنوك المحلية (جعفر ، ١٤٢١ هـ : ١٤٥) .

➢ تجربة تمويل التعليم العالي الأهلي في جمهورية مصر العربية :

يعود إنشاء أول جامعة أهلية في مصر إلى عام ١٩٠٨م ، و أنشئت بصبغة وطنية في ظل صعود البرجوازية المصرية ، والحركة الوطنية التي وضعت أمامها هدفاً أساسياً تكرس في الاستقلال السياسي عن القوى الأجنبية والاستعمارية ، والدفاع عن الثقافة الوطنية في مواجهة طغيان الثقافة الإنجليزية والفرنسية، والدليل على ذلك المعارك الوطنية التي خاضتها الجامعة المصرية بعد دمجها في الجامعة الحكومية عام ١٩٢٥م .

إن التعليم العالي في مصر يمكن رده إلى ألف سنة مضت منذ الدراسة في الجامع الأزهر وان ما تم الاصطلاح عليه بتسميته بالتعليم الجامعي لا ترتبط خيوطه ارتباطاً وثيقاً بالماضي ، لا من حيث مواد الدراسة ولا من حيث منهج التدريس ، ولا من حيث الأهداف والغايات المنشودة من التعليم الجامعي.

أما إنشاء الجامعة الأهلية في مصر بدأت فكرتها في عام ١٩٠٦م ، حيث اجتمعت نخبة من أهل الرأي والفكر الوطنية معتزمة إنشاء جامعة أهلية ، ولم يمضي عام منذ ذلك التاريخ حتى افتتحت الجامعة الأهلية.

وفي عام ١٩١٧م فكرت الحكومة المصرية في إنشاء جامعة ، على أن تضم المدارس العالية

الموجودة إلى إدارة واحدة تكون هي الجامعة . وفي عام ١٩٢٣م تم الاتفاق بين الحكومة والجامعة الأهلية على دمج الجامعة الأهلية في الجامعة الجديدة و التي تشمل أربع كليات .

وإنشاء الجامعة الأهلية في مصر ارتبط بحركة القوى الوطنية والسياسية التي كانت سائدة في المجمع المصري في تلك الفترة (بدران ، ١٤١٣ : ١٢ - ١٤) .

وظلت الجامعة أو التعليم العالي في مصر مثله مثل الكثير من البلدان في العالم الثالث ، إذ واجه التعليم العالي مشاكل ومطالب متعددة ومختلفة ، ولعل من ابرز ما يطلق عليه بظاهرة الإمداد الكبيرة من الطلاب الراغبين من التعليم العالي ، ففي عام ١٩٧١م ظهر اقتراح بإنشاء جامعة أهلية على استحياء ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣م على أن تدار وتمول عن طريق القطاع الخاص بوصفها شركة استثمارية ، ووصل الأمر أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملي وذلك بعد أن تضخمت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتكرست سياسة الاقتصاد الحر (بدران ، ١٤٢٢ هـ : ١٦٩ - ١٧٠)

وفي عام ١٩٨٥م صرح وزير التعليم في مصر أن قضية الجامعة الأهلية لم تطرح للمناقشة لان مصر فيها (٥٦٠) ألف طالب بالجامعات وليست بحاجة إلى جامعة أهلية تضم إعداداً من طلاب الآداب، والحقوق والتجارة . وفي النصف الثاني من الثمانينات أثيرت فكرة إنشاء الجامعة الخاصة لتتيح فرصاً للتعليم الجامعي ، وتحد من سفر الطلاب المصريين إلى الخارج للدراسة (بدران ، ١٤٢٢ هـ : ٧١).

وإذا عدنا للوراء إلى عام ١٩٦١م العام الذي أنشئت فيه وزارة التعليم العالي في مصر بأهداف محددة منها:

- تشجيع إنشاء الجامعات الخاصة من خلال تلقي الطلبات التي تقدم وإصدار التراخيص والتوسع في التخصصات النادرة غير التقليدية .

- يعد مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد أحد الركائز الأساسية التابعة لوزارة التعليم العالي ، حيث يقوم هذا المكتب سنوياً بتوزيع الطلاب على الجامعات والمعاهد .

وقد جرت الإشارة إلى الجامعات الحكومية من اجل إبراز حجم المشكلة في هذا البلد المكتظ بالسكان ومدى الحاجة إلى وجود قنوات أخرى لفك الاختناق أو تنفيسه على الأقل .

ومن الجامعات الخاصة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي المصري هي :

- الجامعة الأمريكية بالقاهرة وهي من أقدم الكليات الأهلية التي أقيمت في مصر والجامعات الأجنبية.
- ثم جامعة مصر الدولية التي أنشئت في عام ١٩٩٦م .
- وجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والتي أنشئت كذلك عام ١٩٩٦م .
- وجامعة السادس من أكتوبر والتي أنشئت أيضاً عام ١٩٩٦م .
- وجامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والأدب و أنشئت عام ١٩٩٦م .
- والأكاديمية العربية للعلوم والتقنية والنقل البحري .

وكل هذه الجامعات تضم العديد من الكليات (البدر ، ١٤٢١ هـ : ٧٦ – ٧٧) .

➢ الأنماط التنظيمية للجامعات المصرية :

تم تقسيم أنماط الجامعات من حيث علاقتها بالسلطات إلى نوعين رئيسيين :

الأول : جامعات حكومية

الثاني : جامعات أهلية

فقد نادى البعض في مصر من اجل إنشاء جامعة أهلية من اجل إتاحة فرص اكثر أمام خريجي الثانويات للالتحاق بالتعليم الجامعي وكذلك للحد من سفر الطلاب للالتحاق بالجامعات الأجنبية والخارجية . وقد رأى المتخصصون في المجالس القومية المتخصصة في مصر أن قيام جامعة أهلية في مصر يدعم التعليم الجامعي في مصر ، وتعمل على توفير فرص جديدة للتعليم الجامعي في المجالات والتخصصات التي

تتحاج إليها مصر ، وان يتم ذلك مع مراعاة بعض التحفظات ومنها :

- صعوبة إنشاء جامعة أهلية بالمستوى المنشود بموارد خاصة فقط ، وذلك نظراً لضخامة التكاليف الرأسمالية لإقامة منشأتها والنفقات الجارية لإدارتها . من هنا لابد من مساهمة الحكومة في إنشاء الجامعة الأهلية .
- أن الرسوم الدراسية لطلاب هذه الجامعات ستكون حتماً كبيرة باعتبارها مورداً أساسياً لتمويل النفقات الضخمة للجامعات الأهلية .
- الجامعة الأهلية ستعني بالدراسة النظرية لان هذه الدراسات لا تحتاج إلى تكاليف إنشائية كبيرة بالرغم من أن مصر لديها وفرة نسبية في خريجي الدراسات النظرية (الاسمري ، ١٤١٣ هـ : ٩٢ – ٩٣)

كذلك هناك أنماط أخرى للجامعات في مصر من حيث نوعية الدراسة وهي :

- الجامعات التقليدية
- الجامعات المتخصصة
- الجامعات التكنولوجية
- الجامعات المتكاملة

➢ تجربة الجمهورية العربية اليمنية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي :

إن التعليم العالي الأهلي في اليمن يعتبر ظاهرة جديدة تعود إلى بداية التسعينات من القرن العشرين إلى بعد تحيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م .

إذ أخذت الحكومة توسع من أنشطة السوق بعد التزامها بالتوجهات الرأسمالية ، مع تشجيع رجال الأعمال و أصحاب راس المال على افتتاح مدارس أهلية ، و أخذت تنتشر في المدن الرئيسية مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية ، وبعد أن تأكدت توجهات الدولة نحو اقتصاديات السوق انفتح الباب واسعاً أمام خصخصة التعليم الجامعي والتعليم العام . حيث اخذ يتزايد افتتاح جامعات خاصة

ويتضاعف نموها ويتسع نشاطها إلى افتتاح فروع لها في عدد من المدن الرئيسية اليمنية مستفيدة من ضعف موارد الدولة في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مقابل ضيق مساحة التعليم الجامعي الحكومي (الحاج ، ١٤٢٠ هـ : ١٤) .

وخلال أربع سنوات نشأت ثماني جامعات خاصة ، ست منها في مدينة صنعاء ، وواحدة منها في تعز ، وأخرى في مدينة حضرموت ، وفي الواقع أن خصخصة التعليم الجامعي أصبحت نهجاً جديداً تسلكه اليمن والعديد من الدول النامية كمسار جديد للتطوير الاقتصادي والاجتماعي .

➢ أسباب وعوامل نشأت الجامعات الأهلية اليمنية :

- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي
- عجز موارد الدولة من إضافة اعتمادات مالية جديدة للتعليم الجامعي
- هيمنة آلية السوق على الاقتصاد اليمني
- تدني التعليم بالجامعات الحكومية وانخفاض كفايتها
- بروز قوى سياسية واجتماعية ترغب أن يكون لها حضورها الفاعل

هذا بالإضافة إلى الأسباب الخارجية المتمثلة في الضغوط التي تمارسها الدول الرأسمالية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ، من اجل إعادة اقتصاديات دول العالم الثالث والتي من ضمنها اليمن (الحاج ، ١٤٢٠ هـ : ٢٥) .

➢ إيجابيات التعليم العالي الأهلي اليمني :

في دراسة للدكتورة هيبة الفارع ، أكدت أن مما لاشك فيه أن التعليم العالي الأهلي قدم حتى الآن نموذجاً طيباً للتعليم الأهلي في الدول العربية وذلك من عدة نواحي منها :

أن الجدوى الاقتصادية كان عائدها للبلاد أكثر من عائدها على هذه الجامعات ، إذ يبلغ عدد الطلبة من أبناء اليمن المهاجرين أكثر من ستة آلاف طالب حتى الآن ، ومثل هذا العدد من الطلبة العرب، مما يشير إلى بقاء عائد تدفق العملة الصعبة للبلاد .

أما من الناحية التنموية فقد أضاف التعليم العالي الأهلي عدداً من المداخل التعليمية في التدريب والتأهيل للوظائف الوسطى كالفنيين في مجال الحاسوب ، والسكرتارية ، والإدارة ، والمحاسبة ، وغيرها.

كما وفر التعليم العالي الأهلي اليمني للتعليم الحكومي عدداً من المجالات الاقتصادية للعمل أمام عدد من الطلبة الذين تخرجوا وبدأوا مشروعاتهم الخاصة .

كذلك من الناحية الثقافية والاجتماعية فان اليمن أحوج ما تكون لمكافحة الأمية وللتعليم والتدريب، إذ أضاف التعليم العالي الأهلي قنوات جديدة لرفع مستوى الشعب ثقافياً (العزعزي ، ١٤٢٠هـ : ٦٥) .

أما من حيث الإنفاق على التعليم العالي الأهلي في اليمن فهناك مصادر للتمويل منها :

- المصدر الحكومي : إذ تواجه الجامعات اليمنية مشكلة عدم كفاية الموارد المالية التي تحصل عليها لكي تنهض بمسؤولياتها بشكل كفوء وفعال حيث تعتمد الجامعات اليمنية الرسمية في مواردها على ما يخصص لها من قبل الدولة ضمن موازنة الدولة العامة بشكل أساسي وكبير ، فالإنفاق الحكومي على الجامعات في ازدياد مستمر إلا أن هذه الزيادة لا تواكب الاحتياجات الفعلية للجامعات (الزعيمي،١٤١٨هـ:١٢١) .
- مصادر التمويل الأخرى : انه كما أسلفنا فان الجامعات اليمنية تعتمد على التمويل الحكومي بنسبة كبيرة ، أما المصادر الأخرى فان توفرت فربما لا تغطي جزءاً يسيراً من الحاجة المطلوبة ، فقد أكدت الدراسات انه من الصعوبة بمكان الحصول على الإحصائيات الخاصة بمصادر التمويل الأخرى للجامعات الخاصة الأهلية ، ولكن يمكن أن تشمل مصادر التمويل الأخرى ومنها ما يلي:
  - الرسوم الجامعية
  - الإيرادات من الأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع

- المنح والتبرعات والهبات وغيرها (باطريح ، ١٤٢١ هـ : ١٤٦) .

وحتى تستطيع الجامعات الأهلية في اليمن التغلب على ظروفها وتتمكن من أداء وظائفها بكفاءة عالية وفق قانون الجامعات الخاصة لابد من توفر الأتي :

- تخصيص اعتمادات مالية سنوية من الحكومة للجامعات الخاصة التي تفتتح تخصصات دقيقة أو كليات بتخصصات جديدة .
- منح الجامعات الخاصة قروضاً ميسرة طويلة الأجل من البنوك الوطنية لشراء معدات وأجهزة للكليات التطبيقية (الحاج ، ١٤٢٠ هـ : ٤٥) .

➢ تجربة السودان في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي :

إن نشأت التعليم العالي بشكل عام في السودان يعود إلى العهد الاستعماري الإنجليزي عندما تم إنشاء كلية جوردن التذكارية عام ١٩٠٢م كمدرسة ابتدائية ، ثم تطورت لاحقاً إلى كلية جامعية منتسبة لجامعة لندن في عام ١٩٥١م ، واستمرت هذه الجامعة تؤدي دورها ، ثم أنشئت وزارة التعليم العالي عام ١٩٧٠م للقيام بمهمة وضع السياسات والبرامج والخطط والمتابعة لمسيرة التعليم العالي ، وتوجد إدارة عامة خاصة للتعليم العالي الأهلي والأجنبي (البدر ، ١٤٢١ هـ : ٧٤) .

أما عن بداية نشأة التعليم الأهلي في السودان فقد بدأ بإنشاء جامعة الخرطوم ، والتي كانت فرعاً من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥م ، وتشمل على ثلاث كليات وفتحت بعد ذلك (١٢) كلية أهلية ترفع اغلبها إلى جامعة ، وكان من ضمن هذه الكليات كلية الأحفاد للبنات التي ترفعت لاحقاً إلى جامعة عام ١٩٦٢م (الرواف ، ١٤١٧ هـ : ٥٤) .

ولو عدنا قليلاً إلى تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي في السودان عام ١٩٧٠م أنشئت في هذه الوزارة إدارة خاصة للتعليم العالي الأهلي الأجنبي لتقوم هذه الإدارة ببعض المهمات منها :

- دراسة مشاريع قيام مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي وتقويمها وفق المعايير العلمية العالمية.

- التصديق على التراخيص لقيام مؤسسات التعليم العالي الأهلية والأجنبية ، و إكمال إجـــراءات إصدار قوانينها وإجراءات أوامر تأسيسها .
- متابعة سير أداء مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي بغرض ترشـــيدها ، أو ترفيعهـــا ، أو إلغائها .
- تقديم المساعدات التي تعين على تحسين أداء المؤسسات التعليمية والارتقاء بها (البدر ، ١٤٢١ هـــ : ٧٤) .

كما أن إنشاء الجامعات الأهلية في السودان و أسباب التوسع فيها كان لذلك مبررات حتميـــة وهـــي الإسهام في زيادة الطاقة الاستيعابية لأوعية التعليم العالي وذلك لمقابلة الزيادة الكبيرة في إعداد الطلاب الذين يتقدمون سنوياً للقبول بمؤسسات التعليم العالي ، فقد قبـــل عـــام ١٩٩٣م (٥٥٤١) طالبـــاً وطالبة، وذلك وفق استراتيجية تعليمية تراعي حاجة البلاد الملحة لمخرجـــات التعلـــيم العـــالي مـــن التخصصات المختلفة لخدمة التنمية الوطنية.

أن التعليم العالي الأهلي في السودان بدأ بعد التعليم الجامعي الحكومي بإحدى عشرة سنة ، فقد بـــدأ التعليم الحكومي عام ١٩٥٥م بجامعة الخرطوم ، ثم بدأ التعليم العالي الأهلـــي عـــام ١٩٦٦م بكليـــة الأحفاد (الرواف ١٤١٧ هـــ : ٥٥) .

أما من حيث إدارة هذه الجامعات الأهلية فإنها تتبع (إدارة عامة خاصة للتعليم الأهلـــي والأجـــنبي) وأوصت هذه الإدارة بتشكيل لجنة قبول بحيث تصبح هذه اللجنة الجهة المسئولة عن القبول بمؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي ، وان تحدد جهة توكل إليها مسائل الاعتراف بالشهادات والـــدرجات التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي .

مجالات التعليم العالي الأهلي السوداني :

- دراسة التخصصات في علوم المختبرات الطبية
- دراسة علوم الحاسب

- دراسة التصميم الهندسي
- دراسة العلوم البيئية
- دراسة الاقتصاد والعلوم الإدارية
- دراسة اللغات
- دراسة السكرتارية التنفيذية و إدارة المكاتب .

أما إدارة التعليم العالي في السودان فتقوم على عدة ركائز منها :

- مؤسس أو مجلس مؤسسين : وهو المجلس الذي يتبنى الفكرة ويرعاها
- مجلس الأمناء : وهو المجلس الحاكم على المؤسسة والمسئول لدى السلطات التعليمية في البلاد.
- مجلس الإدارة : وهو المجلس المنوط به الإشراف المباشر على حسن أداء المؤسسة الأكاديمي والإداري ، ويحدد قوانين المؤسسة .
- مدير المؤسسة : يكون مدير المؤسسة مؤهلاً علمياً ممن هم في مرتبة الأستاذية .
- المجلس العلمي : وهو الهيئة العليا للجامعة التي تضم السياسات العلمية
- ثم الوكيل ومسئول شؤون الطلاب ثم نائب مدير المؤسسة (الرواف ، ١٤١٧ هـ : ٥٦) .

أما عن التمويل في الجامعات الأهلية السودانية تكاد تكون تابعة في نظامها للجامعات الحكومية إلا إنها تختلف عنها في مجال التمويل .

فالجامعات الأهلية يتم تمويلها من قبل التبرعات ، والأقساط ، التي يدفعها الطلبة ، وتختلف من جامعة إلى أخرى .

وتعتبر جامعة الأحفاد السودانية والتي مقرها مدينة أم درمان من أهم الجامعات الأهلية في السودان بل رائدة في مجال التعليم الأهلي ، فقد أنشئت على هيئة كلية منذ عام ١٩٦٦م كمؤسسة أهلية إذ تم الطلب من لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي في اجتماعه الثاني والأربعين الذي عقد

عام١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م بترفيع كلية الأحفاد إلى جامعة ن وذلك بناءً على أهداف محدده منها :

إعداد الفتيات في العلوم الأسرية والتنفيذية ، والعلاج الغذائي ، وتدريب الفتيات في مجالات الصحة وتربية الأطفال ، وتنمية القدرات في مجال التنظيم الإداري والتنمية الريفية .

أما فيما يتعلق بالتمويل فانه يتم التمويل على الجامعة من مصادر متعددة وهي :

- المصروفات الدراسية التي يدفعها الطلاب
- الهبات والتبرعات
- المشروعات الاستثمارية ، والتي يقوم بأعدادها مجلس الأمناء ويتم بإعداد ميزانية أخرى للتنمية ويتم عرض الميزانيات على مجلس الأمناء بواسطة اللجنة التنفيذية بعد مراجعتها بواسطة المراجع القانوني للكلية و الجامعة (الرواف ، ١٤١٧ هـ : ٧٥) .

➢ التجربة البريطانية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي :

لكي نتعرف على التجربة البريطانية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي فيجب تسليط الضوء بشكل مختصر على تمويل التعليم العالي في المجموعة الأوربية .

ومن المعروف أن الأنظمة الأوربية في مجال التعليم مختلفة ومتعددة باعتبار أن العلم والتكنولوجيا يشكلان رهاناً أساسياً لتنافسية أوروبا وتقدمها الاقتصادي ، ويوفر توسع المجموعة الأوربية الفرصة لتقديم إسهامات علمية وثقافية منقطعة النظير في القرن الحادي والعشرين ، وهناك أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة مؤسسة تعليم عالي في المجموعة الأوربية تستقبل ستة ملايين وسبعمائة وخمسين طالباً وتتميز أنظمة التعليم بتنوعها البالغ وحجم الموارد المتاحة التي تختلف من منطقة إلى أخرى (هاشم ، ١٤١٩ هـ : ٧٥).

وتمول المجموعة الأوربية أربعة برامج رئيسية في مجال التعليم العالي وهي :

١. برنامج كوميت **Comett** : برنامج تعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في مجالات التدريب على التكنولوجيا .

٢. برنامج ايراسموس **Erasmos** : يعزز إنشاء شراكات بين الجامعات لكي تقدم للطلاب مناهج دراسية تتيح لهم تحصيل جزء من دراستهم في إحدى مؤسسات التعليم العالي .

٣. برنامج لينغوا **Lingua** : يعكس مدى اهتمام المجموعة الأوربية بتعليم اللغات وإجادتها وقد رصدت له ميزانية مقدارها ٢٣،١ مليوناً من الوحدات النقدية الأوربية .

٤. برنامج تيمبوس **Tempus** : نتيجة للتغيرات السياسية في أوروبا الشرقية ، إذ قررت المجموعة الأوربية إنشاء مؤسسة أوربية للإعداد والتدريب.

لعل هذه الصورة المختصرة عن التعليم العالي في المجموعة الأوربية توضح بجلاء مدى حرص هذه المجموعة على الاهتمام بتمويل التعليم باعتباره ركيزة أساسية لأي تنمية .

وقد عهدت المجموعة الأوربية على إيجاد طرق وأساليب لترشيد النفقات والحصول على مصادر تمويل جديدة منها :

- رصد بعض الباحثين اتجاهات سياسات الحكومات الأوربية في مجال التعليم العالي خلال الثمانينات وذلك بخفض الميزانيات ، والسعي وراء كفاءة وفاعليه اكبر عن طريق ضغط مدة الدروس ، وإدخال تقنيات جديدة لإدارة وتسيير مؤسسات التعليم العالي ، وإدخال نظم التقويم إليها .
- أن جميع الحكومات الأوربية باتت تدعوا إلى مزيد من الروابط والتعاون بين التعليم العالي وعالم الصناعة .
- نتيجة لتخلي الدول شيئاً فشيء عن وظائف إدارة النظام التعليمي وتسييره
- من تجربة تنفيذ البرامج الأوربية في مجال التعليم العالي برزت خاصية التعاون الطوعي الذي يتم من أسفل إلى أعلى .

تلك عبارة تمويل التعليم العالي في المجموعة الأوربية ، ولكن سيركز البحث على التجربة البريطانية في تمويل التعليم العالي .

إذ أوضحت الدراسات أن وزير الدولة للتعليم والعلوم هو المسئول عن التعليم في إنجلترا وعن

الجامعات في كل بريطانيا العظمى . أما الخدمات التعليمية في اسكتلندا وويلز وشمال ايرلندا فهي جزء من مسؤوليات وزراء الدولة في كل منها . وتقوم الحكومة المركزية بتمويل حوالي ٥٦% من ميزانية السلطات التعليمية المحلية والبقية تستكمل من الضرائب المحلية على العقارات والخدمات التجارية والقروض ، وتتولى السلطات التعليمية المحلية وبعض أقسام الجامعات وهيئات أخرى التعليم غير الرسمي والتعليم المستمر مقابل رسوم لتغطية النفقات الكاملة . وتستوعب الجامعات المفتوحة إعداداً من الطلاب، ووسيلتها في التعليم التلفاز و المذياع و المراسلة بالإضافة إلى التعليم الشخصي ، أما بالنسبة للقطاع الخاص فتدار مدارسه بواسطة أفراد أو شركات خاصة أو هيئات ائتمانية خيرية خاصة (هاشم، ١٤١٩ هـ : ٧٧- ٧٩) .

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فالمعاهد التابعة للسلطات المحلية لكل منها هيئة حاكمة لها حرية واسعة في إدارة شؤونها ، ولكن ليست بنفس الدرجة التي تتمتع بها الجامعات .

فقد بدأ التمويل الحكومي للجامعات منذ عام ١٨٨٩م ، ثم اتخذ نهج سد العجز وفي حدود ٣٠% من دخل الجامعة الكلي ، وذلك مع بداية إنشاء لجنة المنح الجامعية التي تعمل كهيئة وسيطة بين الحكومة والجامعات ، وذلك تجنباً لأي نفوذ حكومي مباشر على الجامعات نتيجة لتمويل الحكومة لها . وفي الستينات والسبعينات الميلادية زاد الدعم المقدم من قبل لجنة المنح الجامعية إلى حوالي ٩٠% من دخل الجامعات الكلي ، وانه نتيجة للخلاف الذي نشب بين حكومة رئيسة الوزراء (تاتشير) والجامعات حول وظيفة الجامعة في الثمانينات خفضت الحكومة ١٧% من تمويل الجامعات وذلك عام ١٩٨١م ، وبعد مضي خمسة أعوام أي عام ١٩٨٦م طبقت لجنة المنح الجامعية صيغة تمويل جديدة خفضت من خلالها قدر هذا التمويل بما لا يقل عن ٣٥% ، ولم تقف (تاتشر) عند هذا الحد بل بررت سياستها التعليمية تجاه الجامعات بقولها " انه عن طريق ممارسة الضغط المالي أمكن زيادة درجة الكفاءة والإتقان في الإدارة وتمت عقلنه أو ترشيد منتظرة منذ زمن طويل " فصارت الجامعات تطور علاقات أفضل مع الشركات وتطبق تقنيات التنظيم بشكل أفضل (هاشم ، ١٤١٩ هـ : ٨١) .

وبشكل أكثر دقة وتفصيلاً فان تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا يقوم به مجلس تمويل الجامعات وذلك بحصر الاحتياجات الكلية للجامعات البريطانية . إذ تعتبر هذه الجامعات مؤسسات مستقلة لكنها مدعومة مالياً بشكل مباشر من قبل الحكومة من خلال عدد من منظمات التمويل المختلفة مثل : لجنة منح الجامعات ، ومجلس الجامعات . وتعتمد على عنصرين أساسيين هما :

المصادر العامة ، والمصادر الخاصة .

أما المصادر العامة : فتتضمن منح الحكومة ، المعدات ، الأثاث ، الرسوم الدراسية ، السكن ، والتغذية، الاستهلاك ، ومصادر أخرى .

أما المصادر الخاصة : فتشمل الأبحاث ، والعقود ، ومجالس الأبحاث ، وهيئات خيرية ، والحكومة البريطانية ، والصناعة البريطانية ، ومصادر خارجية أخرى (عون ، ١٤٢١ هـ : ٣٠٥) .

➢ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي :

لقد سبق أن أشرنا في بداية الإطار النظري إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية إذ ذكرنا أن تاريخ التعليم في أمريكا مر بمرحلتين الأولى بدأت مع نظام كليات المستوطنات المؤسسة من قبل المستوطنين الأوائل ، والثانية هي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي تبلورت فيها الأسس النظرية والتطبيقية لنظام التعليم العالي الأمريكي الذي ازداد تعقيداً وتشابكاً على مر العقود الماضية .

وهنا سنضيق بعض الجوانب التفصيلية التي تتعلق بالتعليم العالي الأهلي في الولايات المتحدة الأمريكية ونقول إن أمريكا تتمتع كلياتها ومعاهدها وجامعاتها باستقلالية كبيرة ، حيث تقوم بإدارة شؤونها التعليمية تبعاً لنصوص دستورية خاصة بكل ولاية . فالتنظيمات والمؤسسات التعليمية تلعب دوراً أساسياً في صنع السياسة التعليمية وتبع ذلك تنوع في البرامج والمسارات التعليمية .

وبناءً للحاجة للاستعانة بالمنح والمساعدات الفدرالية أتيحت الفرصة للحكومة الفدرالية للتدخل

في الشؤون التعليمية بالولاية . وتفرض السلطات المحلية الضرائب على الخدمات التعليمية وللقطاع الخاص الحق في إنشاء الجامعات بشرط حصوله على ترخيص .

ويعتمد التعليم العالي الأهلي في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التمويل على ذاته ولا يحصل على منح حكومية . وتشرف ثلاث مستويات إدارية على الخدمات التعليمية في أجزاء الولايات المتحدة الأمريكية وهي :

- وزارة التعليم في الحكومة الفيدرالية
- مجلس تعليم الولاية
- وزارة التعليم في الولاية

وقد دعت الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي ، وظهرت جامعات تم قيامها على أساس التعليم المختلط الذي يدمج ما بين العام والخاص فيما يختص بالملكية والتمويل والإدارة ، فتكون ملكيتها للدولة لكن تمويلها يتم ذاتياً عن طريق المصروفات التي يدفعها أولياء أمور الطلبة ، وتتنافس الجامعات الخاصة والعامة على الطلاب الذين يدفعون مصاريف دراستهم (كعكي ، ١٤٢١ هـ : ٦٠) .

وهناك بعض الجامعات التي تحصل على هبات وتبرعات أوقفت لها ، كما تعتمد بعض الجامعات على إيراد المشاريع البحثية والخدمات العلمية . ودعت الحكومة الفيدرالية ، وحكومات الولايات القطاع الخاص للاستثمار في التعليم ، وقدمت بعض المؤسسات منحاً مقابل تقليل الضرائب المستحقة عليها للدولة .

ويمثل تمويل التعليم العالي احد الجوانب الإدارية الهامة الذي شهد تطوراً ملحوظاً خلال العقود الماضية نتيجة تضافر بعض المتغيرات التي طرأت على نظام التعليم في أمريكا (Corson : ١٩٧٥)

وبناء على ما سبق نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية يقوم نظام تمويل الجامعات والكليات فيها

على أربعة مصادر رئيسية وهي :

حكومة الولاية ، الحكومة المركزية ، والرسوم التعليمية ، والتبرعات والهبات من قبل الأفراد أو المنظمات المختلفة .

وقد طرأت على نظام تمويل التعليم العالي الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية العديد من المتغيرات منها:

- الزيادة الكلية في نسبة مساعدات الحكومة الفيدرالية
- انخفاض نسبة المساهمات الخاصة كالتبرعات والهبات من قبل الأفراد أو المنظمات الخيرية وغيرها.
- التوسع في برامج المنح والقروض من قبل حكومتي الولاية والفدرالية .
- ظهور المساعدات الطلابية كمنافس وبديل للمساعدات المباشرة المقدمة للكليات والجامعات .
- التزايد المتواصل للرسوم التعليمية في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وفي الكليات والجامعات على وجه الخصوص .
- التوسع في تطبيق التقنيات الإدارية الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية نظام التعليم العالي (العولقي، العتيبي ، ١٤٢٢ هـ : ٦٤) .

وبشكل رقمي نجد أن الإنفاق العام على التعليم العالي في أمريكا يبلغ ١،٣% من الناتج المحلي الإجمالي يضاف إليها ٠،٤% للبحوث فتصل إلى ١،٧% ويأتي في المرحلة الثانية بعد الإنفاق العام في مجال التمويل على التعليم العالي في أمريكا تمويل التعليم بالتبرعات والهبات والوصايا في أموال الأفراد وهذه تحتل مكانة بارزة في الولايات المتحدة الأمريكية . ويعد قطاع الأعمال المصدر الثالث لا لما يقدمه أحياناً من تبرعات للجامعات و إنما عن طريق عقود البحث بين الجامعة أو أحد أقسامها والشركات الصناعية ، وكذلك تتعاقد الجامعات مع الوزارات وسلطات الحكم المحلي بل ومع شركات أجنبية أو حكومات أجنبية . و أخر مصادر التمويل على التعليم العالي في أمريكا هي المصاريف التي تتحملها الأسرة والطالب نفسه (عبد الله ، ١٤١٧ هـ : ٢٨) .

مع أن الدلائل قد أظهرت أن الرسوم الدراسية قد ساعدت في تشجيع الطلاب على مواصلة وإنهاء دراستهم ، وان الرسوم الدراسية قد تؤدي إلى تنافس الجامعات من اجل الحصول على اكبر عدد من الطلاب حتى أن كان ذلك على حساب الجودة ، إلا أن هناك بعض الدراسات في أمريكا ترى أن الرسوم الدراسية تدفع الطالب إلى العمل أثناء الدراسة مما يطيل الفترة اللازمة لإنهاء الدراسة أو قد تضطره إلى الانقطاع عن الدراسة (السهلاوي ، ١٤٢١ هـ : ١٣٩)

ويرى الدكتور الصائغ (١٤١٧ هـ) أن الرسوم التعليمية العالية تعني تمكين الطلاب من ذوي الدخول المنخفضة من مواصلة تعليمهم بواسطة المنح أو القروض بينما تجبر الفئات الأخرى على دفع تكاليف التعليم كاملة بعكس ما هو عليه الوضع في استراتيجية الرسوم المنخفضة (ص : ٧٠) .

وكما ورد سلفاً أن تمويل التعليم العالي الأمريكي تقوم به الحكومة بمستوياتها الثلاث : الفدرالية ، والولاية ، والمحلية . إلا أن ما استحدث في الأمر هو ظهور فريق من الاقتصاديين والتربويين والسياسيين الذين يرون ضرورة تمويل الكليات والجامعات الخاصة من قبل القطاع الحكومي ويبرر هذا الفريق أهمية الدعم الحكومي للقطاع الخاص من التعليم العالي بما يلي :

- أن الجامعات والكليات الخاصة كانت ومازالت مصدراً أساسيا لقوة التعليم العالي وامتيازه .
- أن وجود نظام التعليم الخاص أدى إلى تنوع التعليم وشجع على قيام روح المنافسة والابتكار .
- أن نظام التعليم العالي الخاص شاطر نظام التعليم العالي العام في أداء مهمة ورسالة التعليم الجامعي خلال القرون الماضية .
- و أخيراً أن التعليم العالي بشقيه الخاص والعام قدما الكثير من الفوائد الاجتماعية .

الجزء الثاني : الدراسات السابقة

مقدمة :

مازال التعليم العالي يستحوذ على اهتمامات الحكومات في جميع الدول سواء المتقدمة منها أو الناميـــة خاصة من ناحية قدرة تلك الحكومات أو الدول على الاستمرار في دعم تلك الجامعات والتعليم العالي .

لهذا برزت على السطح مشكلة إسناد الحكومات للعديد من المشروعات التعليمية إلى القطاع الخاص، وذلك لإدارة وتقديم خدماتها في هذا المجال .

ومن خلال الأبحاث والدراسات وجد أن التعليم العالي الأهلي يحظى بالعديد من الدراسات كما احتل الصدارة في الأبحاث المنشورة على الصعيدين الدولي والعربي ، وذلك بسبب الطفرة النوعية والعددية في جميع المجالات وما صاحبها من انفجار معرفي وتكنولوجي حتم الاهتمام بالتعليم العالي الأهلي لمواكبـــة هذه الأوضاع خاصة في ظل الإقبال المتزايد على التعليم العالي ولم يخل بحث أو دراسة من التطـــرق إلى مشكلة التعليم العالي الأهلي .

بينما يلاحظ أن مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي لم تجد ذلك الاهتمام من قبل الخبراء الاقتصـــاديين التربويين إلا في فترة وجيزة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية ، حيث تنبه هؤلاء إلى خطورة الوضـــع الذي وصل إلى حد الأزمة ، وليس وضع التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية بحالة شاذة أو فريدة ، وإن كان يتميز بخصائص وسمات تميزه عن غيره (باجري١٤٢٣هـــ،١٣) .

وعلى هذا فانه سيتم عرض الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع تمويل التعليم العالي الأهلي (غير الحكومي) بشكل أو بأخر وفق منهجية محددة تتناول الأهداف التي أتت بها تلك الدراسات التي لها صلة بالدراسة الحالية . ثم عرض أهم النتائج والتوصيات و المقترحات التي لها صلة كذلك بهذه الدراسة .

الدراسات المحلية :

١ . دراسة سحر القصيبي (١٤٠٦ هـ) بعنوان " أهمية التعليم الأهلي الجامعي ومدى الحاجة إليه"

وهدفت الدراسة إلى التعرف على :

الأهداف العامة للتعليم ، والأهداف الخاصة للتعليم ثم الأهداف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ثم أوردت الدراسة أهمية التعليم الأهلي الجامعي من عدة نواحي منها :

- أهميه اقتصادية
- أهميه اجتماعية
- أهمية إدارية

وكانت عينة الدراسة هي الجامعات السعودية السبع الرئيسية وهي جامعة الملك سعود وجامعة أم القرى وجامعة الأمام محمد بن سعود والجامعة الإسلامية وجامعة البترول والمعادن وجامعة الملك فيصل وجامعة الملك عبد العزيز .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

إن التعليم الأهلي العالي يخدم أهداف الدولة من خلال الجوانب التالية :

- تخفيف العبء على ميزانية الدولة على مصروفات التعليم الجامعي
- قيام القطاع الخاص في تنمية التعليم الجامعي يخدم الدولة من اتجاهين
- جعل مصروفات التعليم الجامعي إلى مشاريع استثمارية تدر أرباحا على ميزانية الدولة .
- إيجاد مصادر تمويل بديلة تتحمل أعباء ضمن استمرارية عمليات التنمية ومتطلبات التحديث والتطوير اللازمة .
- تحويل عبء الجامعة المادي إلى إيراد للخزينة العامة .
- الحد من نتائج زيادة الإنفاق على التعليم التي أدت إلى الإخلال بالموازنات العامة .

- تخفيف العبء من الإنفاق المرتفع على تنمية الموارد البشرية

ركزت هذه الدراسة على الأهداف الاقتصادية في مجال التعليم العالي الأهلي وذلك من خـــلال إيرادها عدة نقاط منها مقابلة الاحتياجات على المدى القصير والبعيد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية . وزيادة الكفاية الإنتاجية للفرد من خلال إكسابه المهارة والخبرة ومواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين ورسم سياسات خاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن عن طريق إتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة كفاءته وإنتاجيته إلى أقصى حد

وما يتعلق بالأهمية الاقتصادية فترى الباحثة أن دخول القطاع الخاص في قطاع التعليم يعتبر أداة جديدة لتنفيذ السياسات العامة للدولة.

ولعل هذا الجانب يتفق مع ما تهدف إليه هذه الدراسة من إيجاد بديل لمصـــادر التمويـــل علـــى التعليم العالي الأهلي من حيث أن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تخفيف العبء على الميزانيـــة العامـــة للدولة من حيث المصروفات على التعليم العالي . إذا ترى الباحثة سحر القصيبي أهمية إيجـــاد مصـــادر تمويل بديلة تتحمل أعباء الإنفاق على التعليم العالي . وان توسيع قاعدة التعليم الجامعي أفقياً وعمودياً في المملكة العربية السعودية يخدم قطاع الاقتصاد في سرعة دوران عجلة الخبرة .

٢ ـــ دراسة هيا الرواف (١٤١٧ هـــ) بعنوان " رؤية مستقبلية نحو الجامعات الأهلية في المملكـــة العربية السعودية " وقد أشارت الباحثة في دراستها إلى أن التعليم في المملكة العربية السعودية تطور تطوراً ملحوظاً حيث ازداد عدد الطلاب في المراحل المختلفة ، وقد حتم ذلك دراســـة إمكانية إقامة جامعة أهلية لاستيعاب الأعداد الزائدة من الطلبة والطالبات الراغبين بالالتحاق بالتعليم العالي ، وهدفت الدراسة إلى :

- اتجاه هيئة التدريس نحو إقامة جامعة أهلية في المملكة العربية السعودية .
- وجهة نظر هيئة التدريس في كيفية تمويل وتنظيم الجامعة الأهلية المقترحة .

- محاولة الوصول إلى مقترحات وتوصيات للنظام الإداري والمالي للجامعة الأهلية المقترحة .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- حاجة المجتمع السعودي الماسة إلى إنشاء جامعة أهلية والى التفاؤل القوي بنجاح التعليم الأهلي الجامعي.
- إن هناك اتجاهاً قوياً ورغبة قوية من أفراد العينة نحو إقامة جامعة أهلية في المملكة العربية السعودية .
- أن تتبع الجامعة الأهلية نظام التعليم العالي مثلها مثل الجامعات الأخرى في المملكة العربية السعودية .
- أن تبدأ الجامعة الأهلية بفتح برنامج البكالوريوس ثم تفتح برنامج الدراسات العليا كمرحلة ثانية .
- أظهرت الدراسة انه لابد أن يكون عضو هيئة التدريس حاصل على درجة الدكتوراه .
- أيدت الدراسة قبول جميع الجنسيات ، وان يكون قبول الطلاب على أساس اجتيازهم لامتحان قبول واجتيازهم سنة إعداد في التخصص الذي يرغب فيه الطالب .
- أن تضم الجامعة الأهلية جميع الكليات الموجودة في الجامعات السعودية .

وقد أوصت الدراسة بالتوصيات التالية :

- إنشاء الجامعة الأهلية بأسرع وقت ممكن بحيث تكون تحت إشراف وزارة التعليم العالي ، ويعين مديرها بناء على موافقة وزير التعليم العالي مثل الجامعات الأخرى .
- تتبع في تعيين هيئة التدريس وترقياتهم النظام المتبع في جامعات المملكة الأخرى .
- تبدأ أولاً بمنح درجة البكالوريوس وفتح جميع أقسام الكليات ، مثل جامعة الملك سعود .

- أن تكون اللغتان العربية والإنجليزية هما لغتا التدريس ، واللغة العربية لـــلآداب ، والعلـــوم الإنسانية ، واللغة الإنجليزية في الكليات العلمية والطب .
- قبول الطلاب بناء على معدل الثانوي .

أشارت الباحثة هيا الرواف من خلال دراستها إلى أهمية الإنفاق على التعليم العـــالي الأهلـــي وذلك من خلال محاولة الوصل إلى مقترحات وتوصيات للنظام الإداري والمالي للجامعة الأهلية وهـــذا يمثل وجه تشابه مع هذه الدراسة والذي يقوم على إيجاد مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلـــي (غير الحكومي) بالمملكة العربية السعودية .

٣ . دراسة منها خوقير (١٤١٧ هـ) بعنوان " التخطيط لإنشاء جامعة أهلية للبنات في المملكة العربية السعودية "

وهدفت الدراسة إلى :

التوصل إلى نموذج ملائم للتخطيط لإنشاء جامعة أهلية للبنات في المملكة العربية السعودية مـــن خلال تحديد أهداف الجامعة الأهلية للبنات في المملكة العربية السعودية والوقوف على الهيكل التنظيمي المناسب للجامعة الأهلية للبنات في المملكة العربية السعودية ، والتعرف على مصادر التمويل اللازمـــة لإنشاء الجامعة الأهلية للبنات ، إضافة إلى تحديد سياسة القبول للجامعة الأهلية لبنات في المملكة العربية السعودية والوقوف على أراء أعضاء هيئة التدريس والإداريين والجامعيين في مدى كفاءة وفاعلية نموذج التخطيط المقترح للجامعة الأهلية .

وكانت عينة الدراسة مكونة من (٦٨٥) فرداً منهم (٤٨٣) عضو هيئة تدريس ، و(٢٠٢) من الإداريين الجامعيين .

وقد استخدمت الباحثة استبانة تطبق على خبراء التخطيط بكليات التربية ، واســـتبانة أخـــرى طبقت على هيئة التدريس والإداريين الجامعيين للوقوف على كفاءة وفعالية نموذج التخطيط المقتـــرح لإنشاء الجامعة الأهلية للبنات وخلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها :

ابرز مصادر التمويل المقترحة للجامعة الأهلية للبنات هي :

- رأس المال الأساسي المقدم من المؤسسين .
- الرسوم والمصروفات التي تتقاضاها الجامعة الأهلية من طلبتها .
- الدعم الحكومي العيني أو النقدي
- المنح المشروطة ، وما تقدمها المنظمات الأكاديمية .
- عائدات البحوث والدراسات والاستثمارات التي تقوم بها الجامعة للحساب الخاص.

تناولت الباحثة في دراستها مصادر التمويل اللازمة لإنشاء جامعة أهلية للبنات في المملكة العربية السعودية.

وحددت أنماط تمويل مؤسسات التعليم العالي ، وان التمويل يختلف من دولة إلى أخرى ومن تلك الأنماط هي :

- تمويل الدولة وذلك بان يتم تمويل برامج التعليم العالي من ميزانية التعليم بالدولة للجامعات الحكومية.
- تمويل الطلاب وذلك بان يتم تمويل برامج التعليم العالي من الرسوم التي يدفعها الطلاب في الجامعات الأهلية.
- التمويل المشترك ويتم ذلك بتمويل برامج التعليم العالي في الجامعات من خلال الدعم الممنوح من الدولة والرسوم الدراسية للطلاب والإعانات والمنح والشركات والتبرعات من بعض الشخصيات .

وبذلك تكون دراسة مها خوقير قد أوردت بعض الأهداف التي استفادة منها الباحثة في هذه الدراسة

٤. دراسة العتيبي (١٤١٨ هـ) بعنوان " تحليل البدائل المتاحة للمستثمرين في التعليم الأهلي باستخدام نظرية القرارات " وهدفة الدراسة إلى :

- معرفة واقع الاستثمار في التعليم الأهلي من حيث الرسوم وعدد الطلاب والأجور والرواتب وحالات القبول والكسب والخسارة .
- معرفة أفضل بدائل الاستثمار في التعليم الأهلي بحسب أنواع التعليم في ضوء نظرية القرار ونظرية المنفعة .
- معرفة أي أنواع التعليم العام يعتبر أفضل البدائل للاستثمار في التعليم الأهلي حسب المعايير التالية :

استراتيجية القرارات ، معيار الأسف ، المعيار المتفائل ، المعيار المحافظ .

وكانت عينة الدراسة مكونة من (١٣٥) مدرسة في محافظة جدة وقد وزعت الاستبانة بواسطة إدارة التعليم على (٦٠) مدرسة .

ومن عنوان الدراسة يتضح أن العتيبي يهدف من ذلك إلى أيجاد بدائل الاستثمار في التعليم الأهلي حسب العائد التقليدي على ضوء عدة معايير منها :معيار التفاؤل ومعيار القيمة . وان ما يهمنا في دراسته هو الجانب المتعلق بالاستثمار من قبل القطاع الخاص في مجال التعليم الأهلي وحيث أن دراستنا هذه تتناول المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي فان الدراستان تلتقيان في جانب الاستثمار من قبل القطاع الخاص في تطوير التعليم الأهلي والارتقاء به ، إلا أن العتيبي في دراسته يوصي بإجراء المزيد من الدراسات حول الاستثمار في التعليم الأهلي لان عدم توفر الدراسات و المعلومات في هذا المجال يزيد من حالة عدم الارتقاء به .

٥. دراسة الشهواني (١٤١٨ هـ) بعنوان " اتجاهات المربيين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي نحو إنشاء جامعة أهلية في المملكة العربية السعودية " وهدفت الدراسة إلى :

- التعرف على اتجاهات المربين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية .
- الوقوف على مدى اختلافات اتجاهات المربيين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية .
- تحديد العوامل التي تؤدي إلى قبول أو رفض فكرة إنشاء الجامعة الأهلية .

وكانت عينة الدراسة مكونة من المربيين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

- ٥٢،١ % من أفراد عينة الدراسة من المربيين وأولياء الأمور والمسئولين عن التعليم العالي اتجاهات موجبة نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية مقابل ٢٦ % لديهم اتجاهات سلبية.
- تقديم الدولة بعض الحوافز المشجعة لإنشاء الجامعة الأهلية ، خاصة من الأراضي المجانية لإقامة مباني الجامعة الأهلية .
- اتجاهات أولياء الأمور الموجبة نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية متزايد بارتفاع مستوى الدخل ومستوى التعليم إلى الثانوية العامة .
- إن أهم العوامل التي تقف وراء قبول فكرة إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية أوردة الدراسة عدة نقاط منها :
  - الإسهام في تخفيف العبء الطلابي
  - الحد من النفقات التي يدفعها أولياء الأمور لتعليم أبنائهم في الجامعات الأجنبية .
- إن أهم الأسس التي ينبغي أن يستند إليها تنظيم إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية هي توفر الإمكانيات المادية الضرورية لفعالية العملية التعليمية بالجامعات الأهلية .

٦. دراسة وفاء عون (١٤٢١ هـ) بعنوان " تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالي الأهلي السعودي"

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أنماط التمويل للتعليم العالي الأهلي أو الحكومي ، وقامت الباحثة بعرض ثلاث محاور وهي :

- أنماط تمويل التعليم العالي كما وردت في البحوث والأدبيات واستعراض أهم نقاط القوة والضعف لكل نمط.
- استعراض لأنظمة تمويل التعليم العالي في بعض البلدان .
- استعراض لأفضل نمط ومزاياه وكيف تم التغلب على سلبياته وطرحه كمقترح مستقبلي لنمط تمويل التعليم العالي السعودي .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

انه بالنظر إلى تجربة تمويل التعليم العالي الأهلي أو الحكومي عالمياً وعربياً مهما تنوعت تسميتها تنقسم إلى أربعة أنماط هي :

- النمط العام أو الحكومي والذي يعتمد أساسا على أو كليا على تمويل الحكومة أو الدولة
- النمط الخاص الذي يعتمد على التمويل الخاص وهو إما شركات أو مؤسسات أو رجال أعمال أو خدمات أو أبحاث تقدمها الجامعة للمجتمع .
- النط الذي يعتمد على الرسوم التي يدفعها الطلاب لقاء تعليمهم العالي .
- النمط الذي يعتمد على التمويل المختلط وقد اتبعته معظم الدول لما للأنماط الأخرى من نقاط ضعف وقوه وهى تتلاشى إذا تنوعت المصادر واعتمد التعليم العالي في تمويله على الحكومة والقطاع الخاص ورسوم الطلاب ، والخدمات ، ومشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في التمويل .

تعتبر هذه الدراسة هي أكثر الدراسات التي ركزت على موضوع التمويل في مجال التعليم العالي الأهلي إذ اعتبرته أمرا مهماً جداً بل الخطوة الأولى في سلم التعليم العالي وبينت كذلك مفهوم التمويل إذ ترى

أن المقصود بالتمويل هو عملية إيراد وتزويد أو تهيئة المال اللازم للعمل حين الحاجة إليه باستخدام أفضل الطرق والمصادر المشروعة.

كما استعرضت الباحثة جانباً مهماً يتعلق بموضوع هذا البحث وهو ما يتعلق بأنماط مصادر التمويل حيث ذكرت منها عدة أنماط منها :

– نمط التمويل من قبل الدولة – ونمط التمويل من قبل الأفراد – ونمط التمويل الذاتي – ونمط التمويل التمويل بالمشاركة – ونمط التمويل من قبل المجتمع المحلي .

٧. دراسة العتيبي والعولقي (١٤٢١هـ) بعنوان " تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي "

وهدفت الدراسة إلى :

- التعرف على المصادر المتبعة إقليميا وعالميا لتمويل التعليم العالي ، وتقدير إسهام كل منها في ميزانيات الإنفاق والدخل لمؤسسات التعليم العالي .
- تحديد دور (الوقف الإسلامي) والإمكانيات والفرص المتاحة من خلاله لتمويل التعليم العالي في دول مجلس التعاون .
- مسح التجارب والممارسات الإقليمية والعالمية في مجال تنويع مصادر تمويل التعليم العالي .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة :

- تفعيل دور القطاع الخاص ومشاركته الإيجابية في التعليم العالي ودعم مؤسساته وذلك يتم عن طريق عدة آليات منها :
  - تعزيز الصلات بين التعليم العالي والقطاع الخاص.
  - التمويل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص في إنشاء كليات ومعاهد وجامعات
  - مشاركة القطاع الخاص في مجالس الجامعات

- تخصيص نسبة (٢،٥%)من أرباح مؤسسات القطاع الخاص لصالح الجامعات
- دراسة جدوى خصخصة بعض القطاعات والمؤسسات التعليمية .

يركز الباحثان هنا على مصادر ومعلومات حول أساليب التمويل والطرق التي يمكن الاستفادة بها من الوقف الإسلامي – ومن خلال عنوان بحثهما يؤكدان على ما يركز عليه في هذا البحث ، على انه يندر أن يتمكن أي بلد من تحمل عبء تمويل نظام متكامل للتعليم . لذلك قامت الدراسة على أهداف مهمة وهي : التعرف على المصادر المتبعة إقليميا وعالمياً لتمويل التعليم العالي ، و تحديدا مصادر جديدة إلى جانب المصادر المعروفة ، اقتراح السياسات والإجراءات الكفيلة بتحقيق توزيع مصادر تمويل التعليم العالي في دول الخليج – استثمار الوقف كمصدر مهم للتمويل – توسيع الخيارات الممكنة لتنويع زيادة مواردها.

٧ـ دراسة المبعوث (١٤٢١هـ) بعنوان " الأوقاف مصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي " وهدفت الدراسة إلى بيان ديمومة أركان الوقف ، وشروطه ، والمحافظة على مصدر تمويل الكليات الأهلية ، بيان بعض الوسائل المساعدة على استقطاب الأوقاف لتمويل التعليم العالي الأهلي وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي وذلك بجمع الحقائق العلمية وتمحيصها وتنظيمها .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

- الوقف تحبيس العين تسبيل المنفعة وهو سنة يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها ، وذلك فان الوقف على التعليم مستحب .
- مما يسهل استثمار الأوقاف في التعليم العالي الأهلي إصدار النظام للكاليات الأهلية في المملكة العربية السعودية وبداية انطلاق الكليات الأهلية في التنفيذ .
- من الواجب على الواقف أن يشترط في وقفه على التعليم العالي الأهلي التطبيقي والاجتماعي تدريس العلوم الشرعية والعربية بنسبة معينة .

- الوقف من أهم مصادر التمويل للتعليم العالي الأهلي ويحتاج الوقوف علـــى التعلـــيم العالي المزيد من عناية الحكومة والمواطنين .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ما يلي :

- إنشاء مجالس فرعية للوقوف على التعليم العالي الأهلي بإشراف وزارة الشـــؤون الإســـلامية والأوقاف ، ومشاركة ملاّك المدارس الأهلية وخبراء شرعيين ، واقتصاديين
- مناشدة الدولة لمواطنيها بالمساهمة في الوقوف على التعليم ولو بشق تمرة حتى تتكون مؤسسات وقفية عملاقة للتعليم .
- الاعتناء بالتعليم العالي الأهلي المبني على الكتاب الإلكتروني .
- المطلوب من الواقفين وأبناء المجتمع إنشاء مؤسسات وقفية على التعليم وان تكـــون المســـاجد قلب المؤسسات التعليمية الأهلية .

إن دراسة محمد المبعوث تقوم على مصدر مهم من مصادر تمويل التعليم الأهلي العالي وهو الأوقاف آذ يتضح ذلك من عنوان دراسته . ويرى الباحث أن تنظيم التعليم العالي الأهلـــي في المملكـــة العربيـــة السعودية تم وفق نظام خاص وهو أن الكليات الأهلية غير الربحية هي مؤسسات تعليمية غير حكوميـــة تقوم على إنشائها مؤسسات خيرية ذات شخصية اعتبارية تهدف إلى تقديم برامج تعليمية عليا متميـــزة وأورد أهم المعايير التمويلية التي قامت عليها المادة الثانية عشر من نظام الكليات والجامعات الأهليـــة منها :

– الرسوم الدراسية – إيرادات البحوث والدراسات الاستشارية و البحـــوث التدريبيـــة – المـــنح الدراسية التي تقدمها المؤسسات و الشركات والأفراد – إيرادات الكليات – الإعانات والهبـــات والوصايا .

ومن هنا يلاحظ مدى تركيز الباحث على المصادر البديلة لتمويل التعليم العالي الأهلي

٨. دراسة الصايغ (١٤١٢ هـ) بعنوان " تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة "

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التمويل في جامعات المملكة العربية ورصد مصادر التمويل الحكومي وغير الحكومي في الوقت الحالي .

ثم محاولة استعراض أهم بدائل التمويل الممكنة وتوضيح بعض السياسات الكفيلة بتنويع مصادر الدخل للتعليم الجامعي .

من خلال دراسة الصائغ نجده قد رصد مصادر التمويل الحكومي وغير الحكومي مع استعراض أهم بدائل التمويل الممكنة وتوضيح بعض السياسات الكفيلة بتنويع مصادر الدخل للتعليم الجامعي . وهذا ما يجعلنا نتفق معه على أهمية إيجاد مصادر التمويل خاصة في مجال التعليم العالي الأهلي ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تخلي الجامعات عن تقديم الخدمات المجانية للمجتمع وهي لا تملك الموارد الكافية .

و إنشاء إدارة لتنمية الموارد الجامعية وأملاكها .

دراسات غير محلية:

١. دراسة حجازي (١٤١٤ هـ) بعنوان " تحليل سعر المنفعة للتعليم في الجامعات الأهلية الأردنية للعام الدراسي ٩١ / ١٩٩٢ م . و هدفت الدراسة بالإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية :

- ما الكلفة التعليمية للطالب في كل كلية من كليات الجامعات الأهلية الأردنية ؟
- ما العائد الاقتصادي للتعليم في كل كلية من كليات الجامعات الأهلية الأردنية ؟
- ما معدل العائد الداخلي ، الاجتماعي ، الخاص ، والكلي للتعليم في كل كلية من كليات الجامعات الأهلية الأردنية ؟

وكانت عينة الدراسة تتألف من (١٩٧٧) طالباً وطالبة يشكلون نصف عدد الطلبة الملتحقين بهذه الجامعات وموزعين حسب الكليات .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

قام الباحث بحساب جوانب الكلفة التعليمية كافة بالتفاصيل من اجل الوصول إلى قيمة الكلفة التعليمية الكلية وقد قام بحساب الكلفة الاجتماعية أولاً ، ثم الكلفة الخاصة ،ثم الكلفة الكلية فجاءت النتائج على النحو التالي:

- نتائج الكلفة التعليمية الاجتماعية ، وقد اشتملت على حصة الطالب الواحد من نفقات الرأسمالية + النفقات الجارية المباشرة + النفقات الجارية غير المباشرة + استهلاك الأبنية + استهلاك المعدات .
- نتائج الكلفة التعليمية الخاصة الكلية (كلفة الطالب) وقد اشتملت هذه الكلفة على حصة الطالب الواحد مما ينفقه من جيبه الخاص .

أما نتائج الكلفة الخاصة غير المباشرة فتشمل جميع الدخول التي ضحى بها الطالب خلال مدة دراسته الجامعية . وقد بلغت تكاليف الفرص الضائعة بالنسبة للطالب الواحد في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، والحقوق ، والآداب ، والعلوم الإنسانية ، والعلوم (٤٠ ، ٤٥٥) ديناراً ، أما تكاليف الفرص الضائعة للطالب الواحد الذي يدرس في كلية الصيدلة ، أو الهندسة (٥٧٦٩) ديناراً فقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في الكلفة التعليمية الخاصة المباشرة للطالب الواحد في كل كلية وفي كل جامعة .

وقد توصلت الدراسة إلى توصيات منها :

- إيلاء مفهوم فاعلية الكلفة الاهتمام الكافي ، وبخاصة ما يتعلق منها بموضوع الكلفة التعليمية .
- الاهتمام بتوجيه الإنفاق على التعليم العالي .
- الحرص على الاهتمام بالتمويل الذاتي في الجامعات الأهلية لتخفيف الأعباء المالية عن ميزانيات الجامعات
- ترشيد الإنفاق في الجامعات الأهلية وتوجيه ذلك الإنفاق نحو ما يتصل مباشرة بعملية التعليم

والتعلم

- تعرف أوجه إسهام القطاع الحكومي في تمويل التعليم العالي في الجامعات الأهلية الأردنية لتحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية .
- إجراء دراسات مقارنة مع دول أخرى ضمن المحيطين العربي والدولي لمعرفة معدلات العائد من التعليم في الجامعات الأهلية في الدول الأخرى .

إن من أهداف دراسة الحجازي والتي تتعلق بالكلفة التعليمية في كل كلية من كليات الجامعات الأهلية في الأردن ، و معدل العائد الداخلي ، كل هذه الأهداف تدخل ضمن إطار دراستنا خاصة فيما يتعلق بمصادر التمويل . وقد ركز حجازي في دراسته إلى جانب الكلفة التعليمية الاجتماعية من حيث حصة الطالب الواحد والنفقات الرأسمالية ، والنفقات الجارية المباشرة ، والنفقات الجارية غير المباشرة .

وقد أوصت دراسته على الاهتمام بتوجيه الإنفاق على التعليم العالي ، والاهتمام كذلك بالتمويل الذاتي في الجامعات الأهلية لتخفيف الأعباء المالية من ميزانيات الجامعات ، وإسهام القطاع الحكومي في تمويل التعليم العالي الأهلي وهذا ما يتوافق مع هذه الدراسة من حيث مصادر التمويل المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي .

٢. دراسة الكايد (١٤١٥ هـ) بعنوان " المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية (الخاصة) في الأردن "

وهدفت الدراسة إلى معرفة المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية في الأردن .

وهدفت كذلك إلى التعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية في مجالات المشكلات وفقاً لجنس الطلبة ومستواهم الأكاديمي والكلية التي ينتمون إليها وجنسياتهم .

وهدفت الدراسة كذلك إلى الإجابة على عدة أسئلة منها :

- ما المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية في الأردن ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لمجالات المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه الجامعات الأهلية في الأردن تعزى لجنسهم ؟
- وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمستواهم الأكاديمي .
- وهل توجد كذلك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لمجالات المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية في الأردن تعزى للكلية التي ينتمون إليها ؟

واستناداً إلى نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي :

- تخفيض الرسوم الجامعية ، وخاصة الجامعات الأهلية على الطلبة ففرص إقبال الطلبة ستزداد في هذه الحالة.
- الأخذ بمبدأ تقسيط الرسوم الجامعية .
- توفير المستلزمات التعليمية الضرورية للطلبة .
- إجراء دراسة عن ارتفاع معاناة الطلبة والطالبات من المشكلات المالية .

من خلال أهداف دراسة الكايد نجد انه ركز على معرفة المشكلات التعليمية و الاجتماعية و المالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية ، وهذا الهدف يدخل في صلب بحثنا هذا وهو ما يتعلق بالمشكلات المالية من حيث تمويل التعليم العالي الأهلي ، وهي من المشكلات التي تعاني منها معظم الدول وليست المملكة العربية السعودية وحدها .

لذلك قد أوصى الباحث على تخفيف الرسوم الجامعية ، وخاصة الجامعات الأهلية ، والأخذ بمبدأ تقسيط الرسوم الجامعية ، وتوفير المستلزمات التعليمية الضرورية ثم دراسة معاناة الطلبة والطالبات من المشكلات المالية . لهذا فان الباحث يكون بذلك قد تناول أهم المشكلات التي تطرقت إليها هذه الدراسة فيما يتعلق بمصادر التمويل.

٣. دراسة الزعيمي (١٤١٨ هـ) بعنوان "الاستثمار في التعليم الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن"

وهدفت الدارسة إلى :

- التعرف على كيفية تطور فكرة الاستثمار في التعليم عبر المدارس الاقتصادية حتى أصبح التعليم يعتبر مصدراً أساسياً للنمو والتنمية الاقتصادية .
- التعرف على كيفية تأثير التعليم على النمو الاقتصادي وما هي قنوات تأثيره ؟ وتحت أي شروط أو حالات يؤثر التعليم في النمو الاقتصادي ؟
- التعرف على مدى نجاح أو فشل النظام التعليمي في اليمن في التأثير على تنمية الموارد البشرية من خلال التحليل لواقع نظام التعليم وتأثير ذلك على خصائص عرض القوى العاملة في اليمن .
- التعرف على العلاقة بين التعليم وخصائص القوى العاملة وتأثير تلك العلاقة على الاقتصاد المحلي في اليمن.
- معرفة أثار التوسع في عدد الطلبة المسجلين في كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة .
- معرفة تأثير كل من الإنفاق على التعليم المدرسي والجامعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ، وإنتاج العامل .
- الوصول إلى توصيات ومرتكزات أساسية يمكن أن تكون مرجعاً لصانعي السياسات وواضعي الخطط التعليمية والاقتصادية ومتخذي القرار فيما يتعلق بزيادة كفاءة النظام التعليمي .

أما عن عينة الدراسة فقد شملت عينة الدراسة ومن خلال عرض البيانات وتحليلها وتقيمها وتفسيرها فقد تم إعداد جداول وبيانات إحصائية تعكس تطور حجم المتغيرات ، ومن هذه المتغيرات متغيرات تابعة ومنها:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

- إنتاجية العامل .

المتغيرات المستقلة ومنها :

- صافي المخزون من رأس المال المادي
- عدد العاملين باجر
- معدل الأجور الحقيقية للعامل
- متغيرات التوسع في التعليم

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- أن عدد الطلاب في مراحل التعليم في اليمن فد تضاعفت إلى ستة أضعاف
- أن الإنفاق على التعليم بالا سعار الثابتة قد تضاعفت إلى خمسة أضعاف .
- أن التوسع في التعليم في اليمن له تأثيرات ايجابية على واقع سوق العمل .
- أن هناك علاقة قوية بين مختلف مراحل الدراسة ومؤشرات النمو الاقتصادي .
- أن النظام التعليمي في اليمن مازال يعاني من قصور كبير في عدة أوجه مما كان له تأثيرات سلبية على سوق العمل .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها :

- على الحكومة اليمنية التعاون مع القطاع الخاص في وضع سياسة تعليمية مرتبطة باحتياجات التنمية الاقتصادية
- تبني حملة شاملة لمحو الأمية في البلاد بالاهتمام بالتعليم
- إنشاء مؤسسات للتعليم الفني والمهني من قبل الدولة والقطاع الخاص تختص بإعداد القوى العاملة.
- الاهتمام بتأهيل المدرسين في جميع مراحل التعليم

- السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم من خلال فتح الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية .
- أن تسعى الحكومة والقطاع الخاص إلى تنفيذ سياسات إصلاح مشتركة بسوق العمل المشتركة.

من خلال عنوان الدراسة تتضح أهمية التمويل في مجال التعليم الذي يؤدي إلى تطـــوير التعلـــيم الجامعي وما يترتب على ذلك إيجاد مخرجات تؤدي في النهاية إلى النمو الاقتصادي . ومن حيث الإنفاق على التعليم العالي يرى الزعيمي من خلال أهداف الدراسة أهمية الاستثمار في التعليم عـــبر المـــدارس الاقتصادية باعتبار التعليم مصدراً أساسياً للنمو والتنمية الاقتصادية . كذلك هدفت دراسة الزعيمي إلى معرفة تأثير الإنفاق على التعليم المدرسي والجامعي في زيادة النتاج المحلي الإجمالي ونصيب الفـــرد منـــه وإنتاجية العامل .

٤ -دراسة حماد والبشير(١٤٢١ هـ) بعنوان " تمويل التعليم العالي في الدول العربية "

وهدفت الدراسة إلى :

- فحص تمويل التعليم العالي في الدول العربية بشكل عام مقارنة مع الدول الصناعية والمتقدمة لبيان مدى أهمية التعلم العالي فيها مقاساً بالإنفاق عليه بالأرقام المطلقة من وحدات النقـــود الوطنيـــة ونسبة الإنفاق على التعليم والتعليم العالي .
- تناول الدراسات والإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ومقارنتـــها بالـــدول الصناعية ، ثم بيان مصادر التمويل .
- تناولت الدراسة كذلك التعليم العالي في الأردن ووسائل التمويل التقليدية ووسائل التمويل غير التقليدية

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات واقتراحات ومنها :

- التوسع في التعليم الجامعي الخاص ، وذلك عن طريق تشجيع الجامعات الخاصـــة علـــى النمـــو واستيعاب أعداد أكبر من الطلبة ، مع المحافظة على النوعية الجيدة للتعليم . وتقترح الدراسة في

هذا المجال إعطاء إعفاءات كاملة من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية على بعض مستورداتها الخاصة بالعملية التعليمية .

- التجديد في وظائف التعليم الجامعي الأردني وذلك بجعل الجامعات مراكز إنتاجية إذ أن التركيز على الجامعات الإنتاجية والجامعة المنتجة والجامعة المستثمرة سوف لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة .

التجديد كذلك يتطلب أن تقوم الجامعة الأردنية بتقديم الخدمات الاستشارية .

- كما يمكن توظيف واستثمار جهود الهيئات الشعبية والأهلية في تمويل الجامعات .
- تنشيط إدارات الجامعات الأردنية وتكثيف جهودها ، وتقوم بزيارات خارج القطر هدفها تقديم الجامعة في الخارج لاستدراج التمويل من المؤسسات والهيئات الدولية . ومن حكومات الدول العربية والأجنبية الصديقة .

إن دراسة حماد وبشير لم تخرج عن الإطار العام لهذه الدراسة من حيث أهمية التمويل في مجال التعليم العالي كذلك ركز على الإنفاق على التعليم العالي من حيث وسائل التمويل التقليدية ووسائل التمويل غير التقليدية وكذلك من خلال التوصيات التي وردت في الدراسات توضح حرص الباحثين على جانب طالما حرص على إيراده في دراستنا وهو التمويل وإيجاد مصادر بديلة في مجال الإنفاق على التعليم العالي وذلك بجعل الجامعات الإنتاجية والجامعات الاستشارية التي توفر موارد رئيسية للعملية التعليمية

٥. دراسة بدر (١٤٢١ هـ) بعنوان " أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن : الواقع والحلول"

وهدفت الدراسة إلى :

- التعرف على واقع تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن من حيث المصادر المختلفة ومدى إسهام كل منها في التمويل :
- إبراز مشكلات التمويل المتعلقة بتفاقم العجز في موازنات الجامعات الحكومية والأساليب التي تكمن وراء العجز

- وضع عدد من الاقتراحات والحلول الممكنة للمشكلة .

وقد أوصت الدراسة إلى :

- استحداث نظام القروض لان نظام القروض الموجود حالياً على مستوى الصناديق الجامعية محدود وغير فعال
- الدعم غير المباشر للجامعات الخاصة في الأردن وذلك عن طريق القروض للطلبة ، وبرامج المنح ، والإعفاءات الضريبية .
- تشجيع التمويل الذاتي للجامعات أو ما يسمى بالجامعات المنتجة ، والجامعات الرائدة كما هو الحال في الجامعات الأمريكية .
- تكثيف جهود الجامعات للحصول على المزيد من المنح والتبرعات والهبات على الصعيدين الوطني والمحلي.
- الاستفادة من تجربة بعض دول أمريكا اللاتينية التي تطبق نظام الرسوم الجامعية بحيث يدفع الطالب رسوماً بما يتناسب ودخل عائلته .

التعليق على الدراسات السابقة ومدى علاقتها بالدراسة الحالية :

بعد استعراض الدراسات والأبحاث السابقة فان الباحثة قد خرجت بالملاحظات التالية

- جميع الدراسات التي تناولت قضية التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية أوصت بإنشاء جامعات أهلية .
- خرجت تلك الدراسات كذلك بمنح القطاع الخاص الفرصة الكاملة لتبني فكرة إنشاء الجامعات الأهلية ، إضافة إلى مطالبة بعض الدراسات على مساهمة الحكومية جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص .
- معظم الدراسات خرجت بتوصيات تطالب بإيجاد مصادر تمويل للتعليم العالي لتخفيف العبء على الدولة.
- تلك الدراسات اقتصرت على بعض مصادر التمويل بالنسبة للجامعات الأهلية
- أما هذه الدراسة التي نحن بصددها فإنها تختلف عن تلك الدراسات ، حيث إنها ستقترح مصادر تمويل أخرى غير تلك التي وردت في تلك الدراسات ، إضافة إلى أن هذه الدراسة ستستخدم استبانة تحتوي عدداً من الأبعاد التي تتناول مصادر التمويل في مجال التعليم العالي الأهلي .

الفصل الثالث
إجراءات الدراسة الميدانية

١. منهج الدراسة

٢. مجتمع الدراسة

٣. عينة الدراسة

٤. أداة الدراسة

٥. أساليب التحليل الإحصائي

مقدمة :

يتضمن هذا الفصل جميع الإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة من حيث منهج وأسلوب ومجتمع وعينة الدراسة ، وأداتها التي تمثلها في الاستبانة موجهة إلى عينة الدراسة.

منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، لملاءمته فموضوع الدراسة والذي عرفه العساف (١٤١٦هـ) بأنه "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطته استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب مثلاً (ص: ١٩١)

مجتمع الدراسة :

جميع المسؤولين والمسؤولات بعملية التمويل بالكليات الأهلية ويكون مجتمع الدراسة من (٥٥) فرداً (ذكور_وإناث) بالكليات الأهلية في كلاً من جدة والرياض والباحة وأبها، خلال الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٢٣هـ.

جدول رقم (١)

يوضح عدد أفراد مجتمع الدراسة والعدد العائد منه التي تمت عليهم الدراسة

م	العينة	ذكور	إناث	النسخ الموزعة	النسخ العائدة	النسبة المئوية
١	كلية عفت بجدة	–	٩	٩	٨	%٨٩
٢	كلية دار الحكمة بجدة	–	١٠	١٠	٤	%٤٠
٣	كلية الأمير سلطان بالرياض	١٤	٥	١٩	٥	%٢٦,٣
٤	كلية العلوم الطبيعية بالباحة	٧	١	٨	٨	%١٠٠
٥	كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بأبها	٩	–	٩	٧	%٧٨
	المجموع	٣٠	٢٥	٥٥	٣٢	%٥٩

عينة الدراسة:

اعتبرت الباحثة أن العدد العائد من مجتمع الدراسة والمتمثل في ٣٢ فرداً يعد بمثابة عينة هذه الدراسة التي اعتمدت عليها التحليلات الإحصائية ، وعليه فان عينة الدراسة تتكون من ٣٢ فردا من المسئولين والمسئولات بالكليات الأهلية كما هو موضح بالجدول السابق وكان عدد الذكور ١٨ وعدد الإناث ١٤ ، وفيما يلي جداول توضح خصائص عينة الدراسة وتوزيع أفرادها وعددهم والنسب المئوية لهم حسب الخبرة والمهنة والمؤهل العلمي وأخيرا من حيث الكلية

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد العينة حسب مدة الخدمة فى الكليات الأهلية:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
١٠	١١	٣٤,٤
٢	٦	١٨,٨
٣	٦	١٨,٨
٤	٩	٢٨,١
المجموع	٣٢	١٠٠

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	١٤	٤٣,٨
ماجستير	٨	٢٥,٠
دكتوراة	١٠	٣١,٣
المجموع	٣٢	١٠٠

من الجدول السابق يتضح أن أكثر أفراد العينة من حملة البكالوريوس يليهم حملة الدكتوراه والماجستير.

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة حسب الكلية التي ينتمون لها

اسم الكلية	التكرار	
	ذكر	أنثى
كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض.	٤	١
كلية عفت الأهلية بجدة.	–	٨
كلية دار الحكمة الأهلية بجدة.	–	٤
كلية العلوم الطبيعية الأهلية بالباحة.	٧	١
كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بأبها.	٧	–
المجموع	١٨	١٤

من الجدول السابق يتضح أن غالبية أفراد العينة من كلية عفت الأهلية بجدة والأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بأبها.

أداة الدراسة :

وضعت الباحثة الإستبانة في صورتها المبدئية والمكونة من جزئيين (البيانات الأولية و محاور الدراسة) و كانت المحاور مكونة من خمسة مصادر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة وبناء على مرئيات المحكمين (انظر ملحق رقم ٢) تم تعديلها إلى ثماني محاور حيث أصبحت أداة الإستبانة في صورتها النهائية مكونة من جزئيين الجزء الأول عبارة عن البيانات الأولية ، والجزء الثاني عبارة عن محاور الدراسة وتكونت من [٨] مصادر لتمويل الجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية، تكرر إيراد هذه المصادر الثمانية في المحاور الثلاثة التي هدفت إليها هذه الدارسة وهي :

- المحور الأول : يهدف إلى التعرف على واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة .
- المحور الثاني : يهدف إلى التعرف على أهمية المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة .
- المحور الثالث : يهدف إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة .

ثبات وصدق الاستبانة : حسبت الباحثة ثبات الاستبانة بطريقتي هما :-

أ- **معامل ألفا :**

وكانت قيم معامل ألفا لمحاور الاستبانة على النحو التالي:

- معامل ألفا للمحور الأول يساوى ٠,٦٨ وهو معامل ثبات مرتفع
- معامل ألفا للمحور الثاني يساوى ٠,٧٠ وهو معامل ثبات مرتفع
- معامل ألفا للمحور الثالث يساوى ٠,٦٦ وهو معامل ثبات مرتفع
- معامل ألفا لمجموع المحاور (الاستبانه كلها) و يساوي [٠,٦٨] وهو معامل ثبات جيد يمكن للباحثة الاطمئنان إليه لثبات الإستبانة ومدى صلاحيتها للاستخدام في هذه الدراسة.

ب- معامل الاتساق الداخلي:

تم حساب معامل الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة (أنظر الجداول أرقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠) كما تم حساب معامل الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمحور والدرجة الكلية للاستبانة ككل (المجموع الكلي للمحاور) (أنظر جدول رقم ٥). وفيما يلي الجداول التي توضح ذلك :-

جدول رقم (٥) يوضح معاملات الارتباط بين عبارات

المحور الأول والدرجة الكلية له (ن = ٣٢)

العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١- الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية	٠,٨١٧	٠,٠٠٠دالة
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	-٠,٠٥٥	٠,٧٦٧ غير دالة
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	٠,٢٨١	٠,١٢٠ غير دالة
٤- الوصايا.	٠,٦٨٠	٠,٠٠٠ دالة
٥- الأوقاف.	٠,٧٦٦	٠,٠٠٠ دالة
٦- القروض	٠,٧٧١	٠,٠٠٠ دالة
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	٠,٤٧٨	٠,٠٠٦ دالة
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	٠,٤٠٥	٠,٠٢١ دالة
الدرجة الكلية	٠,٦٣٠	٠,٠٠٠

من جدول رقم (٥) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات المحـــور الأول والدرجـــة الكلية له دالة باستثناء العبارتين رقم ٢ و٣

جدول رقم (٦)

يوضح معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية له (ن = ٣٢)

العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١- الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصـــدر لتمويل الكليات الأهلية	٠,٥٤٢	٠,٠٠١دالة
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	-٠,٠٢٧	٠,٨٨٣ غير دالة
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	٠,١٧٦	٠,٣٣٦ غيردالة
٤- الوصايا.	٠,٨٠٠	٠,٠٠٠ دالة
٥- الأوقاف.	٠,٨٩٠	٠,٠٠٠ دالة
٦- القروض	٠٧٧٠	٠,٠٠٠ دالة
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	٠,٦٠٢	٠,٠٠٠ دالة
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشـــروعات البحـــوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	٠,٥٦٩	٠,٠٠١ دالة
الدرجة الكلية	٠,٦٥١	٠,٠٠٠

من جدول رقم (٦) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثـــاني والدرجـــة الكلية له دالة باستثناء العبارتين ٢ و٣ .

رقم (٧)

يوضح معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية له(ن = ٣٢)

العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١-الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية	٠,٠٤٧	٠,٧٩٩ غير دالة
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	-٠,٠٨٢	٠,٦٥٧ غير دالة
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	٠,٧٩٠	٠,٠٠٠ غير دالة
٤- الوصايا.	٠,٧٨٣	٠,٠٠٠ دالة
٥- الأوقاف.	٠,٧٤٧	٠,٠٠٠ دالة
٦- القروض	٠,٨٠٧	٠,٠٠٠ دالة
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	٠,٤٨٥	٠,٠٠٥ دالة
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	٠,٦٥٩	٠,٠٠٠ دالة
الدرجة الكلية	٠,٦٦٠	٠,٠٠٠

من جدول رقم (٧) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثالث والدرجة الكلية له دالة باستثناء العبارات رقم (١) و(٢) و(٣).

من جدول رقم (٧) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات الاستبانه والدرجة الكلية لها دالة باستثناء العبارات رقم ١ ، ٢ ، ٣

جدول رقم (٨)

يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لاستبانه والدرجة الكلية لكل محور:

المحاور	المحور الأول جدول رقم (٥)		المحور الثاني جدول رقم (٦)		المحور الثالث جدول رقم (٧)	
	معامل الارتباط	الدلالة	معامل الارتباط	الدلالة	معامل الارتباط	الدلالة
الدرجة الكلية لمجموع المحاور	٠,٦٣٠	٠,٠٠٠ دالة	٠,٦٥١	٠,٠٠٠ دالة	٠,٦٦٠	٠,٠٠٠ دالة

من جدول رقم (٨) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة كلها دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ مما يشير إلى أن ثبات الاستبانه مرتفع ومقبول.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

بناءً على ما تتطلبه الدراسة وعطفاً على الأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية :

١ – التكرارات والنسب المئوية : للإجابة على السؤال الثاني ، الثالث ، الرابع.

٢ – المتوسطات : لترتيب عبارات الاستبانة واستجابات عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات الاستبانة .

٣ – معامل ارتباط بيرسون : لحساب ثبات الاتساق الداخلي

٤ – معامل ألفا كرونباخ : للتعرف على ثبات أداة الدراسة.

٥ – اختبار (ت) (T-Test) : لحساب الفروق بين الذكور والإناث تجاه واقع مصادر التمويل.

٦ – تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

تمهيد :

في هذا الفصل سوف تتعرض الباحثة للإجابة على تساؤلات الدراسة والجداول التي تتضمن هـذه النتائج من السؤال الثانى حتى السؤال السابع حيث أن السؤال الأول قد تمت الإجابة عليـه مـن خلال ما عرضته الباحثة فى الإطار النظري، وسوف يلي كل جدول مناقشة للنتيجة .

نتيجة السؤال الثاني:

وكان نص السؤال الثانى " ما واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مجتمع الدراسة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثـة بحسـاب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى لأنماط الاستجابة لمحـور الاسـتبانة الأول ثم رتبـت المتوسطات تنازلياً من الأعلى إلى الأقل. حيث تم إعطاء المتوسط الحسابي (٣) فما فوق درجة عالية، والمتوسط الحسابي (٢- أقـل من ٣) درجة متوسطة، والمتوسط الحسابي أقـل مـن (٢) درجـة منخفضة أو قليلة وعلى ذلك تم التعليق على الاستجابات، وفيما يلي الجدول رقـم (٩) الـذى يوضح نتائج تلك العملية.

جدول (٩) لتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الأول

واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي

نمط الاستجابة / العبارات	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		منعدمة		مجموع التكرارات	مجموع النسب المئوية	المتوسط الحسابي	الرتبة الجديدة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	١٩	٥٩,٤	١٣	٤٠,٦	-	-	-	-	٣٢	١٠٠	٣,٥٩	١
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	١٣	٤٠,٦	١١	٣٤,٤	٨	٢٥,٠	-	-	٣٢	١٠٠	٣,١٦	٢
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	٥	١٥,٦	٣	٩,٤	١٤	٤٣,٨	١٠	٣١,٣	٣٢	١٠٠	٢,١٣	٣
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	٤	١٢,٥	٧	٢١,٩	٦	١٨,٨	١٥	٤٦,٩	٢٣	١٠٠	٢,٠٠	٤
١-الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية	٥	١٥,٦	٤	١٢,٥	٥	١٥,٥	١٨	٥٦,٣	٣٢	١٠٠	١,٨٨	٥
٥- الأوقاف.	٥	١٥,٦	١	٣,١	٧	٢١,٩	١٩	٥٩,٤	٣٢	١٠٠	١,٧٥	٦
٤- الوصايا.	٣	٩,٤	٢	٦,٣	٦	١٨,٨	٢١	٦٥,٦	٣٢	١٠٠	١,٥٩	٧
٦- القروض	١	٣,١	٧	٢١,٩	٤	١٢,٥	٢٠	٦٢,٥	٣٢	١٠٠	١,٥٩	٧مكرر

من الجدول السابق رقم (٩) يتضح أن ترتيب العبارة الثانية " الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة " حسب حجم المتوسط هو الترتيب الأول بمتوسط مرتفع يساوى٣,٥٩ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم يعتمد بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة ، وقد يكون ذلك أمر واقع فهذا النوع من الكليات الأهلية لا يعتمد عل ميزانية الدولة كما في حالة الكليات الحكومية بقدر ما يعتمد التمويل فيها على الرسوم التي تحصل من الطلاب.

- كان ترتيب العبارة الثالثة" التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة" حسب حجم المتوسط هو الترتيب الثانى بمتوسط مرتفع يساوى ٣,١٦ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم يعتمد بدرجة كبيرة على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة ، ومن ثم يحتل هذا المصدر للتمويل المرتبة الثانية بين مصادر التمويل التي يرى أفراد العينة أنها تمثل

واقع التمويل، وهذه النتيجة أيضا قد تكون واقعية.

- كان ترتيب العبارة الثامنة" الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكلية" هو الترتيب الثالث بمتوسط يساوى ٢,١٣ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة متوسطة على الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكلية.

- كان ترتيب العبارة السابعة " ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها" الترتيب الرابع بمتوسط يساوى ٢,٠٠ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة متوسطة على ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.

- كان ترتيب العبارة الأولى " الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية " الترتيب الخامس بمتوسط يساوى١,٨٨ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون من وجهة نظرهم أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة منخفضة على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة. وهذا منطقي من وجهة نظر الباحثة حيث أن هذه الكليات لا تعتمد في تمويلها على ميزانية الدولة.

- كان ترتيب العبارة الخامسة " الأوقاف" الترتيب السادس بمتوسط يساوى ١,٧٥ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون من وجهة نظرهم أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة منخفضة أو قليلة على الأوقاف وهذا منطقى من وجهة نظر الباحثة حيث لا يمكن أن تعتمد الكليات الأهلية في تمويلها على هذا المصدر للتمويل الذي ربما يمثل مصدر ضئيل جداً من مصادر التمويل لكنه ليس مصدر أصلى وأساسي كما يتضح من حجم متوسط استجابة عينة الدراسة لهذا المصدر.

- كان ترتيب العبارة الرابعة" الوصايا" الترتيب السابع بمتوسط ضعيف يساوى١,٥٩ مما

يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون من وجهة نظرهم أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة ضعيفة على الوصايا وهذا منطقى من وجهة نظر الباحثة حيث لا يمكن أن تعتمد الكليات الأهلية فى تمويلها على هذا المصدر للتمويل الذي ربما يمثل مصدر ضئيل جداً من مصادر التمويل لكنه ليس مصدر أصلى وأساسي كما يتضح من حجم متوسط استجابة عينة الدراسة لهذا المصدر.

- وأخيراً كان ترتيب العبارة"السادسة " القروض" الترتيب السابع مكرر بمتوسط يساوى ١,٥٩ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون من وجهة نظرهم أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة منخفضة على الوصايا وهو ما تعتبره الباحثة نتيجة منطقية حيث لا يمكن أن تعتمد الكليات الأهلية في تمويلها على هذا المصدر للتمويل الذي ربما يمثل مصدر ضئيل جداً من مصادر التمويل لكنه ليس مصدر أصلى وأساسي كما يتضح من حجم متوسط استجابة عينة الدراسة لهذا المصدر.

- ومما سبق يتضح أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بالدرجة الأولى على الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة، وفى الدرجة الثانية على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة، وفي الدرجة الثالثة على الإيرادات التي تنتج عن قيام الكليات بمشروعات البحوث لجهات خارجية وفى المرتبة الرابعة علي ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها، وفى المرتبة الخامسة على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة، وفى المرتبة السادسة علي الأوقاف، وفى المرتبة السابعة على الوصايا، وعلى القروض.

نتائج السؤال الثالث :

وكان نص السؤال الرابع :" ما أبرز المعوقات التي تواجه واقع التمويل من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟" وللإجابة على هذا التساؤل قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لأنماط الاستجابة لمحور الاستبانة الثالث ثم رتبت المتوسطات تنازلياً من الأعلى إلى الأقل.. وفيما يلي الجدول رقم (١٠) الذي يوضح نتائج تلك العملية.

جدول (١٠)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الثالث أبرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي

نمط الاستجابة / العبارات	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		منعدمة		مجموع التكرارات	مجموع النسب المئوية	المتوسط الحسابي	الرتبة الجديدة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
١-الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية	٢٤	٧٥,٠	٣	٩,٤	٣	٩,٤	٢	٦,٣	٣٢	١٠٠	٣,٥٣	١
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	٩	٢٨,١	١٣	٤٠,٦	٦	١٨,٨	٤	١٢,٥	٣٢	١٠٠	٢,٨٤	٢
٦- القروض	١٠	٣١,٣	١٠	٣١,٣	٣	٩,٤	٩	٢٨,١	٣٢	١٠٠	٢,٦٦	٣
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	١٠	٣١,٣	٦	١٨,٨	٩	٢٨,١	٧	٢١,٩	٣٢	١٠٠	٢,٥٩	٤
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	٥	١٥,٦	١٤	٤٣,٨	٥	١٥,٦	٨	٢٥,٠	٣٢	١٠٠	٢,٥٠	٥
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	٤	١٢,٥	١٥	٤٦,٩	٣	٩,٤	١٠	٣١,٣	٢٣	١٠٠	٢,٤١	٦
٥- الأوقاف.	٦	١٨,٨	١١	٣٤,٤	٤	١٢,٥	١١	٣٤,٤	٣٢	١٠٠	٢,٣٨	٧
٤- الوصايا.	٥	١٥,٦	١٠	٣١,٣	٧	٢١,٩	١٠	٣١,٣	٣٢	١٠٠	٢,٣١	٧مكرر

من الجدول رقم (١٠) يتضح ما يلي : -

- احتلت العبارة الأولى " الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية" المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع يساوى ٣,٥٣ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من أبرز المعوقات التي تواجه واقع التمويل حيث لم تخصص أي اعتمادات مالية ضمن ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية مما يضع هذه الكليات في وضع مالي محرج .

- احتلت العبارة الثالثة " التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة" بمتوسط معتدل القيمة يساوى ٢,٨٤ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل .

- احتلت العبارة " السادسة " القروض" المرتبة الثالثة بمتوسط معتدل ومتوسط القيمة ويساوى ٢,٦٦ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل.

- احتلت العبارة الثامنة " الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات" المرتبة الرابعة بمتوسط معتدل ومتوسط القيمة ويساوى ٢,٥٩ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التى تواجه واقع التمويل .

- احتلت العبارة الثانية " الرسوم المحصلة من الطلبة " الترتيب الخامس بمتوسط معتدل ومتوسط القيمة ويساوى٢,٥٠ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل .

- احتلت العبارة السابعة" ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها" الترتيب السادس

بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى ٢,٤١ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هـذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التي تواجه واقع التمويل .

- احتلت العبارة الخامسة " الأوقاف" الترتيب السابع وقبل الأخير بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى ٢,٣٨ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل .

- احتلت العبارة الرابعة " الوصايا" الترتيب السابع مكرر بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى ٢,٣١ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التي تواجه واقع التمويل.

ومما سبق تتضح أبرز معوقات التمويل التي تواجه التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية هو عدم تخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة بالدرجة الأولى ، ثم احتلت التبرعات و المنح المشروطة وغير المشروطة الدرجة الثانية من هذه المعوقات و بالدرجة الثالثة القروض ، و بالدرجة الرابعة الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات ، وبالدرجة الخامسة الرسوم المحصلة من الطلبة ، و بالدرجة السادسة ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها ، ثم بالدرجة السابعة الأوقاف و الوصايا .

نتيجة السؤال الرابع :

وكان نص السؤال الثاني : "ما توجهات مجتمع الدراسة تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية ؟" وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لأنماط الاستجابة لمحور الاستبانة الثاني ثم رتبت المتوسطات تنازلياً من الأعلى إلى الأقل. وفيما يلي الجدول رقم (١١) الذى يوضح نتائج تلك العملية:

جدول (١١) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لعبارات المحور الثانى

أهمية المصادر لمقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي

نمط الاستجابة / العبارات	بدرجة كبيرة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة		منعدمة		مجموع التكرارات	مجموع النسب المئوية	المتوسط الحسابي	الرتبة الجديدة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
٣- التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.	٢٢	٦٨,٨	٦	١٨,٨	٤	١٢,٥	-	-	٣٢	١٠٠	٣,٥٦	١
٢- الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة.	١٥	٤٦,٩	١٧	٥٣,١	-	-	-	-	٣٢	١٠٠	٣,٤٧	٢
١-الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية	٢٣	٧١,٩	١	٣,١	٥	١٥,٦	٣	٩,٤	٣٢	١٠٠	٣,٣٨	٣
٧- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.	١٧	٥٣,١	٤	١٢,٥	٥	١٥,٦	٦	١٨,٨	٢٣	١٠٠	٣,٠٠	٤
٨- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.	١١	٣٤,٤	١٠	٣١,٣	٩	٢٨,١	٢	٦,٣	٣٢	١٠٠	٢,٩٤	٥
٦- القروض	١١	٣٤,٤	٨	٢٥,٠	٩	٢٨,١	٤	١٢,٥	٣٢	١٠٠	٢,٨١	٦
٥- الأوقاف.	٤	١٢,٥	١٥	٤٦,٩	٧	٢١,٩	٦	١٨,٨	٣٢	١٠٠	٢,٥٣	٧
٤- الوصايا.	٢	٦,٣	١٦	٥٠,٥	١٠	٣١,٣	٤	١٢,٥	٣٢	١٠٠	٢,٥٠	٨

من الجدول رقم (١١) يتضح ما يلي:-

- كان ترتيب العبارة الثالثة " التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة" الترتيب الأول بمتوسط مرتفع يساوى ٣,٥٦ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

- كان ترتيب العبارة الثانية "الرسوم المحصلة من الطلبة" الترتيب الثانى بمتوسط مرتفع يساوى٣,٤٧ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

- كان ترتيب العبارة الأولى "الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية" الترتيب الثالث بمتوسط مرتفع يساوى ٣,٣٨ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن أهمية هذا المصدر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية.

- كان ترتيب العبارة السابعة " ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها" الترتيب الرابع بمتوسط ذا مستوى مرتفع يساوى ٣,٠٠ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية..

- كان ترتيب العبارة الثامنة " الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات " الترتيب الخامس بمتوسط يساوى٢,٩٤ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية تمثل أهمية متوسطة ..

- كان ترتيب العبارة السادسة " القروض" الترتيب السادس بمتوسط يساوى٢,٨١ ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد ذا قيمة متوسطة أيضاً.

- بينما احتلت العبارة الخامسة " الأوقاف" الترتيب السابع بمتوسط يساوى٢,٥٣ ما يشير

إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد مصدراً متوسطاً من المصادر المقترحة لتمويل التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية.

- جاء ترتيب العبارة الرابعة " الوصايا" الترتيب السابع مكرر بمتوسط يساوى ٢,٥٠ مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن أهمية هذا المصدر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية.

- وهكذا يتضح أن مصدر التمويل المقترح الذي يراه أفراد العينة أن الأكثر أهمية ولديهم اتجاه مرتفع نحوه واحتل المرتبة الأولى هو التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة ، وفي المرتبة الثانية من الأهمية الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة، وفى المرتبة الثالثة من الأهمية جاء مصدر الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة ، بينما احتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها، بينما احتل مصدر الإيرادات المقترح التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث المرتبة الخامسة ، بينما احتل مصدر التمويل القروض المرتبة السادسة من حيث الأهمية يليه في المرتبة السابعة الأوقاف وجاء مصدر التمويل المقترح الوصايا في المرتبة الأخيرة من الأهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

نتيجة السؤال الخامس :

وكان السؤال الخامس :" هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالى الأهلي لدى عينة الدراسة نتيجة اختلاف كل من :

أ- المؤهل .

ب- سنوات الخبرة .

ج- الجنس (ذكر – أنثى)؟

وللإجابة على الفقرة [أ] من التساؤل الرابع قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه One way Analyses of Variance (ANOVA) ، حيث تضمنت عينة الدراسة ثلاث أنواع من المؤهلات هي : البكالوريوس والماجستير والدكتوراه وذلك لمحاور الاستبانه الثلاثة وفيما يلي جدول رقم (١٢) الذي يوضح نتيجة الفقرة [أ] من السؤال الرابع.

جدول رقم (١٢)

تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه واقع مصادر التمويل نتيجة الاختلاف في [أ] المؤهل العلمي

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	١٨,٦٥٤ ٥٦١,٨١٤ ٥٨٠,٤٦٩	٩,٣٢٧ ١٩,٣٧٣	٢ ٢٩ ٣١	٠,٤٨١	٠,٦٢٣ غير دالة

من الجدول رقم (١٢) يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالى الأهلي لدى عينة الدراسة نتيجة اختلاف المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة (ف) تساوى ٠,٤٨١ وهى قيمة غير دالة .

وتشير هذه النتيجة إلى أنه لا توجد اختلاف بين أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة حول واقع تمويل التعليم العالي الأهلي فى المملكة العربية السعودية فهم يرون أن واقع تمويل التعليم العالي بالمملكة يعتمد على ميزانية الدولة كمصدر أساسي للتمويل ثم الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة ، يليها التبرعات والوصايا والأوقاف والقروض ،وأخيرا ريع أملاك الكليات والإيرادات الناتجة عن القيام بمشروعات بحوث لجهات خارجية.

وللإجابة على الفقرة (ب) من التساؤل الرابع قامت الباحثة باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه One way Analyses of Variance (ANOVA) ، حيث تضمنت عينة الدراسة أربع مجموعات من سنوات الخبرة هي : المجموعة الأولى : شملت أفراد العينة أصحاب سنة واحدة خبرة ،والمجموعة الثانية وشملت أفراد العينة أصحاب سنتان من الخبرة، و المجموعة الثالثة وشملت أفراد العينة أصحاب ثلاث سنوات خبرة، وأخيرا المجموعة الرابعة وشملت أفراد العينة أصحاب أربع سنوات خبرة ،وفيما يلي جدول رقم (١٥) الذي يوضح نتيجة تلك العملية.

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه واقع مصادر التمويل نتيجة الاختلاف فى [ب] سنوات الخبرة

المحاور .	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	٣٤,٤٨٣	١٧,٢٤١	٢	٠,٩١٦	٠,٤١١
	داخل المجموعات	٥٤٥,٩٨٦	١٨,٨٢٧	٢٩		غير دالة
	المجموع	٥٨٠,٤٦٩		٣١		

من جدول رقم (١٣) يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة(المحور الأول) نتيجة اختلاف سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة(ف) تساوى٠,٩١٦ وهى قيمة غير دالة إحصائياً.

نتيجة الفقرة (ج) الخاصة بالفروق بين عينة الدراسة من الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة. وللإجابة على هذا التساؤل استخدمت الباحثة اختبار " ت " لدلالة الفروق بين مجموعتين (ذكور وإناث) وفيما يلي جدول رقم (١٤) الذى يوضح نتائج اختبار " ت ".

جدول رقم (١٤) الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة تجاه

واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي [ج] الجنس

المحاور	المجموعة	العدد (ن)	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
المحور الأول	ذكور	١٦	٢٢,٣٧	٣,٦٣	٣٠	١,٤٥٥	٠,١٥٦ غير دالة
	إناث	١٦	٢١,١٨	٤,٧٩			

من الجدول رقم (١٦) يظهر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة في واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة حيث كانت قيمة " ت " تساوى ١,٤٥٥ ومستوى دلالة ٠,١٥٦ وهى قيمة غير دالة مما يشير إلي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور.

نتيجة السؤال السادس :

وكان نص السؤال السادس :" هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجتمع الدراسة بالكليات الأهلية نحو البدائل المقترحة لمصادر تمويل التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية باختلاف (المؤهل، وسنوات الخبرة، والجنس –ذكر وأنثى) :

أ- المؤهل .

ب- سنوات الخبرة .

ج- الجنس (ذكر – أنثى)؟

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه أهمية مصادر التمويل نتيجة الاختلاف فى [أ] المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الثاني	بين المجموعات	٢٠,١٨٦	١٠,٠٩٣	٢	٠,٥٣٧	٠,٥٩٠
	داخل المجموعات	٥٤٤,٦٨٩	١٨,٧٨٢	٢٩		غير دالة
	المجموع	٥٦٤,٨٧٥		٣١		

يشير الجدول رقم (١٥) إلى أنه لا يوجد فروق بين أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة حول أهمية هذه المصادر المقترحة فى الدراسة فأفراد العينة مع اختلاف مؤهلاته العلمية لا يختلفون فى إدراك أهمية مصادر التمويل كما جاءت بالدراسة وكانت كالتالي الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر للتمويل ثم التبرعات والمنح ثم الوصايا والأوقاف والقروض ثم ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها والإيرادات الخاصة بالبحوث لجهات خارجية.

جدول رقم (١٦) حليل التباين الأحادي للفروق تجاه

أهمية مصادر التمويل نتيجة الاختلاف في [ب] سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الثاني	بين المجموعات	٣٦,٩٣١	١٨,٤٦٥	٢	١,٠١٤	٠,٣٧٥
	داخل المجموعات	٥٢٧,٩٤٤	١٨,٢٠٥	٢٩		غير دالة
	المجموع	٥٦٤,٨٧٥		٣١		

كما أظهرت النتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني فكانت قيم (ف) للمحور: ١,٠١٤ وهى قيمة غير دالة إحصائياً.

وتشير هذه النتيجة إلى أن سنوات الخبرة لم تكن مهمة في إحداث الاختلاف بين أفراد عينة

الدراسة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة ، وربما يرجع ذلك إلى أن التباين فى سنوات الخبرة بين أفراد عينة الدراسة ليس كبيراً فأقل سنوات الخبرة كان سنة واحدة وأكثرهـا كان أربع سنوات وكلاهما فترة خبرة قصيرة.

فضلاً عن أن عمر الكليات الأهلية بالمملكة ليس بالعمر الطويل الذي يمكن من خلالـه أن تتكون وتظهر لدى العاملين فيه خبرة كبيرة من شأنها إحداث اختلاف وفروق بينهم في إدراك واقع مصادر التمويل بهذه الكليات.

فأفراد العينة ربما يكتسبون هذه الخبرة مع تزايد مدة خدمتهم وطول عمر هـذه التجربـة الخاصة بالكليات الأهلية.

نتيجة الفقرة (ج) الخاصة بالفروق بين عينة الدراسة من الذكور والإناث تجاه أهمية مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة. وللإجابة على هذا التساؤل استخدمت الباحثة اختبار " ت " لدلالة الفروق بين مجموعتين (ذكور وإناث) وفيما يلي جدول رقم (١٧) الذي يوضـح نتـائج اختبار " ت ".

جدول رقم (١٧) الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة

تجاه أهمية مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي

المحاور	المجموعة	العدد (ن)	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
المحور الثاني	ذكور	١٦	١٦,٠٠	٤,٤٢	٣٠	٠,٢٤٥	٠,٨٠٨ غير دالة
	إناث	١٦	١٥,٦٢	٤,٢٤			

من الجدول رقم (١٦) يظهر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة في المحور الثاني : مدى أهميـة هـذه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة فكانـت قيمـة " ت " تسـاوى ٠,٢٤٥ ومستوى دلالة ٠,٨٠٨ وهى قيمة غير دالة مما يعنى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور.

نتيجة السؤال السابع :

وكان نص السؤال السابع :" هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة باختلاف :

أ- المؤهل .

ب- سنوات الخبرة .

ج- الجنس (ذكر – أنثى)؟

جدول رقم (١٨)

تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه المعوقات التي تواجه ا تمويل التعليم الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة نتيجة الاختلاف في [أ] المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الثالث	بين المجموعات	٣٧,٨٥٤	١٨,٩٢٧	٢	٠,٨٤٢	٠,٤٤١
	داخل المجموعات	٦٥١,٦١٤	٢٢,٤٦٩	٢٩		غير دالة
	المجموع	٦٨٩,٤٦٩		٣١		

يشير الجدول رقم (١٨) إلى عدم وجود اختلاف بين أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة حول أبرز المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة، وظهرت نفس النتيجة لمجموع المحاور الثلاثة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة الواحدة المتشابهة لمحاور الاستبانة الثلاثة بأن المؤهل العلمي لم يكن متغيراً حاسماً فى إحداث الفروق والاختلاف بين أفراد العينة، كما أن جميع أفراد العينة مع اختلاف مؤهلهم العلمي يدركون أهمية هذه المصادر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة ، وأنهم أيضا رغم اختلاف مؤهلهم العلمي يتفقون حول أبرز المعوقات التي تواجه هذا التمويل.

جدول رقم (١٩)

تحليل التباين الأحادي للفروق تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة نتيجة الاختلاف [ب] سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الثالث	بين المجموعات	٣٢,٤٦٩	١٦,٢٣٤	٢	٠,٧١٧	٠,٤٩٧
	داخل المجموعات	٦٥٧,٠٠٠	٢٢,٦٥٥	٢٩		غير دالة
	المجموع	٦٨٩,٤٦٩		٣١		

أظهرت النتيجة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث وكانتْ قيمة (ف) : و٠,٧١٧ وهى قيم غير دالة إحصائياً.

وتشير هذه النتائج إلى أن سنوات الخبرة لم تكن مهمة في إحداث الاختلاف بين أفراد عينة الدراسة تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة ، وربما يرجع ذلك إلى أن التباين في سنوات الخبرة بين أفراد عينة الدراسة ليس كبيراً فأقل سنوات الخبرة كان سنة واحدة وأكثرها كان أربع سنوات وكلاهما فترة خبرة قصيرة .

فضلاً عن أن عمر الكليات الأهلية بالمملكة ليس بالعمر الطويل الذى يمكن من خلاله أن تتكون وتظهر لدى العاملين فيه خبرة كبيرة من شأنها إحداث اختلاف وفروق بينهم في إدراك المعوقات التي تواجه التمويل بهذه الكليات. فأفراد العينة ربما يكتسبون هذه الخبرة مع تزايد مدة خدمتهم وطول عمر هذه التجربة الخاصة بالكليات الأهلية.

نتيجة الفقرة (ج) الخاصة بالفروق بين عينة الدراسة من الذكور والإناث تجاه معوقات تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة. وللإجابة على هذا التساؤل استخدمت الباحثة اختبار " ت " لدلالة الفروق بين مجموعتين (ذكور وإناث) وفيما يلي جدول رقم (١٧) الذي يوضح نتائج اختبار " ت ".

جدول رقم (١٧)

الفروق بين الذكور والإناث من أفراد العينة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي

المحاور	المجموعة	العدد (ن)	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	الدلالة
المحور الثالث	ذكور	١٨	١٩,٨١	٥,٨٣	٣٠	١,٢٤٨	٠,٢٢٢ غير دالة
	إناث	١٤	١٧,٧٥	٣,١٠			

من الجدول رقم (١٦) يظهر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة في المحور الثالث : المعوقات التي تواجه التعليم العالي الأهلي بالمملكة كانت قيمة " ت " تساوى ١,٢٤٨ ومستوى دلالة ٠,٢٢٢ وهى قيمة غير دالة مما يعنى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور.

وتدل هذه النتيجة على أن جنس أفراد العينة لم يكن متغير حاسم ومهم في إظهار الاختلاف بين أفراد عينة الدراسة من الذكور والإناث في إدراك المعوقات التي تواجه التعليم العالي الأهلي بالمملكة .

الفصل الخامس

خلاصة النتائج و التوصيات

أولاً : نتائج الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه هذا التمويل، كما هدفت إلى التعرف على طبيعة إدراك أفراد عينة الدراسة لأهمية مصادر التمويل المقترحة للتعليم العالي الأهلي، وما إذا كان هناك فروق في واقع مصادر التمويل وفروق في البدائل المقترحة لمصادر التمويل باختلاف كل من : المؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة، والجنس.

وقد صاغت الباحثة مجموعة من التساؤلات وكانت على النحو التالي:

١ – ما تجارب بعض الدول العربية والأجنبية في مجال تمويل التعليم العالي الأهلي ؟

٢ – ما واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

٣ – أبرز المعوقات التي تواجه واقع التمويل من وجهة نظر عينة الدراسة؟

٤ – ما توجهات عينة الدراسة تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي؟

٥ – هل هناك فروق ذات دلاله إحصائية تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي لدى مجتمع الدراسة باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة و الجنس (ذكر– أنثى)؟

٦ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر مجتمع الدراسة بالكليات الأهلية نحو أهمية المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة والجنس (ذكر – أنثى)؟

٧ – هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية تجاه المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي من وجهة نظر مجتمع الدراسة باختلاف المؤهل وسنوات الخبرة في الكلية الأهلية و الجنس (ذكر – أنثى).

وفي محاولة الإجابة على تلك التساؤلات قامت الباحثة بإعداد استبانة لتقيس بها واقع مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة، ومدى إدراكهم لأهمية تلك المصادر، وأبرز المعوقات التي تواجه عملية التمويل وتكونت الاستبانة من ٨ مصادر مقترحاً من مصادر التمويل ترددت على ثلاث محاور هي

: المحور الأول الذي يقيس واقع مصادر التمويل. فضلاً عن قائمة البيانات الشخصية التي تشمل الجنس وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي واسم الكلية. وتحققت الباحثة من ثبات الاستبانة وظهر أن لها ثبات مرتفع.

المحور الثاني الذي يقيس توجهات عينة الدراسة تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي

المحور الثالث الذي يقيس ابرز المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية

وتكونت عينة الدراسة النهائية من ٣٢ فرداً من المسئولين والمسئولات بالكليات الأهلية ١٨ذكوراً، و ١٤ إناث، واستخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية وتحليل التباين الأحادي لحساب الفروق تجاه واقع مصادر تمويل التعليم الأهلي لدى عينة الدراسة نتيجة اختلاف كل من : المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والجنس . وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي : ـ

نتيجة السؤال الثانى :

نتائج خاصة بمصادر تمويل التعليم العالي الأهلي :

كانت أهم مصادر التمويل من وجهة نظر أفراد العينة مايلي :

- ترى نسبة (٥٩,٤ %) من أفراد عينة الدراسة أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة كبيرة على الرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المصدر (٣,٥٩) وهي أعلى متوسطات مصادر التمويل . تلي ذلك مصدر التمويل القائم على التبرعات و المنح المشروطة وغير المشروطة فقد أبدت نسبة (٤٠,٦ %) من عينة الدراسة ومتوسط حسابي (٣,١٦) ذلك المصدر وأصبح يمثل المصدر الثاني لواقع التمويل بالنسبة للجامعات والكليات الأهلية .
- بينما ترى نسبة (١٥,٦%) من أفراد عينة الدراسة أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة يعتمد بدرجة متوسطة على الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات

البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المصدر (٢,١٣) وهو بدرجة متوسطة فأصبح يمثل المصدر الثالث ، يلي ذلك مصدر التمويل القائم على ريع أملاك الكليات وما ينتج عنها فقد أيدت نسبة (١٢,٥ %) من عينة الدراسة هذا المصدر بمتوسط حسابي (٢,٠٠) ويعتبر كذلك بدرجة متوسطة فأصبح يمثل المصدر الرابع.

٣ – بينما ترى نسبة (١٥,٦%) من أفراد عينة الدراسة أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة منخفضة على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المصدر (١,٨٨) وهو متوسط منخفض فأصبح يمثل المصدر الخامس . تلي ذلك مصدر التمويل القائم على الأوقاف فقد أيدت نفس النسبة من عينة الدراسة ومتوسط حسابي (١,٧٥) وهو متوسط منخفض كذلك فأصبح يمثل المصدر السادس ، كما أيدت نسبة (٩,٤ %) من أفراد عينة الدراسة أن واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعتمد بدرجة منخفضة جداً على الوصايا و القروض حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذين المصدرين (١,٥٩) وهي اقل المتوسطات لذا يمثل هذين المصدرين المصدر السابع و السابع مكرر بالنسبة للجامعات والكليات الأهلية .

نتيجة السؤال الثالث :

نتائج خاصة بمعوقات تمويل التعليم العالي الأهلي :

كانت من أبرز معوقات تمويل التعليم العالي الأهلي من وجهة نظر أفراد العينة ما يلي:

- احتلت الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية" المرتبة الأولى للمعوقات بمتوسط مرتفع يساوى (٣,٥٣) وهذا يؤكد أن هذا المصدر من أبرز المعوقات التي تواجه واقع التمويل حيث لم تخصص أي اعتمادات مالية ضمن ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية مما يضع هذه الكليات في وضع مالي محرج .
- و حصل مصدر التمويل المتمثل في التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة" متوسط يساوى (٢,٨٤) مما يؤكد أن هذا المصدر من المعوقات اعتبرت درجة إعاقته متوسطة المستوى .
- بينما حصل مصدر القروض على متوسط يساوى (٢,٦٦) وهذا يعني أن عينة الدراسة اعتبرت هذا المصدر يمثل إعاقة بدرجة متوسطة تلي درجة إعاقة مصدر التبرعات والمنح التي تواجه واقع التمويل .
- الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات بحصلت على متوسط يساوى (٢,٥٩) مما يؤكد أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التي تواجه واقع التمويل .
- الرسوم المحصلة من الطلبة بمتوسط معتدل ومتوسط القيمة ويساوى (٢,٥٠) مما يؤكد أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل.
- ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى (٢,٤١)مما أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التي تواجه واقع التمويل .
- الأوقاف بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى ٢,٣٨ مما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا المصدر من المعوقات متوسطة المستوى والدرجة والتي تواجه واقع التمويل .

- الوصايا بمتوسط ذا قيمة متوسطة ويساوى (٢,٣١) مما يؤكد أن هـذا المصـدر مـن المعوقات متوسطة المستوى والدرجة و التي تواجه واقع التمويل.

نتيجة السؤال الرابع :

نتائج خاصة بالتوجهات نحو المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي:

كانت من أبرز توجهات مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي من وجهة نظر أفراد العينة ما يلي

- حصل مصدر التمويل القائم على التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة على متوسط مرتفع يساوى (٣,٥٦) وهذا يشير إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

- بينما حصل مصدر التمويل القائم على الرسوم المحصلة من الطلبة بمتوسط مرتفع يساوى (٣,٤٧) يدلل أيضاً إلى أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

- ومصدر التمويل المستند على الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الأهلية حصل على متوسط مرتفع يساوى (٣,٣٨) يوضح أيضاً أهمية هذا المصدر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية.

- وحصل مصدر التمويل القائم على ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها على متوسط ذا مستوى مرتفع يساوى (٣,٠٠ وهذا يوضح أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية ..

- و حصل مصدر التمويل القائم على الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات على متوسط يساوى (٢,٩٤) وهذا يوضح أهمية هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية تمثل أهمية متوسطة.

- وحصل مصدر التمويل المستند إلى القروض على متوسط يساوى(٢,٨١) وهذا يشير إلى أن هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد ذا أهمية متوسطة أيضاً.

- وحصل مصدر التمويل القائم على الأوقاف على متوسط يساوى (٢,٥٣) وهذا يوضح أن هذا المصدر المقترح لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يعد مصدراً متوسط الأهمية من المصادر المقترحة لتمويل التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية.
- كما حصل مصدر التمويل القائم على الوصايا" على متوسط يساوى(٢,٥٠) وهذا يوضح أن هذا المصدر لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية يمثل مصدراً متوسط الأهمية.

وهكذا يتضح أن مصدر التمويل المقترح الذي يراه أفراد العينة أن الأكثر أهمية ولديهم اتجاه مرتفع نحوه هو التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة ، والرسوم الدراسية المحصلة من الطلبة، الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة ، ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها، الإيرادات المقترح التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث المرتبة ، مصدر التمويل القروض، الأوقاف، الوصايا في المرتبة الأخيرة من الأهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

نتيجة السؤال الخامس :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي لدى عينة الدراسة نتيجة اختلاف المؤهل العلمي، حيث كانت قيمة (ف) تساوى ٠,٤٨١ وهى قيمة غير دالة .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة(المحور الأول) نتيجة اختلاف سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة(ف) تساوى٠,٩١٦ وهى قيمة غير دالة إحصائياً.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة في واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة حيث كانت قيمة " ت " تساوى ١,٤٥٥ ومستوى دلالة ٠,١٥٦ وهى قيمة غير دالة مما يشير إلي عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور.

نتيجة السؤال السادس :

- أنه لا يوجد فروق بين أفراد عينة الدراسة من أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة حول أهمية هذه المصادر المقترحة في الدراسة حيث كانت قيمة (ف) .
- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني فكانت قيم (ف) للمحور: ١,٠١٤ وهى قيمة غير دالة إحصائياً.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الذكور والإناث تجاه واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة في المحور الثاني : مدى أهمية هذه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة فكانت قيمة " ت " تساوى ٠,٢٤٥ ومستوى دلالة ٠,٨٠٨ وهى قيمة غير دالة مما يعنى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور.

نتيجة السؤال السابع :

- لا يوجد اختلاف بين أفراد عينة الدراسة من (أصحاب المؤهلات العلمية المختلفة) حول ابرز المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية وكانت نتيجة "ف" تساوي ٠,٨٤٢ وهي قيمة غير دالة إحصائياً .
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة من حيث (سنوات الخبرة) حول ابرز المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية وكانت قيمة "ف" تساوي ٠,٧١٧ وهي قيمة غير دالة إحصائياً .
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي (الذكور والإناث) تجاه واقع مصادر التمويل العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية مما يعني عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في هذا المحور .

ثانياً : توصيات الدراسة :

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي :

١- الاهتمام بتنظيم عملية التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة في عملية تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية .

٢- عمل آلية لتسهيل دفع الرسوم الدراسية بحيث تراعي ظروف الطلاب الاقتصادية كأن يتم الدفع على سورة أقساط أو كامل المبلغ وذلك لفتح فرصة التعليم العالي للجميع .

٣- أن يكون هناك اهتمام من الدولة بتخصيص ميزانية لمساعدة الكليات والجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية .

٤- أن تقوم هذه الجامعات والكليات باستثمار ريع أملاكها بالطريقة التي تعود عليها بالنفع الوفير .

ثالثاً : دراسات مقترحة :

تقترح الباحثة إجراء بعض الدراسات الأخرى ومنها :

١- إجراء دراسة مماثلة مستقبلية تقارن ما ظهر من نتائج لهذه الدراسة على مدى العشر سنوات تقريبا .

٢ - إجراء دراسة مماثلة تضع في اعتبارها أولياء الأمور ووجهة نظرهم في واقع مصادر تمويل التعليم العالي الأهلي وأهم المشكلات التي تواجه هذا التمويل.

٣ - إجراء دراسة مقارنة بين مصادر تمويل الكليات الأهلية في بعض الدول العربية ومصادر التمويل بالمملكة العربية السعودية.

٤ - إجراء دراسة مقارنة بين مصادر تمويل الكليات الأهلية في بعض الدول المتقدمة ومصادر تمويل الجامعات الأهلية ببعض الدول النامية (دول العالم الثالث) ومصادر التمويل بالمملكة العربية السعودية.

المراجع

المراجع العربية

١- باجري ، وداد عبد العزيز : البدائل المتاحة والمقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي للجامعات بالمملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

٢- خوقير ، مها بنت جميل : نموذج مقترح لإنشاء جامعة أهلية للبنات في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، قسم الإدارة والتخطيط ، جدة ، ١٤١٩هـ

٣- الرواف ، هيا : رؤية مستقبلية نحو جامعات أهلية في المملكة العربية السعودية ، كلية التربية جامعة الملك سعود (رسالة الخليج العربي – مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٤١٧ هـ)

٤- القصيبي ، سحر عبد العزيز : أهمية التعليم الأهلي الجامعي ومدى الحاجة إليه ، جامعة الملك سعود ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية النفسية ،اللقاء السنوي، ١٤٠٦هـ

٥- العولقي ، حسن أبو بكر فريد : تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم – ضمن وقائع اجتماع تمويل التعليم وسبل تنميته مع إيجاد بدائل للتمويل في الدول الأعضاء في الخليج العربي ، الكويت – دولة الكويت ١٤١٨هـ

٦- العبد اللطيف ، عبد اللطيف بن عبد الله : التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، في الاقتصاد الإسلامي ، ١٤١١هـ

٧-العولقي ، العتيبي ، حسن أبو بكر فريد – منير مطني : الإجراءات والأنظمة للتراخيص والضوابط المعتمدة في التعليم العالي الأهلي الأجنبي في دول مجلس التعاون،١٤٢٢هـ

٨- العتيبي ، ياسر بن عبد الله : تحليل البدائل المتاحة في التعليم الأهلي باستخدام نظرية القرارات ، دراسة ميدانية مطبقة على المدارس الأهلية في محافظة جدة ، مكة المكرمة ، ١٤١٨هـ

٩- الاسمري ، محمد : الحاجة إلى إنشاء جامعة أهلية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ورجال الأعمال في مدينتي مكة المكرمة وجدة ، رسالة ماجستير ، قسم الإدارة التربوية والتخطيط ، ١٤١٣هـ .

١٠- كعكي ، سهام محمد صالح : تنظيم التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية مع

الاستفادة من الاتجاهات التنظيمة العالمية المعاصرة ، ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية – جامعة الملك سعود : ١٤٢١هـ – ٢٠٠١

١١- هاشم ، محمد المبارك : تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم ، مكتب التربية العربي لدول الخليج : ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م المجلد الأول – دولة الكويت .

١٣- الحاج ، احمد علي : التعليم الجامعي الأهلي في اليمن ، كتاب الأبحاث ، مؤتمر التعليم العالي الأهلي ، صنعاء ، ٢٠٠٠م .

١٣- البدر ، حمود بن عبد العزيز : التعليم العالي الأهلي – تجارب بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية ، ندوة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية ، ١٤٢١هـ.

١٤- الكايد ، خليل يوسف : المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية (الخاصة) في الأردن ، رسالة استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة التربوية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الأردن ، ١٩٩٤م

١٥- بدران ، شبل – نجيب ، كمال : التعليم الجامعي وتحديد المستقبل ، دراسات تربوية ، المحروسة للنشر والخدمات والمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

١٦- بدران ، شبل – الدهشان ، جمال : التجديد في التعليم الجامعي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١م

١٧- البشير ، سعيد منصور محمد : تمويل التعليم العالي في الأردن ودور صناديق الاستثمار الجامعية في التمويل الذاتي، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٤١٨هـ .

١٨- الغامدي ، سالم بن مساعد بن محمد : التعليم العالي الأهلي بمنطقة الباحة – الواقع والطموحات ، دراسة مقدمة إلى قسم الإدارة والتخطيط كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط ، ١٤٢٠هـ

١٩- الشهوان ، أحمد عبد الرحمن : اتجاهات المربين واولياء الامور والمسئولين عن التعليم العالي نحو إنشاء الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير

٢٠- حسن ، علي سعود : مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – المؤتمر الإقليمي

العربي حول التعليم العالي – بيروت ، تقويم برامج إعداد المدرسين في الجامعات العربية – جامعة البحرين وجامعة دمشق ،١٩٩٨م

٢١- وقائع اللقاء الرابع لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربي : مسيرة التعاون بين قطاعي التعليم والأعمال في دول الخليج العربية، المجلدان الأول والثاني ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، غرفة الكويت ، ١٤٢١هـ.

٢٢- ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، رؤى مستقبلية ، أبحاث وأوراق عمل الندوة الجزء الأول ١٤١٨هـ.

٢٣- خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٤١٠هـ

٢٤- خطة التنمية الخامسة ١٤١٠هـ - ١٤١٥هـ

٢٥- خطة التنمية السادسة ١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ

٢٦- خطة التنمية السابعة ١٤٢٠هـ - ١٤٢٥هـ

٢٧- عبد الله ، إسماعيل ، التربية المعاصرة : مجلة العدد (٤٢) السنة الثالثة عشر ١٩٩٦م .

٢٨- صائغ ، عبد الرحمن بن احمد : تمويل التعليم العالي الجامعي في المملكة العربية السعودية أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة ، الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية ١٤٢١هـ

٢٩- المؤتمر التربوي الثاني : خصخصة التعليم العالي الجامعي ، المجلدات الأول والثاني والثالث ، جامعة السلطان قابوس ، كلية التربية ، مسقط ، سلطنة عمان ، ١٤٢١هـ .

٣٠- البشير ، سعيد – حماد ، خليل : تمويل التعليم العالي في الدول العربية : طرق غير تقليدية (دراسة حالة الأردن) . ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر إدارة وتمويل التعليم العالي المصاحب للدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية في الجامعات العربية في الجامعة اللبنانية – بيروت ١٤٢١هـ .

٣١- بدر ، ماجد فرحان : أزمة تمويل التعليم العالي الجامعي في الأردن (الوقائع والحلول) ، ١٤٢١هـ

٣٢- حجازي ، هيثم علي : تحليل سعر المنفعة للتعليم في الجامعات الأهلية في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩١ ، رسالة ماجستير في التخطيط التربوي بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية ١٤١٣هـ .

٣٣- الزعيمي ، جمال سعيد : الاستثمار في التعليم الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٩٣م دراسة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد – الجامعة الأردنية .

٣٤- الأحمد ، عدنان : التمويل العام والخاص للتعليم العالي (استراتيجية مقترحة ، الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية . بيرون – لبنان : ١٤٢١هـ

٣٥- قراءات حول التعليم العالي ، العدد الثالث يونيو ١٩٩١م تمويل التعليم العالي في المنطقة العربية من مصادر غير تقليدية دراسات حالة عن مصر والأردن ، منطقة أسيا والباسيفيك ، مكتب اليونسكو

٣٦- الرشدان ، عبد الله زاهي : في اقتصاديات التعليم . دار وائل للطباعة والنشر – عمان الأردن ٢٠٠١م

٣٧- السعيد ، أنور : النفعية الاقتصادية الخاصة للتعليم الجامعي الخاص في الأردن ، مجلة دراسات العدد (١) ١٤١٦هـ

٣٨- وقائع المؤتمر الثاني لممثلي الجامعات وقطاع التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية الصناعية بدول الخليج العربية ، التقرير الختامي وتوصيات اللقاء الثاني – الغرفة التجارية الصناعية – بجدة ، ١٤١٧هـ .

٣٩- مجلة مستقبليات : التعليم في أسيا – تمويل التعليم العالي – الأنماط والاتجاهات والاختيارات ، المجلد الثلاثون العدد (٢) ٢٠٠٠

٤٠- باطويح ، محمد عمر – السيدية ، محمد علي : تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها ، الدورة الثالثة والثلاثون مجلس اتحاد الجامعات العربية ، ٢٠٠٠م

٤١- جرير ، داخل حسن : التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل ، الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية ، الجامعة التكنولوجية بغداد – الجمهورية العراقية ٢٠٠٠م

٤٢- البعلبكي ، المنجد الأبجدي ، ١٩٦٧م الطبعة الرابعة : دار المشرق ش م م بيروت لبنان

٤٣- مستقبليات : العدد ٧٨ ، المجلد ٢١ – ١٩٩١

٤٤- الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي :

المراجع الأجنبية

١- Bowen H.R and W. John Minter private Higher Education : Second Annual Report on Financiul and Educational Trends in the Private Sector of American Higher Education , Washinghtion D.C.: Association of American Colleges . ١٩٧٦ .

٢- Corson , Jhon J . the gorernaceof colleges Universities ٢nd New York MC graw Hill company . ١٩٧٥

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١) الإستبانة في صورتها النهائية

سعادة المسئول (المسئولة) بكلية ..... الأهلية حفظك الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

تقوم الباحثة بإعداد رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير بعنوان (مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية) بقسم الإدارة التربوية والتخطيط والتي تهدف إلى:

١. التعرف على واقع التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

٢. معرفة ابرز الآراء المطروحة حول قضية تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية.

٣. التعرف على بعض تجارب الدول العربية والأجنبية فيما يتعلق بموضوع تمويل التعليم العالي الأهلي.

٤. معرفة ابرز المعوقات التي تواجه واقع تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية .

٥. البحث عن مصادر جديدة وبدائل مقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية .

وإنني على ثقة تامة بأنه سيكون لتعاونكم واهتمامكم بتزويد الباحثة بالمعلومات المطلوبة في الاستفتاء المرفق الأثر البالغ والايجابي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة .

لذا نرجو تعاونكم بإعطاء الإجابات المعبرة عن رأيكم ووجهة نظركم في هذا الاستفتاء ونؤكد لكم سرية هذه الإجابات وعدم استخدامها في غير أغراض الدراسة .

مع خالص شكري وتقديري لسعادتكم

الباحثة : علا إبراهيم سليم

الجزء الأول

هذه المعلومات ضرورية لإجراء المقارنة والتحليل . المرجو من سعادتكم وضع علامة (✓) أمام العبارة التي تنطبق على وضعك :

١. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. مسمى الوظيفة : .....

٣. عدد سنوات الخبرة : .....

٤. عدد سنوات الخدمة في الكلية الأهلية : .....

١. المؤهل العلمي :

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

٢. اسم الكلية الأهلية التابع أو التابعة لها :

☐ كلية الأمير سلطان الأهلية بالرياض

☐ كلية عفت الأهلية للبنات بجده

☐ كلية دار الحكمة الأهلية بجده

☐ كلية العلوم الطبيعية الأهلية بالباحة

☐ كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة والفندقة بابها

المحور الأول واقع تمويل التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية ومسئولات الكليات الأهلية				الجزء الثاني	المحور الثاني توجيهات مسئولين ومسئولات الكليات الأهلية تجاه المصادر المقترحة لتمويل التعليم العالي الأهلي			
بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة	العبارات	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة
				١ – الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الكلية.				
				٢ – الرسوم الدارسية المحصلة من الطلبة.				
				٣ – التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.				
				٤ – الوصايا.				
				٥ – الأوقاف.				
				٦ – القروض.				
				٧ – ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.				
				٨ – الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.				

المحور الثالث :

المعوقات التي تواجه واقع التمويل من وجهة نظر عينة الدراسة:

من أبرز المعوقات التي تواجه تمويل التعليم العالي الأهلي بالمملكة العربية السعودية محدودية:

العبارات	معوقة بدرجة كبيرة	معوقة بدرجة متوسطة	معوقة بدرجة ضعيفة	لا تمثل إعاقة
١ – الاعتمادات التي تخصص من ميزانية الدولة كمصدر لتمويل الكليات الكلية.				
٢ – الرسوم الدارسية المحصلة من الطلبة.				
٣ – التبرعات والمنح المشروطة وغير المشروطة.				
٤ – الوصايا.				
٥ – الأوقاف.				
٦ – القروض.				
٧ – ريع أملاك الكليات وما ينتج عن التصرف فيها.				
٨ – الإيرادات التي تنتج عن القيام بمشروعات البحوث لجهات خارجية من قبل الكليات.				

ملحق رقم (٢) الأساتذة محكمين الإستبانة

قام بتحكيم الإستبانة العديد من أستاذات وأساتذة جمعة أم القرى من مختلف التخصصـــات

ومنهم :

١- الدكتورة / فائقة سنبل

٢- الدكتورة / جواهر قناديلي

٣- الدكتورة / عواطف خياط

٤- الدكتورة / ليلى المزروع

٥- الدكتورة / هالة بخش

٦- الدكتورة / علياء الجندي

٧- الدكتور / محمد الوذيناني

٨- الدكتور/ اسعد مكاوي

٩- الدكتور / رمضان عيد

١٠- الدكتور علي عبد ربه

خطابات الموافقة على تطبيق الإستبانة

من جامعة أم القرى بمكة المكرمة

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة

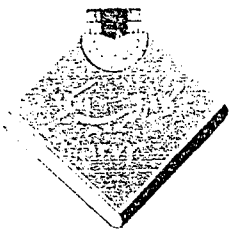

سعادة عميد كلية دار الحكمة الاهلية

بجدة

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد . .

نفيد سعادتكم بان الطالبة / علا بنت ابراهيم سليم ، احدى طالبات الدراسات العليا بمرحلة الماجستير بقسم الادارة التربوية والتخطيط ، وترغب الطالبة تطبيق الاستبانة الخاصة بدراستها ، والتي بعنوان :

مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الاهلي في

المملكة العربية السعودية

آمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة لتطبيق الاستبانة .

شاكرين لكم كريم تعاونكم .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ؛؛ ؛

عميد كلية التربية بمكة المكرمة

أ.د محمود بن محمد كسناوي

رقم : ٢٤٢١٢٤٢٤ التاريخ : ١٤٢٤/٢/١٥ المشفوعات : .....

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة

بسم الله الرحمن الرحيم

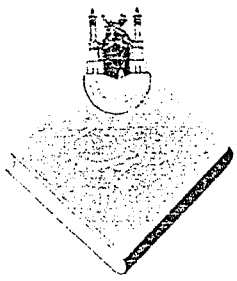

سعادة عميد كلية الامير سلطان الانسانية
بالرياض

المؤقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد . .

نفيد سعادتكم بان الطالبة / علا بنت ابراهيم سليم ، احدى طالبات الدراسات العليا بمرحلة الماجستير بقسم الادارة التربوية والتخطيط ، وترغب الطالبة تطبيق الاستبانة الخاصة بدراستها ، والتي بعنوان :

مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الاهلي في

المملكة العربية السعودية

آمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة لتطبيق الاستبانة .

شاكرين لكم كريم تعاونكم .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ؛؛ ؛

عميد كلية التربية بمكة المكرمة

أ.د محمود بن محمد كسناوي

الرقم : ٤٤٠٨٠٠٠٠ التاريخ : ١٤٢٥/٤/١٥ المشفوعات :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة

بسم الله الرحمن الرحيم

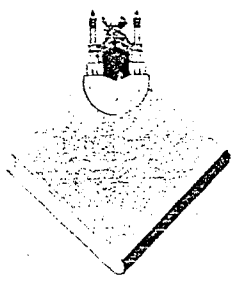

سعادة عميد كلية الامير سلطان
لعلوم السياحة والفندقة بأبها

الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد . .

نفيد سعادتكم بان الطالبة / علا بنت ابراهيم سليم ، احدى طالبات الدراسات العليا بمرحلة الماجستير بقسم الادارة التربوية والتخطيط ، وترغب الطالبة تطبيق الاستبانة الخاصة بدراستها ، والتي بعنوان :

مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الاهلي في

المملكة العربية السعودية

آمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة لتطبيق الاستبانة .

شاكرين لكم كريم تعاونكم .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ؛؛ ؛

عميد كلية التربية بمكة المكرمة

أ.د محمود بن محمد كسناوي

الرقم : ١٤٢٤/١/٢٥ التاريخ : ١٤٢٤/٢/٢٥ المشفوعات :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة

بسم الله الرحمن الرحيم

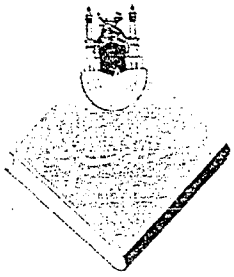

سعادة عميد كلية العلوم الطبيعية الاهلية
بالباحة

المؤقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد . .

نفيد سعادتكم بان الطالبة / علا بنت ابراهيم سليم ، احدى طالبات الدراسات العليا بمرحلة الماجستير بقسم الادارة التربوية والتخطيط ، وترغب الطالبة تطبيق الاستبانة الخاصة بدراستها ، والتي بعنوان :

مصادر مقترحة لتمويل التعليم العالي الاهلي في

المملكة العربية السعودية

آمل من سعادتكم التكرم بتسهيل مهمة الطالبة لتطبيق الاستبانة .

شاكرين لكم كريم تعاونكم .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير ؛؛ ؛

عميد كلية التربية بمكة المكرمة

أ.د محمود بن محمد كسناوي

الرقم : ..... التاريخ : ..... المشفوعات : .....